



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص. ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3321775» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

كيف يكون لسورية دور فاعل في المعركة؟

نقلت «وكالة العالم العربي» يوم الإثنين 23 من الجاري عن السيد بطرس مرجانة عضو مجلس الشعب السوري ورئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية فيه، قوله: «أعتقد أن الوضع الحالي قد يكون أعقد من أن تقوم سورية بأي عمل عسكري تجاه إسرائيل في الوقت الحاضر». وليس معلوماً إن كان هذا الرأي هو رأي الشخصي، أم رأي اللجنة، أم أنه تعبير عن رأي الآخرين صامتين عن قول رأيهم. ولكن بكل الأحوال فإنه قول يدفع إلى الواجهة سؤالاً شديد الأهمية هو: كيف يمكن أن يكون لسورية دور فاعل في المعركة الجارية؟ والتي لا تخص فلسطين وحدها، بل وتخص المنطقة بأسرها، وتخص سورية بالذات، وربما أكثر من غيرها.

قبل محاولة الإجابة، لا بد من وضع تصور واضح قدر الإمكان عن غايات العدو ضمن معركته الجارية، والعدو هنا هو الأمريكي بالدرجة الأولى، و«الإسرائيلي» كإحدى أهم أدواته في المنطقة. إن كلمة السر في فهم ما يريد الأمريكي هي إصراره على ثلاثة أمور معاً:

1- منع وقف إطلاق النار. 2- منع اجتياح بري واسع لغزة. 3- منع توسيع المعركة.

هذه الأمور معاً تعني ضمناً ما يلي: أولاً: الأمريكي ومعه الصهيوني يعلمان أن لحظة وقف إطلاق النار، ليست فقط لحظة إعلان النتائج النهائية للمعركة الراهنة- أي لحظة إعلان الهزيمة الصهيونية الأمريكية- بل أيضاً هي لحظة البدء بدفع الأثمان السياسية للهزيمة، ضمناً خسارة واشنطن لدورها المهيمن في الشأن الفلسطيني وفي كامل منطقتنا، ودخول أطراف دولية أخرى على خط التسوية الفعلية، والبدء بالانحسار الإلزامي للمشروع الصهيوني في منطقتنا، تزامناً مع فتح الباب لإنشاء الدولة الفلسطينية.

ثانياً: لذلك، فإن تأجيل لحظة وقف إطلاق النار ليس مجرد تأجيل للهزيمة، بل هو رفع للرهان على أمل تحويل الهزيمة إلى انتصار.

ثالثاً: تحقيق انتصار على غزة وعلى المقاومة فيها وضمناً حماس، هو أمر غير ممكن بأي حال من الأحوال. فلا الحديث عن التهجير قابل للتحقيق، ولا الحديث عن اقتلاع حماس قابل للتحقيق، وحتى الحديث عن الدخول البري الواسع، وبالنسبة لأي عاقل، هو أقرب إلى البروباغندا النفسية بكثير منه إلى الواقع.

رابعاً: وإذا، فالمطلوب أمريكياً هو معركة طويلة، وطويلة جداً، ليس لتحقيق أهداف ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل لتحقيق أهداف في المحيط الإقليمي بأسره.

بكلمة واحدة، فإن الأمريكي يحاول الالتفاف على الهزيمة عبر إبقاء المعركة مستمرة لأطول وقت ممكن، بالتوازي مع تفعيل الفوضى الشاملة في كامل الإقليم، في مصر والسعودية وإيران وتركيا والأردن، إضافة إلى كونها فعالة في سورية وإلى حد ما في لبنان.

مرة أخرى، هذا كله مشروط بالحفاظ الصارم على الإحداثيات الثلاثية التي يحاول الأمريكي فرضها على الجميع، وفي مقدمتها منع توسيع المعركة. إن انتقال سورية نحو الفعل الحقيقي في المعركة الوجودية لسورية نفسها، وليس فقط لفلسطين، يتطلب توفر الإرادة السياسية اللازمة لذلك، وهذه الإرادة تتطلب تغييراً جذرياً شاملاً فوراً عبر تطبيق القرار 2254، يضع سورية في موقعها الطبيعي، ويسمح لها بكسر العدو التاريخي، مرة وإلى الأبد... فدرجة الهشاشة التي يعيشها الكيان ومعه معلمه الأمريكي اليوم، غير مسبوقه عبر التاريخ.

2024: الانخفاض الشامل يضرب الموازنة

العامة والدعم والإنفاق الاستثماري [12]

شؤون عربية ودولية



ما الذي يقلق الأنظمة في دعم القضية الفلسطينية؟

18

شؤون محلية



المدارس.. غياب المستلزمات بوابة تريح وفساد وتضحية بالقيم التربوية!

10

فلسطين



ما الذي يكمن وراء ثلاثية واشنطن؟

04

شؤون عمالية



خيار العمال التصعيد في مطالبهم

02

خيار العمال التصعيد في مطالبهم



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الطبقة العاملة هي البداية والنهاية في التغيير المطلوب

لعبت القرارات الصادرة في عهد الوحدة السورية المصرية المتعلقة بالحركة النقابية والطبقة العاملة دوراً مهماً في احتواء الحركة، ومصادرة دورها المستقل، وتجريدها من عناصر القوة التي اكتسبتها الحركة في مجرى نضالها السياسي الوطني والبطي في مواجهة القوى الطبقية الأخرى المعبرة سياسياً عن مصالح الطبقة المهيمنة اقتصادياً، الصراع كان واضحاً إلى حد ما بين قوة العمل الفتية وقوة رأس المال الفتية أيضاً استخدمت فيه الحركة النقابية والطبقة العاملة كل الأسلحة السلمية المشروعة، من أجل انتزاع حقوقها السياسية والاقتصادية، التي عملت قوة رأس المال على حرمان العمال منها بقوة القانون أحياناً وبقوة القمع أحياناً أخرى، ولكن هذا الصراع أكد جملة من القضايا الهامة التي مكنت الحركة النقابية والعمالية من انتزاع العديد من المطالب والحقوق وهي

أن قوتها في وحدتها التنظيمية. في استقلالية قراراتها التام عن الأحزاب. في وضوح مطالبها، ومواقفها الوطنية العامة والخاصة.

تبنيها وممارستها لحقها الشرعي بالإضراب والاعتصام والتظاهر السلمي. هذه القضايا مجتمعة جعلتها قوة أساسية في حياة البلاد السياسية والاقتصادية مما يعني شد الانتباه نحوها بضرورة احتوائها، وهذا ما تم بالرغم من أن الوجود الشكلي داخل الحركة النقابية لأعضاء الجبهة الوطنية، وطريقة الانتخابات، لم يغير شيئاً من واقع حال الحركة النقابية من حيث قدرتها على بلورة موقف، ورؤية مستقلتين، سياسياً واقتصادياً خارج إطار توجهات المادة الثامنة القديمة من الدستور السوري.

إن أحد أسباب ضعف المواجهة مع المشروع الليبرالي كان احتواء الحركة النقابية وإخراجها من دائرة الفعل المقاوم للسياسات الليبرالية مع العلم أن الكوادر النقابية قد أشارت مراراً وتكراراً إلى مخاطر تلك السياسات الاقتصادية والسياسية، ولكن أدواتها المفترض أن تواجه بها ليست بيدها مما جعل مواقفها المعلنة من الليبرالية رغم أهميتها غير ذات جدوى في تخفيض أثارها العدوانية إلى الحدود الدنيا، وهذا يعني أهمية مراجعة تجربة الحركة النقابية في مرحلة ما قبل الأزمة، وأثناءها من أجل الانتقال بالنضال العمالي والنقابي بما يساهم في دحر المشاريع المختلفة.

المطلوب خارطة طريق للحركة النقابية قاعدتها الأساسية الطبقة العاملة السورية من أجل حماية ما تبقى من الاقتصاد الوطني من الهجوم الليبرالي واسع النطاق، وخاصة الجانب الإنتاجي منه، والدفع باتجاه استعادة دور الدولة الكامل الذي نص عليه الدستور السوري.

يحل موسم اجتماع الهيئات العامة في هذا التوقيت من كل عام ، وذلك وفقاً لقرار التنظيم النقابي، حيث يطرح النقابيون القاعديون «لجان نقابية، منمومون» مداخلاتهم التي من المفترض بها أن تعكس الواقع العمالي «مطلبياً وإنتاجياً وحقوقياً»، ومن المفترض بهذه الاجتماعات أيضاً أن تقدم كشف حساب للعمال عما أنجزته نقاباتهم خلال العام، وما هي خطة العمل المفترض إنجازها، منها الدفاع عن الحقوق والمكتسبات والآليات المتبعة من أجل ذلك، خاصة وأن الحكومة تؤكد في كل يوم على تمسكها بخطة عملها وبسياساتها الليبرالية تجاه حقوق العمال، وتجاه القطاع العام الصناعي، حيث تقضي تلك السياسات بتقليص الحقوق العمالية، والتخلص من القطاع العام ما أمكن... هذه هي خطة الحكومة، ولكن ما هي خطة النقابات لمنع ومواجهة ذلك؟!

■ محرر الشؤون العمالية

من المعلوم أن النقابات ما زالت تتبنى النقابية السياسية منذ مؤتمرها السابع عشر، وما زالت إلى الآن تدافع بقوة عن شراكتها مع الحكومة، وتعتبرها المدخل الوحيد لتحقيق المطالب العمالية، فالنقابية السياسية تفرض عليها آليات عمل لا تستطيع تجاوزها، مهما تمادت الحكومة بسياساتها التي تنتهك حقوق العمال، وتتعدى على مكاسبهم، وتفترط بالقطاع العام، وفقاً لخطة منهجية ومدروسة يقدمها خبراء صندوق النقد الدولي، وتتبنها الحكومة لإعادة هيكلة القطاع العام، وخاصة الصناعي منه، تلك الهيكلية التي تعني كما هو واضح تصفية القطاع العام، أو بالحد الأدنى تقليصه إلى الحدود الدنيا، وهذا ما أكدته أركان الحكومة في تصريحاتهم وقراراتهم. ويمكن أن نستنتج من هذا أن الحكومة عازمة على مواصلة برنامجها وسياساتها، رغم كل ما جرى في العالم من هزات جعلت جهابذة الاقتصاديين

الرأسماليين يعيدون التفكير بأسس السياسات النيوليبرالية الاقتصادية لإيجاد مخارج تبقى مصالحهم وتحافظ على أرباحهم بالصد من مصالح وحقوق شعوبهم، باستثناء جهابذة «حكومتنا العتيدة» الذين يؤكدون دوماً على أن اقتصادنا الوطني بخير وسلام، بالرغم مما يعانيه شعبنا من ويلات الغلاء والفقر والبطالة، وبهذه المناسبة فإن العديد من القيادات النقابية عند ردها على المداخلات التي طرحها الكوادر النقابية في الاجتماعات والمؤتمرات، تطالب الطبقة العاملة والكوادر النقابية بالانتباه لما طرحه، وخاصة إذا كان موجهاً للحكومة وأركانها، حيث إن الموقف الوطني الآن، وفقاً لتلك القيادات النقابية، يتطلب من الطبقة العاملة ومن النقابيين القفز فوق مطالبهم وحقوقهم، وعدم توجيه اللوم إلى حكومة، باعتبارها منشغلة جداً بتأمين متطلبات الصمود، التي تقتضي من الطبقة العاملة شد الأحزمة على البطون أكثر، والقبول بما يجري الآن!!!

المطلوب في هذا السياق تعزيز قدرة الطبقة العاملة على الدفاع عن حقوقها ومكاسبها، والتخلي عن أوهام الشراكة مع الحكومة، واعتبارها الملاذ الأول والأخير للحركة النقابية لتحقيق مطالب العمال.

إن من يدافع عن حقوق العمال ومكاسبهم هم العمال أنفسهم، وقياداتهم النقابية الحقيقية، التي بدأ الكثير من أفرادها يطرحون ضرورة تبني النقابية المطالبية، التي هي أساس ومبرر وجود النقابات التي من المفترض بها تمثيل الطبقة العاملة والدفاع عن حقوقها، وجزء أساسي من هذه الحقوق هو الدفاع عن مكان العمل، أي عن القطاع العام، وبهذا تساهم الطبقة العاملة في تعزيز الصمود الوطني الحقيقي الذي تتطلبه المعركة مع العدو الخارجي والعدو الداخلي، وتحقق توازناً حقيقياً بين موقفها الوطني الأصلي، وبين نضالها المطالب الصلب، فهل هذا يضر حكومتنا العتيدة ومن يقف معها؟!!

عمال النظافة في المشافي واقع مؤلم



والصادات الحيوية الفعالة يتجاوز سعر العلبة منها حاجز 20,000 ليرة، وهي في أحسن الأحوال تكفي لـ 20 يوماً فقط لا غير، والأمر المفروغ منه أن العمال بحاجة دائمة لمثل هذه الأدوية نتيجة لما يتعرضون له ويواجهونه من فيروسات وجراثيم وأمراض، وعلى اعتبار أن العامل منهم بحاجة إلى علبة واحدة من كل دواء فإن حاجته الشهرية من أدوية فقط تشكل نسبة عالية من راتبه الشهري، وهذا بغض النظر عن تكاليف المعيشة الأخرى من مواصلات وأكل وشرب والخبز.

الخلاصة

إن كل ما يتعرض له أي عامل بشكل عام وهؤلاء العمال بشكل خاص من بؤس وعوز وفقر هو نتيجة مباشرة للسياسات الليبرالية المتوحشة التي انتهجتها الحكومة في بلادنا، وما ينتج عنها من خصخصة إضافية تكاد تشمل كل القطاعات الإستراتيجية وغير الإستراتيجية. وإن خصخصة قطاع الصحة بهذا الشكل وتحويل غاياته من غايات اجتماعية وإنسانية بحتة إلى غايات ربحية مافيوية مهما الأول والأخير الميزان الراجح في نهاية كل سنة مالية على حساب أجور الأطباء ومجمل العاملين، بل حتى على حساب حياة المرضى أنفسهم في بعض الأحوال، من شأنه أن يهمل عمال النظافة والخدمات في المشافي بهذا الشكل المخزي، فالمستثمر من وجهة نظره المشوهة لا يرى في هؤلاء سوى عمال نظافة لا يعطي أية أهمية لدورهم الوظيفي الذي يكاد يتساوى مع دور أهم الأطباء والمرضى، الأمر الذي يؤدي إلى تحطيمهم وتدميرهم إنسانياً ومادياً ومعنوياً.

متوسط عدد الإكراميات اليومي ومتوسط قيمة الإكرامية، وبالتالي يصل إلى نتيجة مفادها أن الراتب الشهري يجب ألا يتجاوز هذا الحد أو ذاك.

أو أنه يدرس ملياً الأوضاع الاقتصادية والمعيشية البائسة فيقوم بتحديد الراتب الشهري بهذا الحجم المرعب من التذني، معتمداً ومسبباً مباشراً في تحويل هؤلاء العمال إلى متسولين بالمعنى الحرفي للكلمة، يبحثون عن ليرات إضافية من هذا المريض أو ذاك من خلال طلبهم المباشر وغير المباشر والمذل في كل الأحوال للإكراميات من المرضى.

وفي كلتا الحالتين فإن هذا الأجر لا يأخذ بعين الاعتبار سمو هذه المهنة وأهميتها المعنوية والمادية، فهو في تحديده هذه الأجر يضرب عرض الحائط كل ما يمكن ضربه من مسؤولية اجتماعية تجاه العمال والمرضى على حد سواء، إضافة إلى استهتاره بالقيم الأخلاقية والاجتماعية في سبيل زيادة ومضاعفة أرباحه أكثر وأكثر.

الأجر وتجديد قوة العمل

بالنظر إلى طبيعة العمل الخاصة بهذه المهنة فإن معيار تجديد قوة العمل مرتفع نسبياً، وذلك بسبب ما تسببه هذه المهنة من أمراض وأفات تقصر متوسط العمر الافتراضي للعامل وبقائه على قيد الحياة، وإضافة إلى تكاليف معيشته التي تقدر بحددها الأدنى بما لا يقل عن عدة ملايين من الليرات شهرياً، فإن هذه التكاليف المعيشية قابلة للارتفاع بسبب الحاجة المستمرة للأدوية من صادرات حيوية وفيتامينات والخبز، التي تستمر الحكومة المبدلة في رفع أسعارها دون كلل أو ملل، فعلبة الفيتامين اليوم يتجاوز سعرها 50,000 ليرة،

أثناء البحث عن موظفي الخدمات والتنظيف لا تجد المشافي الخاصة والعامة خياراً أفضل من التعاقد مع شركات الخدمات لمد المشفى بكوادر النظافة، وذلك بسبب الميزات المتعددة لهذا الخيار بالنسبة لإدارة المشفى وأهدافها الربحية، فمسؤولية هؤلاء الموظفين تقع على عاتق إدارة شركات الخدمات بالدرجة الأولى، وإدارة المشفى بالدرجة الثانية، ناهيك عن انخفاض تكلفة هذا الخيار بحكم تدني أجور عمال النظافة بشكل مخيف جداً، علماً أن العامل هنا يتقاضى أجراً شهرياً لا يتجاوز 250,000 ليرة فقط لا غير في أحسن الأحوال.

مراكس قاسيون

من فيروسات وجراثيم، مهددين بالإصابة بالأمراض التي يمكن أن تكون مهددة للحياة، وتحديدًا إذا ما كان العامل قد تجاوز العقد الخامس من عمره، إضافة إلى ذلك، فإن يوم العمل هنا يمتد إلى ثماني ساعات يومياً مع وجود المناوبات الليلية. كل ذلك مقابل الأجر الذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال 250,000 ليرة شهرياً، وبدون أية تعويضات عن طبيعة العمل التي لا تقل خطورة عن أية مهنة أخرى بل تكاد تكون أخطر بسبب ما يتعرض له العامل في ظل العوز المادي وسوء التغذية واستنزاف الجسد واستهلاك قوته ومناعته.

سياسات الأجور والإسراف في تدنيها

القائم على تحديد الأجور لهؤلاء العمال لا يمت إلى أخلاقيات العمل بصلة لا من قريب ولا من بعيد، فهو إما أن يأخذ بعين الاعتبار في حساباته الدقيقة الإكراميات التي يمكن أن «يشحذها» هؤلاء من المرضى نتيجة تدني الأجور، وكأنه فعلياً يدرس هذه الإكراميات أكثر من دراسته للأجور نفسها، فلا عجب إن كان يفترض من ذاته دخلاً شهرياً عادلاً من وجهة نظره، ويقوم بتوزيع هذا الدخل على الراتب الشهري من جهة، وعلى الإكراميات من جهة أخرى، ولا عجب أيضاً لو افترض

مع الأسف يعتبر العامل في هذه المهنة من أشد العاملين بؤساً وفقراً وعوزاً سواء من الناحية المادية أولاً، أو من الناحية المعنوية ثانياً، فالجميع تقريباً يعتبر وجود هؤلاء العمال أمراً طبيعياً ومفروغاً منه، بل حتى هناك من لا ينتبه إليهم أصلاً، على الرغم من أهمية العمل الذي يقومون به، فهو لا يقل أهمية عن عمل الأطباء أو الممرضين، فهؤلاء العمال هم المسبب المباشر لنظافة المشفى والحفاظ عليه وعلى سمعته، حتى وإذا نظرنا إلى الأمر من جهة الجدوى الاقتصادية والربحية فإن نظافة المشفى تعتبر من أهم المعايير من وجهة النظر المرضي.

بيئة عمل مهددة للحياة

ناهيك عن تموضع العمال بين سندان إدارة الشركات ومطرقة إدارة المشافي، يقف جيش عمال النظافة من كلا الجنسين ومختلف الأعمار على خطوط التماس المباشرة أثناء تنظيفهم الممرات وغرف المرضى ودورات المياه، في مواجهة معظم الجراثيم والفيروسات متسلحين بمواد التنظيف الكيميائية التي لا تقل خطورة عن خطورة ما يتعرضون له

خصخصة قطاع الصحة بهذا الشكل وتحويل غاياته من غايات اجتماعية وإنسانية بحتة إلى غايات ربحية مافيوية مهما الأول والأخير الميزان الراجح

ما الذي يكمن وراء ثلاثية واشنطن



مضى حتى الآن «يوم الجمعة 27 تشرين الأول» 21 يوماً على 7 أكتوبر 2023. القصف «الإسرائيلي» الهجمي متواصل على غزة. ما تم إحصاؤه من شهداء حتى الآن يزيد عن 7000 شهيد، بينهم قرابة 3000 طفل. تركز «بنك الأهداف» «الإسرائيلي» على المشافي والمدارس والمخابز والجوامع والكنائس وبيوت المدنيين، وفي كل بقاع قطاع غزة، شماله ووسطه وجنوبه. وبالتوازي، يجري قتل المدنيين في الضفة الغربية على أساس يومي، وعدد الشهداء فيها تجاوز المئة. وفي أراضي 48 تجري عمليات اعتقال ممنهجة وعمليات انتقام يقوم بها المستوطنون أيضاً على أساس يومي. وعلى الجبهة الشمالية مع لبنان، يتواصل التصعيد بشكل متدرج، يوماً وراء يوم. «الإسرائيلي» يواصل قصفه لمواقع في لبنان وسورية، وخاصة لمطاري دمشق وحلب بشكل متكرر وبوتائر أعلى من السابق، والقواعد العسكرية الأمريكية في سورية والعراق تتلقى ضربات تزداد وتأنرها وجدتها شيئاً فشيئاً. والأمريكي ينقل أساطيل وقوات بشكل مكثف باتجاه قواعده في منطقتنا، إضافة إلى الجسر الجوي الذي يمد به «إسرائيل».

مركز دراسات قاسيون

ما يحتاج إلى تفسير، هو على نحو خاص موقف الولايات المتحدة، الذي يصر في أن معاً على ثلاثة أمور:

عدم وقف إطلاق النار.

منع توسيع الحرب.

عدم السماح بالاجتياح البري لغزة.

بما يخص عدم وقف إطلاق النار ومنع توسيع الحرب، فقد ظهر ذلك واضحاً في التصريحات الرسمية الأمريكية والبريطانية، إضافة إلى الوقاحة العلنية في مجلس الأمن في رفض أي مشروع يخص وقف إطلاق النار، حتى لو تضمن القرار إدانة لحماس كما جرى منذ أيام. وحول عدم السماح باجتياح بري، فقد ظهر ذلك أيضاً في تصريحات رسمية وفي «تحليلات» شبه رسمية على حد سواء.

كل هذا يضع سؤالاً أساسياً في الواجهة: ما هو الهدف الذي تنتشده «إسرائيل» من «عملياتها العسكرية»؟ والأدق هو القول: ما هو الهدف الأمريكي من تلك العملية؟

فلنبدأ بإزاحة خمسة «أهداف معلنة» عن سطح الظاهرة، لكي نتضمن من محاولة عبور ذلك السطح باتجاه إدراك الجوهر.

أولاً: «استعادة الأسرى»

أقل الأهداف المعلنة قدرة على إقناع

أي أحد، بما في ذلك «الإسرائيليين» أنفسهم، هو القول: إن المطلوب من العملية هو استعادة الأسرى؛ فالسلوك «الإسرائيلي» بكل مفرداته، يعيد التأكيد على العقيدة المعروفة التي تبناها جيش الاحتلال بعد أسر شاليط عام 2006؛ العقيدة القائلة بأن «الإسرائيلي» ميتاً أفضل منه أسيراً». وهذا ما يتم تطبيقه بالفعل. بل يكاد المرء يجزم بأن إحدى المهام التي يسعى جيش الاحتلال ومخابراته لتنفيذها هي حشد كل المعلومات الممكنة عن مواقع الأسرى لقصفها وقتلهم، للتخفيف من وزن هذا الملف. أما محاولة المناورة مع المقاومة ومع أهل غزة بربط دخول المساعدات الإنسانية باستعادة الأسرى، فهي الأخرى لم يكن مقدراً لها أن تنجح بأي حال من الأحوال. بل وحتى إذا افترضنا وجود حديث عن اشتراط وقف إطلاق النار باستعادة الأسرى كمقابل لوقف إطلاق النار «رغم أن حديثاً كهذا لم يصدر عن أحد»، هو الآخر أمر محكوم عليه بالفشل، وهو ما تعرفه «إسرائيل» جيداً.

يبقى الاحتمال الوحيد الذي يمكن للأسرى أن تتم استعادتهم من خلاله، وهو صفقة تبادل أسرى قد تشمل تبييضاً كاملاً للسجون الإسرائيلية، مع ما يحمله ذلك من تداعيات سياسية على الكيان، يرى نفسه بعيداً كل البعد عن احتمالها، أو حتى التفكير فيها. كل هذا يجعل من المنطقي التفكير بأن

ملف الأسرى بالنسبة للكيان ومعه الأمريكيان، هو صراعٌ بحت لا علاج له تقريباً، ويمكن تسكينه فقط عبر قتل أكبر عدد ممكن من هؤلاء الأسرى، ومن المدنيين الغزيين بطبيعة الحال. وفي كل الأحوال فكل هذا الملف ليس ضمن الاستهدافات الفعلية لاستطالة «العملية العسكرية» على غزة، أي لاستطالة القصف والإصرار على عدم وقف إطلاق النار.

ثانياً: «تهجير سكان القطاع»

خلال الأسبوعين الأولين، تصدّر الحديث عن تهجير سكان القطاع باتجاه سيناء واجهة الحدث. هذه الفكرة ليست جديدة على الإطلاق، بل تعود بشكلها العام «أي تهجير كل العرب من فلسطين باتجاه البلدان العربية» إلى ما قبل 1948، وبشكلها الخاص «أي تهجير سكان القطاع إلى مصر»، إلى أيام كامب ديفيد.

بمجرد أن تمّ طرح الفكرة، وعلى مستويات إعلامية قيل أن تكون رسمية، كان واضحاً أنها هراءٌ محض غير قابل للتطبيق. والمسألة لا تتعلق برفض مصر لها فقط «علماً أنه لا يمكن استبعاد وجود تيارات ما، غير معلوم وزنها بالضبط، داخل جهاز الدولة المصري، مستعدة للموافقة على هذا الأمر»، بل وتتعلق بالمقام الأول برفض أهل غزة أنفسهم للتهجير، ومعهم فصائل المقاومة، وكذلك وجود رفض عالمي شعبي واسع لهذا الأمر، ورفض واسع النطاق على مستوى الحكومات أيضاً، وفي مقدمتها روسيا والصين، وحتى حكومات غربية «ترفض التهجير بالكلام على الأقل حتى وإن دفعت نحوه على الأرض».

يضاف إلى ذلك، أن حصول عملية التهجير يعني حكماً خرق القاعدة القائلة بمنع توسيع الحرب؛ فإذا كان حزب الله قد أعلن بشكل واضح أنه سيدخل الحرب بشكل كامل في حال تم الدخول البري لغزة، فما بالك بالحديث عن تهجير أهل غزة بالكامل؟

حتى إذا نظرنا إلى «النسخة المخففة» من عملية التهجير التي جرى الترويج لها، أي تهجير حوالي مليون فلسطيني من شمال القطاع إلى جنوبه، فإن السلوك العملي للكيان يوضح أنه حتى هذا «الهدف»، ليس هدفاً حقيقياً؛ فلو كان القصف الإسرائيلي مقتصرًا على الشمال الغربي، مع السماح بتدفق المساعدات عبر رفح وعدم قصف القسم الجنوبي من غزة، لكان يمكن للمرء أن يفترض أن الكيان يريد فعلاً تقليص مساحة القطاع إلى النصف، ليصبح الدخول البري دخولاً إلى منطقة خالية من الحياة نهائياً، يتم تهجيرها قبل ذلك، ليس عبر قصف من النمط الذي نراه حتى الآن، بل عبر قنابل زلزالية تخرق الأرض حتى عشرات الأمتار ثم تنفجر مخلقة دماراً شاملاً. عندما يمكن أن يتم ليس فقط تفريغ شمال القطاع من السكان المدنيين، بل ويمكن حينها دخوله بالدبابات أو حتى بحاملات الجنود. ويمكن لهذا - بافتراض نجاحه - أن يبدو بوصفه «رداً كافياً» على طوفان الأقصى.

مرة أخرى، السلوك العملي يبين أن هذا الأمر، أي التهجير الكامل أو الجزئي لسكان قطاع غزة، رغم أنه أمرٌ يتمنى «الإسرائيلي» حصوله بأي شكل كان، إلا أنه يعرف أنه غير قابل للتحقيق بشكله الكامل، وحتى الجزئي، إضافة إلى أن سلوكه يدل على أنه لا يعتبر مسألة التهجير الجزئي هدفاً أساسياً في عدوانه المفتوح على غزة.

ثالثاً: «استئصال حماس»

لا يحتاج الحديث عن وضع هدف «استئصال حماس» كثيراً من الإسهاب؛ فهو هدف غير قابل للتحقيق لا على المستوى الخاص ولا العام، أي لا على مستوى استئصال حماس نفسها كإحدى فصائل المقاومة، ولا على استئصال المقاومة كلها بصفة عامة؛ إذ إنه بعيداً عن أضرار الإعلام الصهيوني والغربي، والتي تضع حماس في جانب، والشعب

التهجير الكامل
أو الجزئي لسكان
قطاع غزة رغم
أنه أمر يتمنى
«الإسرائيلي»
حصوله بأي
شكل كان إلا أنه
يعرف أنه غير
قابل للتحقيق
بشكله الكامل

«لا لوقف للنار، لا للاجتياح البري، لا لتوسيع إقليمي للحرب»؟



يجري في فلسطين وحولها، ليس في فلسطين فحسب، بل وفي كامل الإقليم. فإطالة المعركة ضمن الشروط الثلاثية الأمريكية التي ذكرناها، لا يتعلق بالمعركة في فلسطين نفسها، بقدر ما يتعلق بمعركة الأمريكي حول وجوده ووزنه في كامل المنطقة، وعبر في العالم.

عند هذا الحد من القراءة، يمكن القول: إن الأمريكي والصهيوني، وبينما تبدو الأنتظار مركزة باتجاه فلسطين، يحضران لفوضى عارمة شاملة في الإقليم بأكمله: في مصر بالدرجة الأولى، وفي السعودية والعراق وإيران ولبنان، إضافة إلى الفوضى الموجودة أساساً في سورية.

إذا تمكن الأمريكي والصهيوني من إشعال فوضى متزامنة شاملة في كامل المنطقة، فإن هذا قد يؤمن مخرجاً حقيقياً، وإن مؤقتاً، ليس للكيان فحسب، بل وأهم من ذلك، للأمريكي نفسه ومعه الغربي، بحيث يكون «الشرق الأوسط» ساحة مشتتة تؤجل إعلان نتائج الصراع الدولي إلى أجل غير مسمى، وتضغط على الدول الصاعدة على أمل قلب الموازين مع الوقت. ويصبح مفهوماً أمام هكذا سيناريو، لماذا ممنوع توسيع رقعة الحرب الجارية في فلسطين؛ لأن توسيعها سيمنع أي اشتعال داخلي، وسيوجه الجميع نحو معركة واحدة مشتركة في نهاية المطاف، يلوذ بها الخونة العنونيون والمتسترون بأنفسهم، وتتعلل إمكانيات التخريب الداخلي لديهم.

رغم ما يبدو عليه هذا السيناريو الأمريكي من الجنون، إلا أنه يبدو معقولاً أكثر من سيناريو قبول هزيمة الكيان مع ما يترتب عليها من تداعيات على المستوى الإقليمي والعالمي. رغم ذلك، فهو سيناريو أمامه صعوبات كبرى، على رأسها أن خصومه ليسوا مضطرين لاللتزام بالثلاثية التي يطرحها الأمريكي، ناهيك عن أن حلولاً إبداعية وغير متوقعة يمكن أن تظهر في أي وقت ومن أي مكان.

الطريقة الأمريكية الصهيونية. انكفاء قدرة «إسرائيل» على افتعال الأزمات في كامل الإقليم، ما يعني فتح باب إنهاء الأزمات التي تعصف به، وما يعني ضمناً تقليلاً إضافياً في وزن الأمريكي فيه.

إضافة لتحييد نتنيهاو وربما سجنه، فإن أزمة الحكم التي استمرت في الكيان طوال ما لا يقل عن 3 سنوات مضت، ستعود للتجدد بشكل أعمق وأعنف من أي وقت مضى، وستدخل على خطها الانقسامات الداخلية في الكيان على المستوى «الشعبي» مهددة بانفجار غير مسبوق، المهم فيه: أن مؤداه هو تعميق انكفاء القدرة الإسرائيلية على التخريب على مستوى الإقليم.

الصداع المستمر المتعلق بالأسرى الإسرائيليين سيدخل مرحلة مزمنة، ربما تتطلب إعطاب أعصاب بكاملها ضمن الجسد الصهيوني، وفي مقدمتها عصب ملف الأسرى الفلسطينيين الذي سيكون حله جزئياً أو كلياً، تنوياً لنصر الفلسطينيين في 7 أكتوبر، ولهزيمة «الإسرائيليين» بل وسيكون على المستوى السياسي والنفسي العام، نصراً إضافياً جديداً لا يقل بتأثيره عن 7 أكتوبر.

ما سردناه هنا، ليس كل النتائج، والتي ستظهر تبعاً مع وقف إطلاق النار، بل جزء منها فقط. وهي كافية لوضع تصور واضح حول المقاربة التي يمكن أن تنشأ في عقول الأمريكيين والصهاينة وهم يديرون المجزرة. وهو ما يدفع للتفكير بأن أحد الأهداف الأنية الواضحة هو تأجيل دفع الأثمان، طالما يمكنهم ذلك: لأسابيع، لأشهر، وربما أكثر. وبالتوازي، محاولة تغيير إحدائيات المعركة، ليس في فلسطين بل في محيطها كاملاً، بحيث تجنب دفع هذه الأثمان، بل وإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط» كما قال نتنيهاو، وبحيث يتم تحويل الأزمة إلى فرصة، إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

وإذاً، ينبغي النظر إلى تفاعلات ما

السياسية؛ فترسخ خيار المقاومة أكثر من السابق، وتجعل من أية محاولات للتطبيع مع دول عربية أمراً أشد تعقيداً وصعوبة، ناهيك عن أنها ترفع مستوى التعاطف الشعبي حول العالم مع القضية الفلسطينية، وتحشر الحكومات الغربية في الزاوية بشكل متزايد.

ما هي الأهداف الفعلية إذًا؟

إذا صحت القراءة التي قدمناها أعلاه، فهذا يعني أن كل «الأهداف المعلنة» التي سردناها، ليست هي الأهداف الحقيقية، الأساسية، من الشروط الثلاثة التي تفرضها واشنطن على الصراع الجاري، «أي: عدم وقف إطلاق النار، عدم توسيع الحرب، عدم اجتياح غزة برياً». والأهداف الأساسية هي في مكان آخر يجب البحث عنه.

في إطار عملية البحث هذه، لا بد من الانتباه إلى الحقائق الواضحة التالية: بمجرد وقف إطلاق النار، فإن بين النتائج المؤكدة لطوفان الأقصى، ما يلي:

فقد الأمريكان مرة وإلى الأبد موقعهم المنافق كـ«وسيط» في عملية السلام في الشرق الأوسط. وأهم من ذلك أنهم فقدوا الدور الحصري الذي لعبوه منذ كامب ديفيد، ولكن خصوصاً منذ مدريد وأوسلو. أي أن العملية السياسية التي ستلي طوفان الأقصى سيدخل فيها على الأقل، الروس والصينيون، كوسطاء إلزاميين في حل الصراع. وهو ما يعني فتح باب الحل الفعلي للقضية الفلسطينية، والإغلاق التدريجي لباب الاستثمار الأمريكي في القاعدة الصهيونية في الشرق الأوسط.

الوزن الأمريكي في كامل منطقتنا، بل وعلى مستوى العالم، سيتعرض لهزة كبرى تشمل تداعياتها كل حلفاء الأمريكان في كل بقاع الأرض. تم طوي صفحة «اتفاقات أبراهام» و«الناتو العربي» و«خط الغاز العربي»، وكل ما يدخل في هذا الإطار من مشاريع هدفها رسم «شرق أوسط كبير» على

الفلسطيني في جانب آخر مضاد، فإن الحقيقة التي يعرفها الصهاينة أكثر من أي أحد آخر، هو أن استتصال المقاومة الفلسطينية يمكن بطريقة واحدة فقط هي استتصال الشعب الفلسطيني بكامله، وهذا ما لا يمكن للصهيوني حتى أن يحلم به.

رابعاً: «الانتقام المحض»

ربما يبدو أكثر الأهداف التي يحكي عنها الصهاينة «معقولة»، هو هدف الانتقام المحض؛ وهذا هدف يحققونه عبر الزيادة الإجرامية المتوحشة في قتل الأطفال والنساء والشيوخ، وبتدمير بيوتهم ومدارسهم ومشافيهم ودور عبادتهم وطرقاتهم... ولكن هذا بحد ذاته لا يمكنه تفسير كل شيء؛ فالصهيوني ومعه الأمريكي، وكل من درس تاريخ حركات التحرر الوطني عبر العالم، يعرف أن اللحظة التي سيتم فيها وقف إطلاق النار، حتى وإن جاء ذلك بعد قتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين، هي ذاتها اللحظة التي سيبدأ فيها دفع الأثمان السياسية ليس فقط للخسارة المحققة التي أحاقق بالصهيوني في طوفان الأقصى، بل وأيضاً لكل الدماء الفلسطينية التي أريقت بعدها؛ أي أن الصهيوني من حيث يريد أو لا يريد، وبإتخانه في دم الفلسطينيين، إنما يرفع الغاتورة السياسية التي عليه دفعها في نهاية المطاف، ولذا - مرة أخرى - لا يمكن تفسير المسألة بأنها مجرد «انتقام محض».

خامساً: «عامل الزمن»

محاولة إطالة العدوان أكبر فترة ممكنة، على أمل أن تغطي دماء الفلسطينيين المتركمة صورة الهزيمة في 7 أكتوبر، ينطبق عليها ما ينطبق على البند السابق، بند الانتقام المحض؛ فإطالة المعركة وإن كانت تسمح جزئياً بتقديم صور القوة والبطش، والقدرة على الانتقام التي يريد الصهيوني الظهور بها بعد هزيمته، إلا أنها بالمقابل، ترفع الكلفة



انكفاء قدرة

«إسرائيل» على

افتعال الأزمات

في كامل

الإقليم ما يعني

فتح باب إنهاء

الازمات التي

تعصف به وما

يعني ضمناً تقليلاً

إضافياً في وزن

الأمريكي فيه

«علينا أن نرتكب المجزرة وأن نمثل دور الضحية في الوقت نفسه»



فيما يلي يقدم مركز دراسات قاسيون جولة موسعة في صحف الكيان الصهيوني خلال الأسبوعين الماضيين، من شأنها أن تلقي بعض الضوء على ما يتم تداوله فيه، وكذلك ما يتم التفكير فيه من سيناريوهات.

مركز دراسات قاسيون

حول ما حصل

ما زال البعض في الكيان يحاول فهم ما حصل يوم السبت 7 تشرين الأول الجاري، وتتفاوت المعلومات والقراءات، ويسود تراشق الاتهامات. قبل يومين قالت **مقالة** في «تايمز أوف إسرائيل»: إنه كانت هناك تحذيرات تم تجاهلها من قبل المسؤولين، حيث ورد وفق المقالة أنه سبق العملية «أشهر من علامات الإنذار التي لاحظتها جنديات المراقبة في الجيش الإسرائيلي، وتجاهلها مسؤولو الاستخبارات باعتبارها غير مهمة»، وحسب المقالة، حصل ذلك على الأقل منذ ثلاثة أشهر قبل العملية، حيث «أبلغت جنديات المراقبة اللواتي يخدمن في قاعدة في «ناحال عوز» عن وجود علامات تشير إلى حدوث تحركات غير عادية على حدود غزة المضطربة... وبحسب رواية الجنديات، فإن من تلقوا البلاغات لم يتخذوا أي إجراء». وقالت إحدى الجنديات: إنها لاحظت «أن جهود جنود حماس تركزت في نقطتين محددتين... ومع ذلك، واصلت السماع من قادتها أن الأمر ليس له أهمية، وأنه لا يوجد شيء يمكن فعله حيال ذلك»، وأشارت المقالة إلى أن هاتين النقطتين كانتا من بين النقاط المتعددة على طول السياج التي تسدل من خلالها 2500 من مسلحي حماس إلى إسرائيل.

هذا التجاهل يبدو أحد علامات الترهل، خاصة وأنه وفق **مقالة** في «يديعوت أحرونوت»: «لم يكن السيناريو المرعب الذي أصاب المستوطنات المحيطة بغزة يوم السبت الماضي مفاجأة كاملة. لقد تمت مناقشة هذا السيناريو الرهيب في الماضي في المؤسسة الأمنية، بل إن هناك من تحدث عنه علناً»، حيث إنه في 2014 «مقدم ورئيس بلدية نس زيونا في ذلك الوقت، والذي كان يشغل أيضاً منصب نائب قائد قطاع غزة» توقع هكذا هجوم قائلاً آنذاك: «تخيل أنهم في يوم من الأيام قرروا التوجه إلى السياج بأف مقاتل، فمن سيوقفهم عندئذ؟ سيأتون إلى الكيبوتسات المحيطة ويفعلون ما يريدون». وأضاف في المقابلة التي أجريت معه قبل تسع سنوات: «مشكلة الأنفاق قبiche، وهناك مشكلة أكبر، لا يمكنك العمل بهذه الطريقة دون أن يكون لديك حل».

ويبدو أن إلقاء اللوم على الحكومة يتردد صدها في معظم وسائل الإعلام بطرق مختلفة، أحدها المذكور آنفاً بطريقة غير مباشرة، ولكن في مقالات أخرى ورد بشكل مباشر. في إحدى **المقالات** في «الكاليسست» وهي صحيفة تصدر عن «يديعوت أحرونوت»، تقول الكاتبة: «هذه الكارثة سببها إهمال رئيس الوزراء. إن الكارثة الرهيبة التي حلت بنا سببها هاتان المجموعتان: حماس من جهة، ومنتهايو من جهة أخرى. لو لم تكن حماس موجودة، لما حدثت هذه

الكارثة. ولو كانت لدينا حكومة أخرى من دون قائد فاسد، لما حدث هذا أيضاً... لا يمكن لحكومة فاسدة أن تدير دولة، لأن الأموال تذهب إلى مصالح المقربين من الوزراء، وليس إلى أمن المواطنين ومصحة دولة إسرائيل. وهكذا، عرف بيبي وجميع رفاقه الفاسدون أن الأمن في خطر، لكنهم لم يرغبوا في التعامل معه: «دعوا البلاد تحترق».

ويبدو أن مشهد المظليين من قوات المقاومة سيكون أكثر الذكريات المحفورة في ذاكرة الكيان، حيث ورد في **مقالة** في «الكاليسست» حول الموضوع: «في هذه المرحلة، لا يزال من غير الواضح تماماً كيف وصلت إلى قطاع غزة الطائرات الشراعية الآلية القتالة التي استخدمتها حماس في هجومها الأخير. والاعتقاد السائد هو أنهم، بالإضافة إلى الكمية الكبيرة من المعدات المصاحبة لهم، دخلوا غزة عن طريق التهريب المنظم من الجانب المصري من الحدود. ما يمكن قوله هو: إن إسرائيل كانت على علم بالتأكيد بوجود طائرات شراعية آلية في القطاع، وبالطبع أيضاً حول استخدامها من

قبل القوات الخاصة التابعة لحماس. والحقيقة الأخرى المعروفة، هي أن تلك المشاهد المروعة للطائرات الشراعية الآلية، التي يركب عليها رجال حماس القنساء المسلحون من الرأس إلى أخمص القدمين، وهم يهبطون في حقول قطاع غزة - ستبقي معنا إلى الأبد».

حاولت بعض وسائل الإعلام العبرية أن تدفع نحو ما تسميه «الوحدة الوطنية»، كتعبير عن شدة الانقسام الداخلي الحاصل، حيث ورد في **مقالة** في «معاريف»: «في 7 تشرين الأول، تم تذكيرنا من هو عدونا الحقيقي - اتضح أنها ليست المحكمة العليا - وما هو هدفنا المشترك... وبعد سنوات من العيش في الوهم، تم تذكيرنا بشكل قاس بأن الحرب من أجل حريتنا لم تنته بعد فحسب، بل هي في منتصفها». قالت **مقالة** أخرى في «معاريف»: إن «الصبر كان السلاح الفعال لدى العدو» وهذا ما يجب أن تتبعه «إسرائيل» في التعامل مع الأمر، وأضافت: «يجب أن ينتقل الصبر إلى مستوانا. انتظر. امسح السيوف وأعيد المختطفين. جوع.

تخيل أنهم في يوم من الأيام قرروا التوجه إلى السياج بالف مقاتل فمن سيوقفهم عندئذ؟ سيأتون إلى الكيبوتسات المحيطة ويفعلون ما يريدون



ماذا يقول إعلام العدو حول ما يحصل في فلسطين؟



قوتها؛ ومن خلال القيام بذلك، كان من الممكن أيضاً منع سقوط السلطة في غزة في أيديها». أخيراً، تتكلم المقالة حول الكلام أن «رئيس الوزراء تنتباهو يدرس تشكيل لجنة تحقيق حكومية» ويعبر كاتب المقالة عن استغرابه أن اللجنة ستشكلها «الحكومة وليست الدولة» ويتساءل: إن كان ذلك منطقياً وبجيب «لقد هجر المنطق منذ فترة طويلة هذه الحكومة. ومن المنطقي بالنسبة لنتباهو أن يقوم هو نفسه بتعيين أعضاء اللجنة الحكومية التي ستحقق في حالات الإغفال. ربما لأن الأذن الحساسة لرسائل المتحدثين تلتقطها- الضحية الرئيسية لهذا الحدث الرهيب هو في الواقع بنيامين نتيناهو»، ويعتبر الكاتب أنه بالرغم من أنه لا يوجد أي شيء غير شرعي بأن تشكل الحكومة لجنة كهذه، إلا أنها «لا تتمكن سوى لجنة تشريعية تابعة للدولة، يحدد تكوينها رئيس المحكمة العليا، من كسب ثقة الجمهور». ويبدو أن إحدى العواقب المباشرة لما حصل يوم 7 تشرين الأول، هو القلق والأرق الشديدين لدى «الإسرائيليين»، حيث ورد في **مقالة** في «كالكايس» أنه منذ بدأت ما يسمونها «الحرب في الجنوب» هناك «زيادة كبيرة في استهلاك المستحضرات المتاحة دون وصفة طبية، مثل: المهدئات لتقليل القلق والإكتئاب» وأن «الطلب على الأدوية النفسية والمهدئات قفز بنسبة 30% بسبب زيادة عدد المرضى».

حول الأزمة الإنسانية

بعد عدة جلسات لمجلس الأمن، أفضلت الكتلة الغربية بقيادة أمريكية تمرير

المشابهة، تكشف بشكل علني عن المنطق الذي يكمن خلف محاولة تشبيه حماس بداعش أو بالنازيين، الهدف الواضح والمباشر هو وضع الأساس لعملية الإبادة الجماعية. ولا يخفي الصحفيون «الإسرائيليون» ذلك، بل يقولونه بأقصى درجات الوقاحة الممكنة؛ ففي هذه المقالة: «إن إعادة تسمية حماس بداعش ثم بالنازيين هدفه هو أن نوضح للعالم حجم الغطاء... وهدف هذا التصنيف المحدث لداعش والنازيين... توضيح ضرورة تدمير هؤلاء الجيران. ليعلموا أنه لم يعد من الممكن العيش بالقرب منهم. داعش والنازيون ليسوا شركاء لا جيران، ولا للمفاوضات، ولا للاعتراف بهم ككيان شرعي»، ويضيف أن هذه التسمية تزيل الكفوف، بمعنى أنها تشجع تدمير مدن بكاملها كما حصل مع النازيين وداعش والجيش الجمهوري الإيرلندي والكوبيين، فماذا كان سيحصل لو لم يتم تدمير الأماكن والمدن التي كانوا فيها؟ وثم يطرح كاتب المقالة السؤال: «كيف سمحنا لهم أن ينموا بهذا الشكل؟ لماذا لم نحرس الحدود بشكل أفضل؟ والأكثر إيلاً هو كيف سمحنا لهم بخداعنا، وكيف فشلنا في فك شفرة هذا الحمض النووي الداعشي- النازي في وقت مبكر».

وحملت هذه المقالة مسؤولية استمرار حماس ووجودها للإدارة الأمريكية التي أصرت على الانتخابات التي ربحتها فيها حماس في 2007، والتي أرادت «إسرائيل» نفسها حتى لا تشارك فيها حماس، ولكن ذلك كان خلال «أيام ذروة التحرك الأمريكي لـ «دمقرطة» الشرق الأوسط»، ولكن لو سمح آنذاك لـ «إسرائيل» أن تلغي تلك الانتخابات، كان ذلك «سيمنع انتصار حماس ونمو

فقط من عائلات الرهائن، ولكن من دول أجنبية لديها أيضاً مواطنون محتجزون في غزة».

تطرقت **مقالة** في «كالكايس» إلى الموضوع، حيث ادعت ادعاءً طريفاً، هو أنه كانت هناك «صفقة تم عرضها، ورفضتها إسرائيل، وهي تسليم 100 رهينة مقابل 5 أيام وقف إطلاق النار»، ووفق المقالة، فإن «إسرائيل طالبت بكل الرهائن مقابل عدد أقل من أيام التهينة». ونقول: إنه ادعاءً طريف لأنه لقي تكتيياً وسخرية حتى ضمن الشارع الإسرائيلي». وأشارت المقالة إلى أنه «هناك شيء واحد مؤكد: إن تدمير حماس هو هدف ليس من الواضح ما إذا كان سيتم تحقيقه- بسبب الثمن، وبسبب الضغوط الدولية، وبسبب أسباب أخرى لا يمكن حصرها- ولكن إذا لم يتم إطلاق سراح المختطفين، فإن ذلك سيكلف البلاد ثمناً كبيراً إلى الأبد». وأتى هذا الكلام في سياق الكلام بأن «الرأي الشعبي هو أن الدخول البري سيؤخر وربما لا يسمح الله- بحبط الصفقة ويعرض المختطفين للخطر». المقالة ذاتها، ومعها كثير من المقالات

أضعف. ثم ادخل واسحق دون تردد، دون رحمة». وقالت **مقالة** أخرى في الصحيفة ذاتها: «اتفق الجميع على ضرورة تغيير قواعد اللعبة هذه المرة. كان الشعور السائد بين جميع مواطني إسرائيل هو أنه لأول مرة منذ حرب التحرير، أصبحت الدولة ومواطنوها في خطر وجودي حقيقي».

الشارع «الإسرائيلي»

تعاطى عدد من المقالات في الجهات الإعلامية للكيان مع موضوع الأسرى الذين يُقدر عددهم بحوالي 230. وشهد يوم الجمعة الماضي تجمعاً في «تل أبيب» لعائلاتهم، وغطت عدة جهات إعلامية الموضوع. ورد في **مقالة** في «تايمز أوف إسرائيل» أن العائلات «تنتقد تقاعس الحكومة... وأن السلطات لا تطلعهم على آخر المستجدات في المفاوضات... وحذروا أن صبرهم قد نفد... وانتقد بعض المشاركين مسؤول الحكومة عن مسألة الرهائن... والذي تقول العائلات: إنه يتواصل معهم بما يتجاوز الحد الأدنى»، ووفق المقالة «تواجه الحكومة ضغوطاً متزايدة ليس



بعد عدة جلسات لمجلس الأمن أفضلت الكتلة الغربية بقيادة أمريكية تمرير قرارات للتهمة ولإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة في ظل تدهور حاد للوضع الإنساني





إسرائيل والخارج- وقتهم للتعامل مع كراهية إسرائيل على شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام العالمية. هناك العديد من المجموعات التي تعمل بجد لإيصال الرسالة الحقيقية لعامة الناس. ومع ذلك، فإن الجهود العشوائية وغير المنظمة ليست الحل لحرب قاسية على الرأي العام الدولي. ويلوم الكاتب الحكومة قائلاً: «العمل الدعائي للحكومة في هذه الحرب يتراوح بين الضعيف والمعدوم... كما غابوا عن شاشات التلفاز العالمية والمنشآت الإلكترونية... إن قدرتنا على الاستمرار في كسب دعم الزعماء الغربيين، تعتمد على قدرتنا على جلب الحقائق إلى ناخبيهم في الوقت الحقيقي. وكما يشكل الدعم الجوي جزءاً أساسياً من الفوز في الحرب، فإن إيصال الرسالة بفعالية يشكل جزءاً أساسياً من تلقي الدعم السياسي والعسكري العالمي». المهم في هذه المقالة هو حجم التناقض الهائل في العقل الصهيوني؛ فهو من جهة- كما بينا في الاقتباسات التي سبقت هذا المقال- يرتكب المجزرة ويسعى لتبريرها ويشجع توسعها، ويشجع الإبادة الجماعية، وتوصيف الفلسطينيين بأنهم «حيوانات بشرية» بما في ذلك على لسان المسؤولين الصهاينة، وفي الوقت نفسه يتألم من أن «الحقيقة» لا تظهر للرأي العام! فأَي حقيقتة هي المقصودة؟ هي مرة أخرى حقيقة متخيلة تسمح

المعمداني، شهدنا تحولاً وتصعيداً في إدانة واضحة لـ «إسرائيل» من قبل عدد من الدول والحكومات، وتراجعا في اللغة شديدة الانحياز في الإعلام الغربي، ولكن الأهم من هذا وذاك، كان التضامن الشعبي واسع النطاق مع فلسطين والقضية الفلسطينية في عدد كبير من دول العالم وجزء كبير منها في أوروبا وأمريكا. هذا لم يكن غائباً عن الكيان وإعلامه. سلطت **مقالة** في «كالكايس» الضوء على هذا الموضوع، تحت العنوان «لماذا تخسر إسرائيل الحرب في ساحة الرأي العام العالمي؟»، وبدأ الكاتب المقالة بقوله: «في بداية الحرب، تلقينا دعماً غير مسبوق من زعماء العالم. لقد تم رفع العلم الإسرائيلي على المباني العامة في جميع أنحاء العالم»، ولكن «شهدنا في الأيام الأخيرة ضعفاً كبيراً في الدعم لإسرائيل، التي يُنظر إليها على أنها دولة قوية تقاوم ضد السكان المدنيين الذين يعتبرون ضعفاء. يتم تقديم إسرائيل على أنها قاتلة للفلسطينيين. هذا الوصف لم يبدأ يوم رد إسرائيل على مجزرة الجنوب. لقد بدأ الأمر منذ أكثر من 40 عاماً، ومنذ ذلك الحين لم تفعل أية حكومة أي شيء لإيصال الحقائق بشكل فعال إلى الجمهور الدولي». يتابع الكاتب: «في الأسبوعين الماضيين، كرّس العديد من العاملين في مجال التكنولوجيا المتقدمة- في

بكل ضروريات الحياة، بينما يعاني الفلسطينيون العاديون من الجوع، وهم يبحثون عن الطعام والماء»، ويستنتج «إن حياة الفلسطينيين مهمة، ولكن بالنسبة لحماس فإن هذا ليس صحيحاً بالضرورة». ويتابع كاتب المقالة بتبرير ما تقوم به «إسرائيل» بما في ذلك الوقوف ضد فتح ممرات إنسانية لإدخال المساعدات، وضد الدعوة «إلى وقف فوري لإطلاق النار، الأمر الذي لن يفيد إلا حماس ويحرم إسرائيل من حق الدفاع عن النفس». وفي هذا السياق يقول: إن «إسرائيل منعت دخول الوقود الذي تشتد الحاجة إليه في المستشفيات ومحطات معالجة المياه والمخابز» إلا أنه يرى «إن قرارات إسرائيل بحظر الوقود مبررة. ومن المرجح أن تقوم حماس باختطاف شحنات الوقود لتحقيق أغراضها الخفية... فإن حماس ستستخدمها لتعزيز هدفين متداخلين: تهوية شبكتها المعقدة من الأنفاق، التي تم بناؤها بتكلفة هائلة، بينما كانت غزة ترزح تحت وطأة الفقر، وإطلاق المزيد من الصواريخ على المدن والبلدات الإسرائيلية». ويبرر كاتب المقالة استهداف «إسرائيل» للمشافي بالقول: إن حماس «تشن حربها على إسرائيل من المستشفيات في غزة وتستهلك الفلسطينيين كدروع بشرية». وبكلمة، فإن الكاتب في مقالته هذه يقوم بشيء واحد فقط، هو البحث عن ذرائع لتبرير مجمل الجرائم الصهيونية التي يتم ارتكابها ضد المدنيين في غزة، والحقيقة هي أن المقالة تحدث تأثيراً معاكساً لما يريده كاتبها؛ فهي جملة اعترافات بالجرائم محشورة في صفحة واحدة، والوهم الذاتي الذي يسمح للكاتب بتصديق نفسه، وتصديق أن الذرائع التي يقدمها ستقنع القارئ، هو علامة إضافية على حجم الانفصال عن الواقع المتغير محلياً ودولياً.

ضمن الوهم نفسه، كان لدى البعض ردوداً جاهزة حول انتهاك القانون الدولي الإنساني من خلال استهداف المدنيين، حيث ورد في **مقالة** في «معاريف» رداً على هذا الموضوع: «إن اتفاقيات جنيف والديمقراطيات الغربية لم تأخذ في الاعتبار الوحشية الحديثة للمنظمات الإرهابية الإسلامية، كما تجلى، من بين أمور أخرى، في الهجوم الأخير الذي شنته حماس. وتضمن الهجوم الذي ارتكبه الإرهابيون فظائع وانتهاكات ارتكبت بحق المدنيين، بمن فيهم كبار السن والنساء والأطفال. وإذا لم يكن ذلك كافياً، فإن قادة التنظيم ومقاتليه يختبئون في غزة بين السكان المدنيين، وهناك أيضاً يضعون الصواريخ والقذائف التي تطلق بلا توقف نحو مستوطناتنا. ويقبلهم السكان المدنيون في غزة، بعضهم بأذرع مفتوحة والبعض الآخر بدافع الخوف والضرورة». ومرة أخرى، يثبت الكاتب انتهاك «إسرائيل» للقانون الدولي الإنساني، ويسعى لتبريره. وما يبقى فعلياً هو إثبات الانتهاك، أما التبرير فهو هراء لا يقنع الرأي العام العالمي بأي حال من الأحوال.

حول الرأي العام من غزة وفلسطين

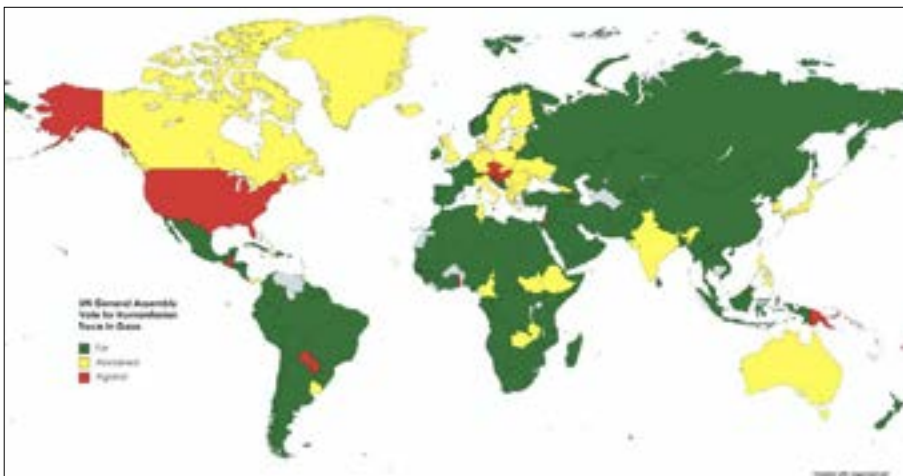
كان هناك تعاطف غربي مع «إسرائيل» في الأيام الأولى بعد العملية التي قامت بها حماس، وكان ذلك بالدرجة الأولى من قبل الجهات الرسمية/ الحكومية في الغرب وأمريكا، وكذلك انحيازاً كبيراً في الإعلام الغربي، وتصريحات يمكن القول: إنها كانت غامضة أو حذرة من قبل باقي الدول، وبالتحديد في المنطقة، ولكن عندما بدأ العدوان الشرس والقصف الجنوني على غزة من قبل قوات الكيان الذي استهدف المدنيين والمنشآت المدنية بما فيها عدة مستشفيات، أبرزها: المشفى الأهلي

قرارات للتهدئة وإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، في ظل تدهور حاد للأوضاع الإنسانية، ومشروع القرار العربي الذي يدعو إلى هدنة إنسانية فورية، وإدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة، والذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة **القرار 25.L/10-A/ES** بأغلبية 121 دولة، وعارضه 14 دولة بقيادة أمريكية، بينما امتنعت 44 دولة عن التصويت، ومن الجدير بالذكر هنا أن كندا- التي لاحقاً امتنعت عن التصويت- قدمت مقترحاً لتعديل لإدانة «بشكل لا لبس فيه للهجمات الإرهابية التي شنتها حماس في إسرائيل اعتباراً من 7 تشرين الأول، واحتجاز الرهائن»، وفشل هذا التعديل في الحصول على أغلبية ثلثي عدد الأصوات.

عودة إلى موضوع المساعدات الإنسانية، والتي لحد الآن تمنع «إسرائيل» وصولها إلى قطاع غزة إلا بالقطارة، وبأقل مما كانت تمر فيه في الأيام العادية وليس في الحرب، يقوم إعلام الكيان بتبرير ودعم عدم وصولها. وأحد التبريرات التي يتم استخدامها عادة في مثل هذه الحالات، هو ذلك الذي يقول: إن «العدو» يمكن أن يستخدمها لتعزيز قدراته العسكرية وليس لدعم المدنيين. ورد هذا التبرير في إحدى **المقالات** في «كالكايس»، والتي بدأتها كاتبة المقالة بقولها: «تفشل العديد من مناطق العالم، بما في ذلك غزة، في تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب معدل النمو السكاني فيها. ولا تساعد المؤسسات الدولية في تطويرها- حيث تشير الدراسات إلى أن المساعدات المالية المقدمة إلى البلدان الفقيرة المعرضة للإرهاب تُستخدم عادة للتسلح والحرب، وليس لتحسين جودة حياة المواطنين». وتضيف: «أي دولة ينمو عدد سكانها بمعدل أكثر من 2% سنوياً تعتبر دولة فقيرة. ومعظم الدول التي تعاني من الإرهاب هي دول يزيد معدل النمو السكاني فيها عن 2%... ليس هناك ما هو أسوأ من تحويل الأموال إلى بلدان فاسدة ذات معدل مواليد مرتفع. وهذا هو الحال بالضبط في غزة... وسيستمر الإرهاب طالما أن معدل النمو السكاني مرتفع. يجب أن يكون شرطاً للحصول على أموال المساعدات. كما أنه شرط ضروري للتنمية الاقتصادية التي تمنع الإرهاب». وتقول فيما يبدو بوضوح تبريراً للتجوع والضغط من خلال التفقير: «يجب علينا استخدام المعرفة الاقتصادية لبناء الحوافز المناسبة لسكان قطاع غزة. لن تكون هناك مساعدات خارجية حتى يروا أنهم مهتمون بالتنمية الاقتصادية من خلال إنشاء أسر صغيرة والاستثمار في تعليم الأطفال. هذه هي العلاقة بين الاقتصاد والإرهاب»، وذلك في تكرار مجبوج لطروحات النخبة العالمية النيومالتوسية المعروفة حول العلاقة بين النمو السكاني والفقر، ولكن مع اختيار للتوقيت يكشف عن حجم الوحشية التي يشترك فيها جنود وضباط الكيان مع «صحفييه» و«مدنييه».

كما حملت جهات أخرى مسؤولية الأزمة الإنسانية في غزة، حيث ورد في **مقالة** في «تايمز أوف إسرائيل» أن رد الفعل «الإسرائيلي» على ما حصل في 7 تشرين الأول «كان مفهوماً تماماً ولا مفر منه» والذي كان من خلال «الغارات الجوية الإسرائيلية التي كانت تستهدف حماس بشكل مباشر، إلا أنها تسببت في دمار واسع النطاق. وفي هذه العملية لقي العديد من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء حتفهم، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم وجود ملاجئ في غزة للمدنيين العاديين» في حين «يتحصن قادة حماس وجنودها... في أنفاق تبدو مقاومة للقنابل ومملوءة

كان التضامن الشعبي واسع النطاق مع فلسطين والقضية الفلسطينية في عدد كبير من دول العالم وجزء كبير منها في أوروبا وأمريكا



• تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الهدنة الإنسانية في غزة

مع ■ ضد ■ مستنكف ■



للغاية لا أتحدث عن مجرد توزيع الأسلحة على المدنيين، بل أتحدث عن بناء قوة من فرق أمن مدنية محترفة، قادرة على الاستجابة السريعة وذات نطاق جغرافي واسع، لتوفير الشعور بالأمن»، وقال: إن الهدف هو «الاستعداد لسيناريو متعدد الجبهات يتم في استنزاف قوات الأمن»، قائلاً: «لدينا جيش قوي للغاية، وقوة شرطة حازمة... لكنني أتحدث عن وضع متعدد الجبهات، وحرب شاملة، وسيناريوهات أخرى ذات انتشار جغرافي... وبكلام أوضح، فإن الانتقال نحو حالة التسليح «اليهودي» الكامل وليس «التعبئة» بالمعنى التقليدي، هي ما يدفع الكيان نحو، وهذا أمر مناسب لطبيعته العنصرية العرقية، والفاشية في أن معاً، وهي تعبير عن أن هذا الكيان هو أبعد ما يكون عن «دولة طبيعية».

ورد في **مقالة** أخرى حول الموضوع في «كالكايبست»، نقلاً عن لافي قوله: «في نفس الوقت الذي يتم فيه إنشاء الوحدات الاحتياطية وتسليحها بالبنادق الهجومية بشكل منظم، هناك أيضاً زيادة بنسبة مئات في المئة في التسليح الخاص للمواطنين الإسرائيليين [المقصود طبعاً هم اليهود]. وتم تقديم أكثر من 100 ألف طلب لإصدار رخصة أسلحة خاصة إلى شعبة الأسلحة النارية بوزارة الأمن الوطني في الأسبوعين الأولين من الحرب، بحسب بيانات الوزارة المحدثة حتى الجمعة، وتشير التقديرات إلى أنه منذ ذلك الحين تم تقديم آلاف وحتى عشرات الآلاف من الطلبات الأخرى إلى المكتب، جزئياً في ضوء تخفيف المعايير والاختبارات للحصول على ترخيص الأسلحة النارية الذي دخل حيز التنفيذ».

حقها في الوجود». وأضافت المقالة: «في المجتمع الإسرائيلي الذي اعتاد على انتقادات داخلية مشروعة، كان من الصعب استيعاب أن الخطاب في العالم ليس بالضرورة ضد سياسات الحكومات الإسرائيلية، ولكن ضد وجود دولة إسرائيل. وللأسف، تغير كل ذلك في السابع من تشرين الأول عندما تعرضنا للهجوم في بيتنا، وفي الثامن من تشرين الأول عندما تم الاحتفال بالهجوم في جميع أنحاء العالم... شوارع العالم تمتلئ بالمتظاهرين الذين يطالبون بـ «تحرير فلسطين» وفي نفس الوقت أيضاً بتدمير إسرائيل».

صداع شديد في أراضي الـ 48

شهدت الأيام منذ العملية التي قامت بها حماس في 7 تشرين الأول الجاري والعدوان الوحشي من قبل القوات «الإسرائيلية» على قطاع غزة، تزايداً في هجوم من قبل المستوطنين والمواطنين «الإسرائيليين» على الفلسطينيين في كافة أنحاء فلسطين. وفق **مقالة** في «تايمز أوف إسرائيل»، قامت قوات أمن الكيان «بانشاء حوالي 600 فرقة أمن مدنية وتسليحها في أنحاء إسرائيل تحت رعاية الشرطة الإسرائيلية... وقال نائب مفوض الشرطة المتقاعد شيمون لافي... الذي قام وزير الأمن القومي إيتمار بن غير بتعيينه منسقاً للوزارة في هذه القضية... إن هذه الجهود تشمل «ثلث» الهدف، مما يعني ضمناً أن هناك إمكانية لتشكيل ما لا يقل عن 1200 فرقة أمن» وأضاف أنه سيتم «تشكيل فرق أمن في المدن المختلطة، بالإضافة إلى البلدات الأخرى التي تفتقر إليها»، وأضاف: أنه «في الأسبوعين الأخيرين، كنا في عملية ماراثونية لتشكيل قوة كبيرة

ربما إحدى أكبر المفاجئات بالنسبة للكيان كانت كلمات الأمين العام للأمم المتحدة لانهم اعتبروا هذه المنظومة مضمونة لصالحهم في «حياديتها»

مع معاناة عائلات أعدائنا. هذه لياقة سياسية غير ضرورية ومحيرة. توقفوا عن إعطاء العالم الشعور بأننا نفعل شيئاً فظيلاً».

ربما إحدى أكبر المفاجئات بالنسبة للكيان كانت كلمات الأمين العام للأمم المتحدة، لأنهم اعتبروا هذه المنظومة مضمونة لصالحهم في «حياديتها»، وتمثلت ردود الأفعال بتوصيف كلامه بالـ «شائن» والقول بأنه تكلم كذلك بسبب «كبر سنه» وبسبب «خلفيته الاشتراكية المحابية للفلسطينيين»! كما ورد في **مقالة** في «معاريف»، والتي أضافت «نقول لجميع أولئك الذين لم تسمع أصواتهم بعد صدنا: أمة إسرائيل حية وبصحة جيدة». وأضاف كاتب المقالة مقارنة مع أحد أسلافه قائلاً: «ولم يجرؤ سلفه في المنصب، النمساوي كورت فالدهايم، النازي المعلن، على التحدث مثل غوتيريش». وأدرجت المقالة أسماء عدد من قادة الدول الذين لم يجابوا «إسرائيل» ومن بينهم الرئيس التركي لأنه قال: إن «حماس ليست منظمة إرهابية» والرئيس الروسي لقوله «إن حصار إسرائيل لغزة يشبه حصار النازيين للينينغراد»، وأضافت المقالة: «نعم بوتين الذي كنا نظنه جميعاً صديقاً وداعماً لوجود مليون ونصف إسرائيلي من أصل روسي في إسرائيل. إنه يقارننا بالنازيين!» ولذلك «الآن نرى من معنا ومن صدنا. يجب أن نخلع قفازاتنا ونوضح لجيراننا أن الدم الإسرائيلي لم يذهب سدى».

كما ورد في **مقالة** أخرى في «معاريف» على أساس ردود الأفعال حول العالم، أن هناك «معادة للسامية من نوع جديد... لم نعد نناضل من أجل تفسير دولة إسرائيل، ولكن من أجل حقها في الدفاع عن النفس، وبالتالي

للصهيوني بارتكاب المجازر والفظائع وممارسة دور الظالم المستبد، ولكن مع الاستمرار في لعب دور الضحية المظلومة على المستوى العالمي.

تطرقت بعض الجهات الإعلامية إلى السيدتين «الإسرائيليتين» اللتين تم الإفراج عنهما، وقالتا: إن التعامل معهما كان جيداً وكان عناصر حماس لطيفين معهما، وهو الأمر الذي شكل ضربة هائلة لكل السردية الصهيونية، ولذا كان من الواجب البحث عن «تفسيرات» تحد من تأثير كلام السيدتين على السردية المعتمدة. في هذا السياق، استرسلت **مقالة** نشرتها «معاريف» في توصيف الحالة التي سمتها «متلازمة المرأة المعنفة» - شيء مشابه لـ «متلازمة ستوكهولم» - ووجهت المقالة اللوم للجهات المختصة للسماح للناس بالتكلم مع الإعلام دون أي رقابة، وأنه من الضروري إيلاء هذا الموضوع الكثير من الاهتمام، ويجب أن تكون هناك شروط لإجراء المقابلات، وخاصة مع وسائل الإعلام الأجنبية. وتضيف المقالة: «يجب أن نتحرك بسرعة وحسم... وأن نقيم صداقات مع وسائل الإعلام العالمية، وقيل كل شيء، أن نتوقف عن الاعتذار واستخدام الدعاية اللفظية المقززة، والتي تتضمن الحاجة إلى الحصول على موافقة العالم أجمع، وكذلك بعض الغطرسة. عندها فقط ستكون أي بادرة طيبة من جانبنا، حتى ولو كانت صغيرة، موضع تقدير... أن ندافع عن أنفسنا بقوة لا هوادة فيها، وأن نقدم للعالم من وقت لآخر اللفتات الصغيرة التي نحن على استعداد للقيام بها. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن نخرج عن طريقنا لتبرير حربنا من أجل الوجود، مثل: القول بأننا نتعاطف

المدارس.. غياب المستلزمات بوابة ترح



واصل القطاع التعليمي العام «المجاني افتراضاً» في سورية تراجعها خلال الأعوام الماضية، بشكل استثنائي ومستمر، وذلك نتيجة أسباب وعوامل عديدة سبق لقاسيون التطرق لمعظمها، ومع ذلك هناك المستجد الشاذ في كل عام مما يضيف للتراجع جرعات متزايدة!

المدارس!؟

ثمن أوراق العمل أعباء إضافية تثقل كاهل ذوي الطلاب!

يضطر العديد من الطلاب وذويهم لدفع عشرات الآلاف من الليرات ثمناً لأوراق العمل في الكثير من المدارس أيضاً!

إذ جاء على لسان بعض الطلاب، خاصة طلاب الشهادتين الأساسية والثانوية، قيام بعض المدرسين بطباعة أوراق عمل، في مواد اللغات والرياضيات بشكل خاص، وتوزيعها عليهم بمعدل 5 ل 7 أوراق أسبوعياً، وبتكلفة تتراوح ما بين 500 وتصل إلى 2000 ليرة سورية للورقة الواحدة، تختلف تبعاً للمدرس والمادة ومنطقة المدرسة!

المبالغ أعلاه تعني عشرات الآلاف المضافة شهرياً، ومئات الآلاف على مدار العام الدراسي، وذلك لقاء أوراق عمل تتطلبها العملية التعليمية في بعض المواد للشهادتين الأساسية والثانوية، وذلك على حساب ذوي الطلاب!

على ذلك تتبادر للذهن مجموعة من الأسئلة الملحة:

هل المناهج التي طورتها وزارة التربية بحاجة إلى هذا الشكل من التوضيح والتدعيم، تحت مسمى أوراق العمل لبعض المواد، بغاية إيصال المعلومة للطلاب؟

وبحال كان ذلك ضرورة تعليمية وتربوية أليس من المفروض تأمين مستلزماتها من قبل المدرسة المعنية ومديرية التربية، وليس على حساب الطلاب وذويهم؟!

تشويه مفهوم التعاون والنشاط وبوابة إفساد أخرى!

من المعروف أن جزءاً من إيرادات المدارس يتمثل بنسبة محددة من التعاون والنشاط المحصل من الطلاب كمبالغ سنوية رمزية، وبحسب ما حددته وزارة التربية على الشكل التالي، للمرحلة الابتدائية 81 ل.س يقسم كالتالي «50 نشاط و10 تعاون و25 أوراق امتحانية»، أما للمرحلة الإعدادية مبلغ 90 ليرة

مقسماً «50 نشاط و25 أوراق امتحانية و15 تعاون»، والمرحلة الثانوية 105 ليرات مقسماً «20 تعاون و50 نشاط و35 أوراق امتحانية»! المبالغ أعلاه هي فعلاً رمزية لا تتعدى كونها شكلاً من أشكال التقارب بين الأهل وإدارات المدارس بمهامها، وهي تتركس بأن حالة تربوية تتمثل بمفهوم التكافل الاجتماعي عند الطالب، باعتباره مساهماً مع ذويه وأقرانه لتغطية جزء بسيط من النفقات غير الميوبة وغير المغطاة باعتمادات خاصة، مثل الهدايا الموزعة على الطلاب أو الاحتفالات وبعض النشاطات خلال العام الدراسي!

لكن الجديد بالموضوع قيام العديد من المدارس بتقاضي مبالغ إضافية تحت مسمى التعاون والنشاط، لتغطية الإنفاق على مستلزمات العملية التعليمية فيها!

فحسب حديث بعض أولياء الأمور قامت العديد من المدارس، في المدينة والريف، بطلب مبالغ إضافية من الطالب على الشكل التالي، 1000 تعاون ونشاط وإلى حد الـ 5000 ليرة، أو أكثر من ذلك حسب رغبة ذوي كل طالب وقدرتهم، كتعاون ونشاط للمدرسة لتغطية المستلزمات وترميم المقاعد، حسب ما نقل من ادعاءات

بعض الموجهين والإدارة لذوي الطلاب! المبالغ التي يتم فرضها تحت مسمى تعاون ونشاط وفق الشكل المستجد والمعتمد المطبق في الكثير من المدارس فقد غايتها وأهدافه، وخاصة التربوية والاجتماعية، ليس كونه لم يعد كافياً لتغطية الإنفاق على بعض المستلزمات، بل كونه أصبح شكلاً من أشكال الاستجداء لتغطية الإنفاق على الضرورات التي من المفترض أنها مؤمنة ومغطاة باعتمادات مخصصة لها كل عام دراسي!

مسار ترح وفساد كبيرة!

الخشية المشروعة من كل ما سبق هي أن هذا النمط المعتمد من تقاضي مبالغ مالية لقاء الأوراق الامتحانية والمذكرات وغيرها، كظاهرة شاذة مستجدة معمة وتتوسع عاماً بعد آخر، أصبح بوابة جديدة للتكسب والفساد، ضحية الطالب وأسرته!

التيار الكهربائي، وغيرها من الذرائع، وبمبالغ تتراوح بين 5000-10000 ليرة من كل طالب، حسب المدرسة والصف!

فكلفة طباعة أوراق المذكرات خارج المدرسة أصبح كبيراً، حيث كانت المدرسة تتحمل أعباء تغطية هذه التكلفة «وهو واجبه المفترض»، وفي بعض الأحيان يتحملها المعلم على حسابه!

لكن مع ارتفاع هذه التكلفة كان من الطبيعي، على حد تعبير البعض، أن توزع هذه التكاليف على الطلاب، إذ إن الطالب حين يدفع ثمن أوراق امتحاناته ومذكراته يكون أخف على المعلم من أن يدفع ثمن أوراق الامتحانات لأكثر من 50 طالباً في الشعبة الصفية الواحدة، ولعدد من الشعب الصفية بكل مذاكرة!

التبريرات أعلاه تبدو منطقية بالنسبة للإدارات والمعلمين، لكن ذلك يعني تناسياً تاماً أن الإنفاق على هذه المستلزمات تندرج تحتها بمسؤولية وعهدة وزارة التربية ومديرياتها افتراضاً، وليس ذوي الطلاب!

ولكم أن تحسبوا التكلفة على الطالب لقاء مذكرات لـ 8 مواد، ولكل مادة ورقة بتكلفة 1000 ليرة بالحد الأدنى، أي 8 آلاف ليرة في الفصل الدراسي الواحد، ولفصلين 16 ألف ليرة، وبحال أن الأسرة لديها طالبان في المدرسة فإن التكلفة السنوية لقاء المذكرات فقط تصبح 32 ألف ليرة، وهذه التكلفة تتضاعف لتصبح أكثر من 60 ألف ليرة لتغطية تكلفة الأوراق الامتحانية لنهاية الفصل الأول والثاني!

فهل يمكن الحديث عن مجانية التعليم مع هكذا تكاليف إضافية على جملة التكاليف التي يتحملها ذوو الطلاب مع بداية كل عام لقاء مستلزمات أبنائهم، أو لقاء الدروس الخصوصية التي أصبحت شراً لا بد منه بسبب استمرار تراجع العملية التعليمية في

والظاهرة الشاذة المستجدة بهذا الشأن هي اللجوء للطلاب لتأمين بعض مستلزمات العملية التعليمية في بعض المدارس، مباشرة من قبلهم أو من خلال فرض مبالغ مالية عليهم بذريعة تغطية الإنفاق على هذه المستلزمات! والحديث هنا عن أوراق الامتحانات وأوراق المذكرات وأوراق العمل خلال الفصل الدراسي لبعض المواد، وغيرها من المستلزمات!

فمع استمرار سياسة تخفيض الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم، كما غيره من القطاعات، وتحديد الاعتمادات المخصصة لمستلزمات العملية التعليمية، ومخصصات المدارس الموزعة من مديريات التربية عن طريق المجمعيات التعليمية، مثل أوراق المذكرات والأوراق الامتحانية والأقلام والقرطاسية وغيرها، لم تعد العديد من المدارس تحصل على كفايتها منها، إن لم نقل إنها غائبة تماماً، مما خلق مشكلة كبيرة تمثلت بشح هذه المستلزمات وعدم كفايتها، ودفع بالإدارات والمعلمين للبحث عن حلول بديلة، لكن على حساب ومن جيوب الطلاب وذويهم غالباً!

بالمقابل فإن التداخيل السلبية لذلك لا تقتصر على تكريس تراجع العملية التعليمية فقط، بل تتعداها لتعزيز الفرز الطبقي بين الطلاب في المدارس، وصولاً إلى التضحية بالقيم التربوية نفسها!

ثمن أوراق المذكرات من جيوب الطلبة.. فإين مجانية التعليم؟!

مع قرب موعد المذكرات التحريرية بدأ العديد من المعلمين، بتوجيه وتغطية من الإدارة في بعض المدارس، بطلب ثمن طباعة أوراق المذكرات من الطلاب، بذريعة عدم توفر الأوراق وتعطل الطابعة «إن وجدت» وانقطاع

إفساد وتضحية بالقيم التربوية!



الفرز الطبقي والتضحية بالقيم التربوية!

رغم تفهم ذوو الطلاب وتعاونهم الشديد لتأمين المتطلبات التعليمية ومستلزماتها لأبنائهم، إلا أن هناك نسبة ليست بقليلة من ذوي الدخل المحدود، أسر مفقرة بالكاد تستطيع تأمين مستلزماتها الحياتية اليومية، أسر عاجزة فعلاً عن تحمل أي عبء مادي إضافي، مما سبب حالة إحراج كبيرة سواء للآب أو الأم أمام أبنائهم، وللطلاب نفسه أمام زملائه المقترنين ومعلميه!

ليس هذا وحسب، بل عززت هذه الظاهرة المستجدة والظالمة الفرز الطبقي بين طلاب الصف الواحد، وعمقت الشعور بالنقص لدى الطلاب المقترنين، مما خلق حالة نفسية سيئة للطلاب الذي بات مرجحاً أمام معلميه وزملائه، وفقد احترامه للمدرسة العاجزة عن تأمين أوراق مذكرات له، وللمعلم الذي يطلب منه المال، ولأسرته العاجزة عن الدفع!

والأمر على هذا النحو تجاوز حدود ذرائع تخفيض الإنفاق وذرائع تغطيته وصولاً إلى تجاوزات شاذة وسلبية بنتائجها على العملية التعليمية وغاياتها العلمية والتربوية، ومخرجاتها المستهدفة بالمحصلة!

السياسات الكارثية بنتائجها!

كل ما سبق يجري ويتم بعلم ودراية تامة من قبل مديريات التربية ووزارة التربية والحكومة، بل ويتغطية شبه رسمية تركزها السياسات الليبرالية المتبعة، وخاصة سياسات تخفيض الإنفاق العام والظالمة، والسياسات الأجرية المحققة، التي تعتبر من الأسباب الرئيسية لتكريس وتعميم كل الظواهر السلبية

فبعد لقائنا لبعض أصحاب المكتبات وسؤالهم عن أوراق العمل أو أوراق المذكرات والامتحانات التي تتم طباعتها لديهم من قبل بعض المعلمين تبين أن ما تتقاضاه هذه المكتبات هو مبلغ 250 ليرة لقاء طباعة الورقة الواحدة!

على ذلك فإن كل زيادة يتم تقاضياها من الطلاب أكثر من المبلغ أعلاه لقاء كل ورقة هو هامش استغلالي وربحي!

فبالمجموع التكتيفي على مستوى كل مدرسة، بتعداد شعبها الصفية وطلابها، وتعدد المواد بمذكراتها وأوراقها الامتحانية، تصبح الهوامش الاستغلالية التي يتم الحديث عنها كبيرة جداً!

فإذا تم تقاضي 1000 ليرة لقاء كل ورقة من الطالب فإن الهامش الربحي المقتطع منها هو 750 ليرة، ولشعبة صفية فيها 50 طالباً يصبح إجمالي هذا الهامش 37,500 ليرة، وبحال الحديث عن مذكرات لـ 8 مواد في الفصل الدراسي فإن المبلغ يصبح 300 ألف ليرة، ولصفين 600 ألف ليرة، يضاف إليها الامتحانات للفصل الأول والثاني فيصبح الحديث عن أكثر من مليون ليرة، وبحال كانت المدرسة فيها 10 شعب صفية فإن إجمالي المبلغ المقتطع من جيوب الطلاب كهوامش ربح استغلالية يتجاوز 10 ملايين ليرة سنوياً بالحد الأدنى، وهذا المبلغ يتضاعف بالنسبة لطلاب الشهادات تحت مسمى أوراق العمل!

فهل بعد ذلك يمكن القول إن العملية التعليمية ما زالت مجانية؟!!

والأهم من ذلك ماذا تبقى من دور تربوي في العملية التعليمية وفقاً للسياق النهوي الفاسد المعمم أعلاه، بكل صمت وبلا صخب؟!!

ظل غض الطرف عنها وتجاهلها رسمياً، مع شرعيتها بشكل مباشر أو غير مباشر، ستؤدي إلى مزيد من التردّي والترهل والتراجع فيه، وصولاً إلى التضحية باحترامه وخصوصيته وبغاياته التعليمية والتربوية، ربما ليتسع المجال نحو المزيد من التفريط به تحت عناوين الخصخصة والتريح والتكسب على حساب الطلاب وذويهم، وخاصة الغالبية المفقرّة، وعلى حساب المصلحة الوطنية بالمحصلة!

في قطاع التعليم أو غيره من القطاعات، وفي المجتمع ككل!

فسياسات تخفيض الإنفاق على قطاع التعليم، بالتوازي مع السياسات الأجرية فيه، لم تفقده مجانيته المفترضة فقط، ولم تعزز تكريس الفرز الطبقي فيما بين الطلاب بكل مدرسة أيضاً، بل وتدفع به نحو مستنقع من الفساد والإفساد المتعمد!

فكل التجاوزات غير المقبولة والظواهر السلبية المستجدة بهذا القطاع الهام، وفي

الأسعار ترتفع عندما يرتفع الدولار.. وعندما لا يرتفع أيضاً!

وباستمرار بهدف تحقيق المزيد من الربح والنهب، استغلالاً وتحكماً ونفوذاً، على حساب ومن جيوب المواطنين!

فنشرات الأسعار الرسمية الصادرة من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومديرياتها في المحافظات، أو غيرها من الجهات الرسمية الأخرى المخولة بالتسعير لبعض السلع والموايد، ما هي إلا نشرات غايتها شرعنة الارتفاعات المستمرة على الأسعار في الأسواق، والتي لا تقتضيها الزرائع لتجربتها!

فإن كان مؤشر الأسعار المعتمد، وهو سعر الصرف، مستقراً فلماذا تستمر الأسعار بالارتفاع؟

وإن كان سعر الصرف في المصرف المركزي لا يعكس حقيقة سعر الصرف في السوق وفقاً لأسعار السلع، فما هو دور نشرة المصرف المركزي لسعر الصرف؟

وما هو دور النشرات السعرية الرسمية، وما هو دور حماية المستهلك أمام فوضى التسعير في السوق؟

أسئلة تطرح مع الكثير غيرها، لكن مقابل كل ذلك فقد بات من الواضح بالنسبة للمواطنين أن الأسعار في السوق تحدد وفق أهواء ومصالح كبار أصحاب الأرباح المتحكمين فيه لدرجة السيطرة الكلية عليه، دون رقيب وحسيب!

على ذلك، فلا مفارقة ولا غرابة بالأم، فكبار أصحاب الأرباح تجاوزوا مرحلة التحكم بالسوق، وصولاً للسيطرة الكلية على الاقتصاد الوطني، وذلك طبعاً برعاية حكومية منقطعة النظير، واستقواءً بجملته السياسات الليبرالية المسخرة لخدمة مصالحهم فقط لا غير!

في العالم بارتفاع وانخفاض أسعاره، يستطيع تفسير واقع السوق السورية وتقلباتها المستمرة على مستوى الأسعار التي لا تقف عند حدود! فبعيداً عن تفسير أسباب ارتفاع سعر الدولار أمام الليرة السورية على مدى سنوات الأزمة السورية، واشتداد هذا الارتفاع في السنوات الأخيرة، وصولاً إلى سعر 11500 ليرة مقابل الدولار الأمريكي الآن، وبعيداً عن مدى مصداقية وحقيقة هذا السعر، ولكنه يعكس نوعاً ما كيف أن كافة المواد والسلع في السوق قد زاد سعرها عدة أضعاف على أقل تقدير!

لكن منذ شهر أب استقر سعر الصرف عند عتبة 11500 ليرة تقريباً، ويتذبذب صعوداً وهبوطاً ببضع مئات من الليرات فقط، ولكن كافة الأسعار في السوق ما زالت تتجه صعوداً في منحنى ثابت ودون توقف، حتى بدأ أمر طبيعي أن السلعة التي تشتريها اليوم ستشتريها بسعر أعلى غداً بلا شك!

فإما أن سعر الصرف المستقر في نشرة المصرف المركزي عند عتبة 11500 ليرة، وفي السوق الموازي عند عتبة 13000 تقريباً، هو سعر وهمي لا تحسب أسعار السلع على أساسه، وبالتالي، فلا يهتم إن استقر أو انخفض أو ارتفع سعر الصرف!

أو أن هناك اتفاقاً ضمناً بين محتكري الاستيراد والتجار الكبار، المتحكمين عملياً في السوق، على سعر صرف أعلى بكثير يتم حساب أسعار السلع على أساسه، بل وأعلى من السعر التحوطي الذي يتم اللجوء إليه مقابل تذبذب سعر الصرف وبذريعته، وهو يتجه صعوداً



يمكن أن يعزى ارتفاع بعض الأسعار في الأسواق إلى ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية خلال الفترات الماضية، وبالتالي ارتفاع كافة التكاليف، سواء على عمليات الاستيراد أو النقل والأجور وغيرها، ويؤخذ بعين الاعتبار أيضاً هوامش الاستغلال الإضافية بذريعة تذبذب سعر الصرف، وغيرها من الذرائع الأخرى، مثل: العقوبات والحصار!

رفع الأسعار المتكرر مستمر ودون توقف، في مفارقة لا يمكن معرفة أسبابها!

فسعر الصرف الرسمي مستقر، وكذلك سعر الصرف في السوق الموازي نوعاً ما، والأهم أن الأسعار العالمية لم يطرأ عليها تغيير يذكر!

فلا يبدو أن المنطق التجاري العام، الذي يستطيع تفسير حركة أي سوق

ولكن لماذا لا يتوقف هذا الارتفاع عندما يستقر سعر الصرف؟

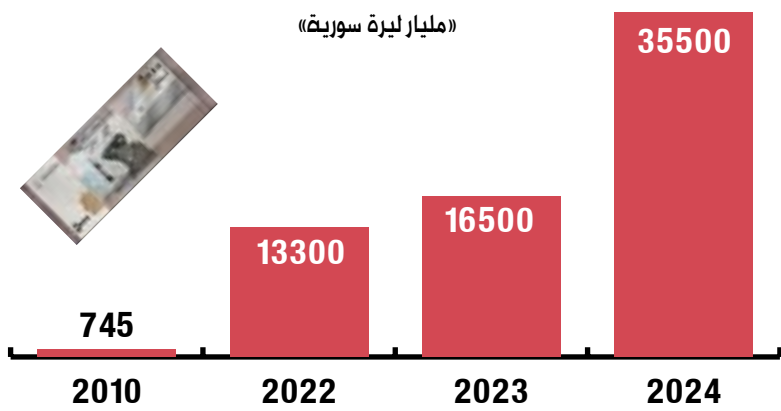
أليس من المنطق أن تستقر الأسعار مع استقرار سعر الصرف، سواء للمستورد، أو للمنتج المحلي على الأقل؟!!

ففي جولات صغيرة ومتكررة على بعض الأسواق والمحال خلال الفترة الماضية، كان من الملاحظ أن مسلسل

2024: الانخفاض الشامل يضرب الموازنة



الارتفاع الوهمي للموازنة العامة للدولة في سورية



دولار، ليعقب ذلك انخفاض آخران، الأول في موازنة العام 2023 حين لم تتعدى حدود 5,3 مليار دولار، ثم في موازنة العام المقبل التي لا تزيد عن 3 مليارات دولار. أي أن نسبة التراجع الذي حدث بين موازنتي 2023 و2024 هي بأحسن الحالات -41,7%.

أما إذا أردنا أن نقيم الموازنات بالذهب («عيار 21 غرام»، فإن موازنة العام 2010 كانت تكافئ حوالي 428 طن ذهب، ثم انخفضت بشدة في عام 2022 لتصبح 78 طن، ثم 76 طن ذهب في موازنة 2023، أما في موازنة 2024 فقد انحدرت إلى مجرد 45 طن. وبهذه الطريقة تكون نسبة التراجع بين موازنتي العام 2023 و2024 وفقاً لمعيار الذهب هي -41,8% وهي شديدة التقارب مع نتيجة معيار الدولار الرسمي.

وحتى إذا أخذنا معيار لحم الغنم، فإن موازنة العام 2010 كانت تعادل 837 ألف طن من لحم الغنم، وأخذت بالتراجع حتى وصلت إلى 443 ألف طن في موازنة عام 2022، ثم 412 في موازنة العام 2023، وصولاً إلى 236 ألف طن فقط في موازنة العام 2024. ما يعني أن

الموازنة، وذلك بالاعتماد على حساب قيمة الموازنة وفقاً لثلاثة معايير «سعر الصرف الرسمي للدولار، ومعيار ما تستطيع الموازنة أن تشتريه من ذهب، ومعيار ما تستطيع الموازنة أن تشتريه من لحم الغنم» ذلك لأن السلع الأساسية تستطيع أن توفر صورة أكثر دقة لواقع التضخم والتراجع الاقتصادي. هذا دون أن نغفل أن أرقام الموازنة بالأساس لا تتعدى كونها «إعلان نوايا» لا تعكس بالضرورة ما سيتم إنفاقه وجبايته خلال العام المقبل.

الموازنة انكماشية على جميع الجبهات وبجميع الحسابات

بأخذ سعر صرف الدولار الأمريكي رسمياً، نجد أن الموازنة العامة للدولة في سورية كانت تتراجع طوال السنوات الفائتة خلافاً للارتفاعات الخلبية التي يتم الإعلان عنها حين الحديث عن الموازنة بالليرة السورية.

ووفقاً لهذا المعيار، فإن موازنة العام 2010 كانت تعادل حوالي 16 مليار دولار أمريكي، بينما هبطت موازنة العام 2022 إلى حدود 10,6 مليار

تحت ستار الأرقام المبهمة والبيانات المالية التي تشكل الموازنات العامة للدولة، يكمن واقع اقتصادي متدهور في سورية. ورغم أنه من الواجب أن تقدم الموازنات العامة لأي دولة صورة عن أداءها الاقتصادي، وتكون بمثابة مرآة تعكس اتجاهات النمو والاستثمار، إلا أنه في سورية، تتلشى هذه الوظيفة أمام مناهات الأرقام والضرورات السياسية. وبدلاً من أن تكون الموازنة عرضاً حقيقياً لتوقعات الأداء الاقتصادي المقبل، تصبح مجرد «أمر واقع» يتم التعامل معه سلبياً.

تريليون لدعم المشتقات النفطية و75 مليار ليرة لدعم المناطق المتضررة من الزلزال، و75 مليار ليرة أخرى لصندوق دعم الإنتاج الزراعي.

لا يحتاج المرء كثيراً من الحنكة ليستنتج أن هذه «الزيادات» في الأرقام ليست سوى حبر على ورق ولا تتعدى كونها «ارتفاعات» شكلية لا تعكس الواقع المتدهور للاقتصاد السوري. لكن الجديد في التغطية والتحليلات التي تخرج من هنا وهناك حول موازنة العام المقبل هو سيل «الخبراء» الاقتصاديين المضطرين للاعتراف بأن ثمة تراجع ما قد جرى، لكن يحاولون التخفيف من حجمه وتقزيمه بحيل شتى، من بينها مثلاً أن يحاول أحدهم حساب أرقام الموازنة وفقاً لسعر صرف الدولار في السوق السوداء، ليخرج باستنتاج أن موازنة العام 2023 كانت تعادل 2,8 مليار دولار وفق سعر صرف السوق السوداء حين إقرارها، أما موازنة العام 2024 فأصبحت تعادل حوالي 2,6 مليار دولار بحسب سعر صرف الليرة في السوق السوداء «13,9 ألف ليرة للدولار»، ثم يدعي أن التراجع في قيمة الموازنة بلغ في هذه الحالة حوالي 7%. لهذا السبب، سنحاول في هذا المقال أن نحسب القيمة الحقيقية للموازنة، ونقارنها مع السنوات السابقة، لنستنتج النسبة الفعلية للتراجع الذي أصاب أرقام

■ احمد الرز

منذ انفجار الأزمة في سورية، شهدت البلاد تسارعاً في تراجعها الاقتصادي الحاد على مختلف الأصعدة. ومع ذلك، تبقى الموازنات العامة تحمل طابعاً إيجابياً ظاهرياً، وكان الوضع الاقتصادي لم يتغير، أو كان الانهيار الاقتصادي في البلاد ليست بالقدر الذي يعيشه السوريون يومياً. هذا التناقض بين الموازنات والواقع المعيشي يطرح تساؤلات كثيرة حول كيفية إعداد هذه الموازنات ومدى تمثيلها للحقيقة.

التداعي المكشوف «موازنة العام المقبل بالأرقام»

وافقت الحكومة السورية، الثلاثاء الماضي 2023/10/24، على الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2024، والبالغة 35,5 تريليون ليرة سورية (زيادة شكلية 115% عن موازنة العام الماضي البالغة 16,5 تريليون)، موزعة على 26,5 تريليون ليرة للإنفاق الجاري و9 تريليون للإنفاق الاستثماري (زيادة شكلية 82% عن اعتمادات العام الماضي البالغة 4,9 تريليون). وبلغت اعتمادات الدعم الاجتماعي في موازنة العام المقبل 6,2 تريليون ليرة (زيادة شكلية 107% عن اعتمادات العام الماضي البالغة 3,0 تريليون ليرة)، بينها 2

الموازنة العامة للدولة كانت تتراجع طوال السنوات الفائتة خلافاً للارتفاعات الخلبية التي يتم الإعلان عنها

العامّة والدعم والإنفاق الاستثماري

-42%

وسطي نسبة انخفاض القيمة الحقيقية الموازنة العامة للدولة في سورية بين عامي 2023 و2024 بلغ -42%

-44%

وسطي نسبة انخفاض القيمة الحقيقية لبند الدعم الاجتماعي في الموازنة بين عامي 2023 و2024 وصل إلى -44%

-51%

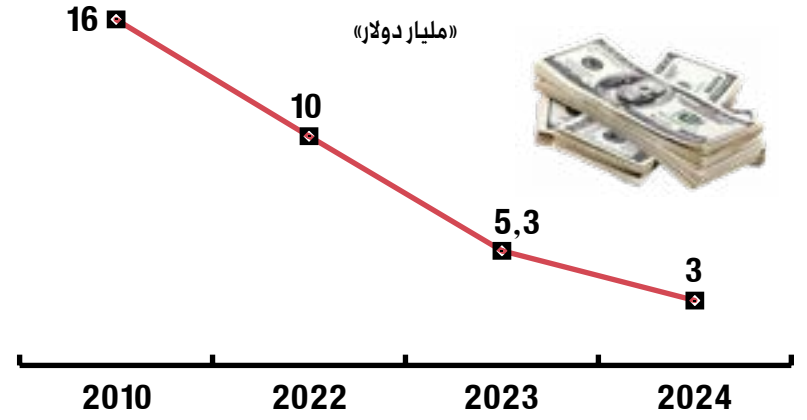
وسطي نسبة انخفاض القيمة الحقيقية لرقم الإنفاق الاستثماري في الموازنة بين عامي 2023 و2024 وصل إلى -51%



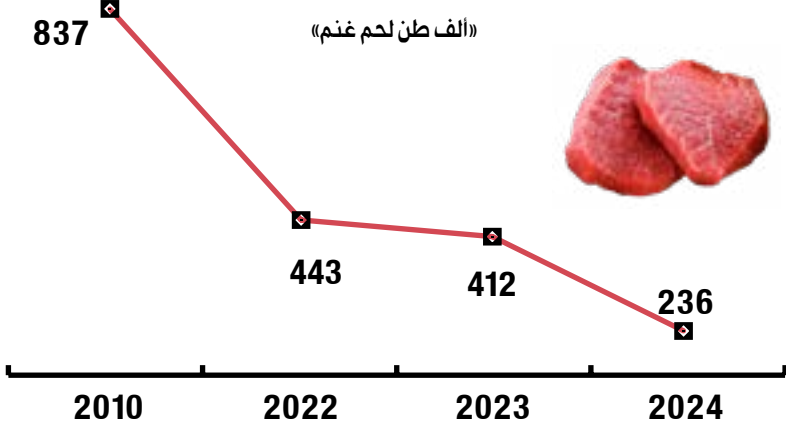
الموازنة العامة للدولة وفق معيار الذهب



الموازنة العامة للدولة وفق معيار الدولار الرسمي



الموازنة العامة للدولة وفق معيار لحم الغنم



بحوالي -44,8%

نسبة التراجع بين موازنتي العام 2023 و2024 وفقاً لمعيار لحم الغنم وصلت إلى -42,6%

الإنفاق الاستثماري..

نحو الحضيض رغم مزاعم «الارتفاع» بعيداً عن تباهي بعض «المحللين» بارتفاع أرقام الإنفاق الاستثماري بين موازنتي 2023 و2024 بنسبة 82%، نجد أنه وفقاً لمعيار سعر صرف الدولار الرسمي فإن الرقم الاستثماري كان يكافئ حوالي 1,5 مليار دولار في موازنة العام 2023، ليهبط مرة واحدة إلى ما دون 0,8 مليار دولار في موازنة 2024، أي أن الانخفاض كان بحدود -50,5%.

وعلى النحو ذاته، نجد أن رقم الإنفاق الاستثماري كان يعادل حوالي 22,8 طن ذهب في موازنة العام 2023، ثم وصل إلى 11,4 طن في موازنة العام 2024، ما يعني أيضاً أن الانخفاض كان بحدود -49,8% بين الموازنتين.

وكذلك، فإنه وفقاً لمعيار لحم الغنم، كان الإنفاق الاستثماري يكافئ حوالي 123 ألف طن لحم في موازنة 2023، وبات عند حدود 60 ألف طن لحم فقط في موازنة 2024، ما يعني أن الانخفاض

الدعم الاجتماعي يتلاشى أيضاً.. وبتسارع

وفقاً لمعيار سعر صرف الدولار الأمريكي رسمياً، فإن قيمة الدعم الاجتماعي المخصص في الموازنة العامة للدولة عام 2023 كانت تقف عند تخوم 0,96 مليار دولار، أما في موازنة العام المقبل فهي لا تتعد 0,54 مليار دولار. ما يعني أنها تقلصت فعلياً وفقاً لهذا المعيار بحدود -43,9%.

وبحساب قيمة الدعم الاجتماعي وفقاً لمعيار الذهب، نجد أن قيمة هذا الدعم كانت تكافئ حوالي 13,8 طن في موازنة العام 2023، وانحدرت إلى حدود 7,9 طن في موازنة 2024، أي أنها تراجعت أيضاً بحوالي -43,1%.

أما بالنظر إلى معيار لحم الغنم، فنجد أن قيمة الدعم الاجتماعي انخفضت من حوالي 75 ألف طن لحم في موازنة العام 2023، إلى ما لا يزيد عن 41 ألف طن لحم في موازنة 2024، ما يعني تراجعها

قيمة الدعم الاجتماعي كانت تكافئ 13,8 طن في موازنة العام 2023، وانحدرت إلى حدود 7,9 طن في موازنة 2024

-44%، أما رقم الإنفاق الاستثماري فقد انخفض وسطياً بنسبة -51%، وكل ما عدا هذه النسب لا يتعدى كونه محاولات لتغليف عملية التراجع بهالة من الأرقام المغبركة التي لا تستطيع أن تستغل السوريين الرازحين تحت وطأة المعاناة والألم اليوميين.

وصل كذلك إلى -51,2% بين عامين.

الخلاصة في الأرقام الوسطية

أخيراً، يمكن القول إن وسطي نسبة انخفاض الموازنة العامة بين عامي 2023 و2024 بلغ -42%، بينما وصل وسطي انخفاض الدعم الاجتماعي إلى

مؤسسات بريتون وودز تثبت من جديد عداها لنا



في الفترة من 9 إلى 15 تشرين الأول، عقد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اجتماعهما المشترك السنوي في مراكش المغربية، وكانت المرة الأخيرة التي التقت فيها مؤسستا بريتون وودز هاتين على الأراضي الإفريقية في عام 1973، عندما انعقد اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نيروبي في كينيا. حيث حينها رئيس كينيا جومو كينياتا المجتمعين على إيجاد «علاج مبكر للمرض النقدي المتمثل في التضخم وعدم الاستقرار، الذي ابتلي به العالم». وقد لاحظ كينياتا، الذي أصبح أول رئيس لكينيا في عام 1964، أن العديد من البلدان النامية كانت على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية تخسر، كل عام، نسبة كبيرة من دخلها السنوي بسبب تدهور شروطها التجارية. ولا تستطيع البلدان النامية التغلب على معدلات التبادل التجاري السلبية في حالة بيعها للمواد الخام، أو السلع المصنعة بالكاد في السوق العالمية، في حين تعتمد على استيراد السلع النامية الصنع والطاقة الباهظة الثمن، حتى لو قامت بزيادة حجم صادراتها. وأضاف كينياتا «في الآونة الأخيرة، أدى التضخم في الدول الصناعية إلى خسائر كبيرة للدول النامية».

■ فيخاي بارشاد ترجمة: قاسيون

وقال كينياتا: «العالم كله يراقبه. هذا ليس لأن الكثير من الناس يفهمون تفاصيل ما يناقشه، ولكن لأن العالم يتطلع إليه لإيجاد حلول عاجلة للمشاكل التي تؤثر على حياتهم اليومية». لكن تحذيرات كينياتا ذهبت أدراج الرياح. وبعد مرور ستة عقود من الزمن على اجتماع نيروبي، فإن خسارة الدخل الوطني بسبب الديون والتضخم تظل تشكل مشكلة خطيرة بالنسبة للبلدان النامية. ولكن في عصرنا هذا، العالم كله لا يراقب. إن أغلب الناس لا يعرفون حتى أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اجتماعا في المغرب، وقليلون هم الذين يتوقعون من المجتمعين أن يحلوا مشاكل العالم. ويرجع هذا إلى أن الناس في مختلف أنحاء العالم يدركون أن هذه المؤسسات هي في الواقع سبب الألم، وأنها ببساطة غير قادرة على حل المشاكل التي خلقتها حلولهم وتفاقمت.

وقبل الاجتماع في المغرب، أصدرت منظمة أوكسفام بياناً انتقدت فيه بشدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعودتهما إلى إفريقيا للمرة الأولى منذ عقود، بنفس الرسالة الفاشلة القديمة: خفضوا إنفاقكم، وأقبلوا موظفي الخدمة العامة، وسددوا ديونكم بغض النظر عن التكاليف البشرية الباهظة. وسلطت منظمة

أوكسفام الضوء على الأزمة الاقتصادية التي تواجه الجنوب العالمي، مشيرة إلى أن أكثر من النصف 57% من أفقر دول العالم، التي يقطنها 2,4 مليار شخص، سيتعين عليها خفض الإنفاق العام بما مجموعه 229 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة. علاوة على ذلك، أظهروا أن البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط ستضطر إلى دفع ما يقرب من نصف مليار دولار يومياً كقوائد وسداد الديون من الآن وحتى عام 2029. على الرغم من أن صندوق النقد الدولي قال: إنه يخطط لإنشاء «حدود للإنفاق الاجتماعي» لمنع التخفيضات في الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة، فقد وجد تحليل أوكسفام لـ 27 برنامج قروض تابع لصندوق النقد الدولي، أن «هذه الحدود هي مجرد ستار من الدخان لمزيد من التقشف: مقابل كل دولار يشجع صندوق النقد الدولي إنفاقه على الخدمات العامة، يطلب من الحكومات خفض ستة أضعاف ذلك من خلال تدابير التقشف». كما أظهرت منظمة هيومن رايتس ووتش مغالطة «الحدود الدنيا للإنفاق الاجتماعي» في تقريرها الأخير بعنوان: «ضمانة على جرح رصاصة: حدود الإنفاق الاجتماعي لصندوق النقد الدولي وجائحة كوفيد-19».

لنأخذ مثلاً: المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الباكستاني، مثل: انخفاض الإنتاجية في الصناعة الموجهة للتصدير، وارتفاع تكاليف

السلع الفاخرة المستوردة، وبسبب الافتقار إلى الاستثمار في الصناعة، فإن إنتاجية العمل في باكستان منخفضة، وبالتالي فإن صادراتها غير مرغوبة من البلدان الأخرى «مثال: صناعة النسيج في بنغلاديش، والصين، وفيتنام». في الوقت نفسه، فإن استيراد السلع الفاخرة سيكون أكثر تدميراً بكثير للاقتصاد، لولا الدولارات التي تكتسبها التحويلات المالية من العمال الباكستانيين الذين يعملون بجد، ولكن يتم تجاهلهم، وخاصة في دول الخليج. يرجع العجز المتضخم في باكستان إلى حقيقة أن باكستان لم تعد قادرة على المنافسة في السوق الدولية، واستمرت في استيراد السلع والخدمات بمعدل لا تستطيع ببساطة تحمله. علاوة على ذلك، فإن الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي أدت إلى تجفيف الاستثمارات التي تحتاجها باكستان بشدة لتحديث بنيتها التحتية وتسريع عملية التصنيع. ولا يكفي صندوق النقد الدولي بمنع الاستثمار من أجل التصنيع، بل إنه يفرض تخفيضات على الخدمات العامة، والأهم من ذلك، خدمات الصحة والتعليم. كل الإجراءات التي يأخذها صندوق النقد الدولي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الأزمة، ولضمان ديمومة هذه السياسات، تحدث صندوق النقد الدولي ليس فقط مع حكومة رئيس الوزراء المؤقت أنور الحق كاكار، ولكن أيضاً مع رئيس الوزراء السابق عمران خان.

تم عقد صفقات مماثلة مع دول، مثل: الأرجنتين، وسريلانكا، وزامبيا. وفي حالة سريلانكا، على سبيل المثال، وصف رئيس بعثة مؤسسة التريكوننتال، بيتر بروير، اتفاق صندوق النقد الدولي بأنه «تجربة وحشية»، ولا شك أن العواقب الاجتماعية المترتبة على هذه التجربة سوف يتحملها الشعب السريلانكي، الذي تمكنت قوات الشرطة والجيش من خنق إحتباطه. وكانت هذه الديناميكية واضحة أيضاً في سورينام، حيث قوبلت أعداد كبيرة من الناس الذين خرجوا إلى الشوارع للاحتجاج على نظام التقشف - الذي فرضه صندوق النقد الدولي -

بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي. منذ بداية جائحة كوفيد-19، تخلت سورينام ثلاث مرات عن سداد ديونها الخارجية، والتي تُدين إلى حد كبير لحاملي السندات الأثرياء في الغرب، وفي ديسمبر 2021، أبلغت حكومة الرئيس تشان سانتوخي صندوق النقد الدولي أنها ستخفض الدعم الحكومي للطاقة.

وتمثل هذه الاحتجاجات - من سورينام إلى سريلانكا - أحدث دورة في تاريخ طويل من أعمال التظاهر ضد صندوق النقد الدولي، إنها امتداد لتلك التي بدأت في ليما في البيرو في عام 1976 ثم اندلعت في جامايكا وبوليفيا واندونيسيا وفنزويلا في السنوات التي تلت ذلك. كانت هذه الاحتجاجات ضد العلاج الذي قدمته مؤسسات بريتون وودز: الخصخصة، والتسليح، وتحرير الأسعار. لم يعد جديراً بالمصداقية. وتعكس الاحتجاجات الشعبية - مثل تلك التي شهدتها سورينام - الوعي واسع النطاق بإخفاقات الأجندة النيوليبرالية.

هناك حاجة إلى جداول أعمال جديدة تعتمد على أفكار، مثل: - إلغاء الديون البغيضة، أي تلك التي اتخذتها الحكومات غير الديمقراطية واستخدمتها ضد رفاهية الشعب. - إعادة هيكلة الديون وإرغام حاملي السندات الأثرياء على تقاسم عبء الديون التي لا يمكن سدادها بالكامل. - التحقيق في فشل الشركات متعددة الجنسيات في دفع حصتها العادلة من الضرائب إلى الدول الفقيرة، ووضع قوانين تمنع أشكال السرقة، مثل: التلاعب في تسعير التحويلات. - التحقيق في دور الملاذات الضريبية غير المشروعة في السماح للخبز في الدول الفقيرة بنقل الثروة الاجتماعية لبلدانهم إلى هذه الأماكن، وإجراءات إعادة تلك الأموال للاستخدام العام. - تشجيع الدول الفقيرة على الاستفادة من المقرضين الجدد غير الملتزمين بأشكال الإقراض المتعلقة بالديون التقشفية، مثل: بنك الشعب الصيني، وبنك التنمية الجديد. - تطوير سياسات صناعية موجهة نحو خلق فرص العمل.

إلغاء الديون
البغيضة أي تلك
التي اتخذتها
الحكومات غير
الديمقراطية
واستخدمتها ضد
رفاهية الشعب

التنمية البشرية تجارة الكلام والأوهام!



اكتسحت دورات التنمية البشرية، الخاصة والعامّة، بعناوينها الكثيرة، ومجموعة ضخمة من الدورات الشبيهة، الشارع السوري، مستقطبة بشكل خاص جيل الشباب الباحث عن فرص العمل والنهم للمعرفة، كشريحة مستهدفة!

للشباب المستقطب، فإن لم تكن كذلك بالنتيجة فاللوم سيكون على الشباب المتدرب نفسه!

ومرة بعد مرة يصبح هذا اللوم إحباطاً وبأساً، إذ يعتقد الشاب أنه اختار التدريب الخاطي، أو أنه فاشل لم يستطع الاستفادة من التدريب، ناهيك عن التكاليف الكبيرة التي تكبدها، في حين أن جزءاً من المشكلة يكمن في الدورات والتدريب نفسه، وفي الأوهام التي يبتدعها، وكل الأجزاء الأهم المتبقية هي في الواقع الاقتصادي الاجتماعي المعاش الذي يتطلب التغيير!

مسؤولية الدولة والحكومة!

واقع حال الشباب يقول إن أفقهم مسدود، ليس بسبب ضعف إمكانياتهم، كما تصورها بعض الدورات التي تتخذ عناوين التنمية البشرية موضوعاً لها، بل بسبب الظروف الناجمة عن جملة السياسات المتبعة، والأهم لمصلحة من يتم تجييرها!

ففي ظل ظروف استمرار الأزمة المعقدة، وخاصة بنتائجها السلبية على المستوى الاقتصادي والمعيشي، وفي ظل استمرار تراجع عجلة الإنتاج وتوقف بعض قطاعاته، بالتوازي مع ارتفاع معدلات البطالة وتزايد معدلات الفقر، مع تكريس تراجع الدولة عن مهامها واجباتها، كيف سيجد الشاب فرصة للعمل تكون مناسبة لإمكاناته «مهما كانت» وكافية كأجر لسد احتياجاته؟! احتياجه!

لنؤكد مجدداً أن موضوع التنمية البشرية، وبحسب تعريف الأمم المتحدة أعلاه، هو مسؤولية الدولة والحكومة أولاً وأخراً، كحال مسؤولياتها عن جملة السياسات التدميرية المتبعة، بما فيها سياسات التفريط الحكومي بمهام الدولة تبعاً، والتي أوصلتنا أيضاً إلى تسخيف وتسطيح لبعض المفاهيم الخاصة بهذا العنوان العريض، مع توسيع قاعدة الاستثمار فيه لتصب أرباحاً في جيوب البعض على حساب آمال وطموحات الشباب ومستقبلهم، كما على حساب المصلحة الوطنية العامة!

عن الترويج البراق لها، لا يشير إلا إلى أنها أصبحت مصدر نهب ضخم لجيوب الشباب في مقتبل العمر كشريحة مستهدفة، وبخاصة إذا علمنا أن تكلفة بعض هذه الدورات يتعدى الـ 100 ألف ليرة!

والأمر يصبح أكثر سوءاً بأن معظم المدربين القائمين على هذه الدورات يفتقرون إلى الخبرة العلمية والعملية اللازمة، وتقتصر معارفهم على مجموعة شهادات من دورات مماثلة بمفاهيم نظرية سطحية سبق أن خضعوا لها!

أما المشكلة الأكبر فهي أن بعض الدورات تدخل الشاب إلى دوامة لا منتهية من الخيارات لدورات بعناوين أخرى، مع الدفع باتجاه الخضوع لها من قبل المدربين أنفسهم، طبعاً بغاية جني المزيد من الأرباح!

فالإدارة تتطلب تنظيم الوقت، وتنظيم الوقت يتطلب التخطيط، والتخطيط يتطلب التفكير النقدي.. وهكذا!

فكل من هذه المفاهيم المعوّمّة كعناوين يتم تضخيمه إلى محاور لدورات تدريبية جديدة، ولقاء مبالغ وأرباح جديدة في جيوب القائمين على الدورات ومراكز التدريب، من أجل الحصول على شهادات مصدقة، تدغدغ أحلام وطموحات الشباب بالوعود التي تتبين خلبيتها عند أول صدام ومواجه مع واقعهم وظروف حياتهم ومعاشهم القاسية، والمتحكم بها سلفاً من قبل نفس شريحة حيتان النهب والفساد في البلاد!

حيث يمكن أن نعزي سعي الشباب نحو دورات التنمية البشرية إلى انسداد الأفق أمامهم لتطوير ذاتهم، وإلى تراجع وانحسار فرصهم بالحياة ودورهم فيها، وأيضاً إلى سعيهم الدائم نحو فرص عمل بظروف مقبولة وأجور عادلة كطموح مشروع!

لكن مقابل كل الآمال العالية للشباب بتلك الدورات فإن إحباطهم بعد انتهائها سيكون كبيراً أيضاً! فالدعايات والترويج للدورات بعناوينها البراقة، وكاريزما المدرب، وترتيب مكان التدريب، وارتفاع تكلفة الدورة التدريبية، يخلق انطباعاً بأنها ولا بد ستكون مفيدة

تربح سهل وسريع تصب في جيوب البعض!

تبسيط بعض المفاهيم وتضخيم الأخرى!

أول ما يلفت الانتباه في الدورات المعقدة محلياً هو التبسيط إلى حد التسخيف لبعض المفاهيم، واختزالها ببضع ساعات تدريبية، ليحصل بعدها المتدرب على شهادة بأنه اتبع هذه الدورات، بل وأصبح مرجعاً فيها.. هكذا! فدورات مهارات القيادة مثلاً، تعطى خلال ساعات لا تتجاوز 30 ساعة تدريبية في بعض المراكز التدريبية!

في حين أن موضوع التدريب «مهارات القيادة» يحتاج بأقل تقدير إلى عدة مئات من الساعات التدريبية، النظرية والعملية، إذا أردنا فعلاً أن نصنع شخصية قيادية، ناهيك عن سمات المتدرب نفسه وإمكاناته، والشروط التي يجب توفرها بكل متدرب قبل خضوعه لمثل هذه الدورات، وهو أمر غير موجود طبعاً!

ومثلها أيضاً دورات متعددة لا تتعدى كونها تعريفاً نظرياً سطحيّاً بموضوعها! على المقلب الآخر تضخم دورات تدريبية أخرى بعض المفاهيم وتوسعها إلى أبعد حد، لتصطنع محاور دورات تدريبية متفرعة منها من الفراغ، مثل دورات «التجديد والابتكار» و«مهارات إدارة الوقت» وغيرها، والتي لا تتعدى كونها بضع نصائح، بعضها بسيط ومعروف بالفطرة وبتراكم الخبرة الحياتية، وبعضها معقد وغير قابل للتطبيق، مع عرض مستفيض لتجارب الآخرين كترويج يضيف مشروعيتها، لكن دون جدوى حقيقية منها كقيمة مضافة إلى المتدرب على أرض الواقع!

تجارة الأوهام!

إن انتشار هذه الدورات التدريبية وتنوع عناوينها، مع تزايدها، وبغض النظر عن حقيقة وأهمية جدواها، أو الوعود الخلبية الناجمة

ومصطلح التنمية البشرية ليس مستجداً، فقد أصبح عمره في الداخل السوري ما يقارب 30 عاماً حتى الآن، كان من نتيجتها تعميمه وزيادة المروجين له والمستفيدين من الدورات تحت يافطته خلال هذه السنوات من أصحاب الأرباح، بدعم ورعاية رسمية وشبه رسمية، مع الكثير من غض الطرف عن مضامين دوراته والقائمين عليها من المدربين وأشباههم، بل بات المصطلح تعبيراً مكثفاً للنموذج التربحي من الأوهام على حساب جيل الشباب ومستقبلهم وطموحاتهم!

التنمية البشرية بوجهيها!

تجدر الإشارة بداية إلى أن مصطلح التنمية البشرية بحد ذاته ليس سلبياً، شريطة حسن استخدامه واستثماره، وتحديداً من قبل الجهات الرسمية باعتباره مصطلحاً عاماً وعميقاً بتفاصيله والمفردات التي يتناولها كعناوين متفرعة منه!

فحسب ما نص عليه قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986 فإن التنمية البشرية مصطلحاً يعني «عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان على أساس مشاركتهم في التنمية، بما يضمن التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها».

على ذلك فإن التنمية البشرية كمفهوم عام هو مسؤولية كبيرة من المفترض أن تقع على عاتق الدولة والحكومة، كونها شاملة لمختلف أنشطة الإنسان، انطلاقاً من إيجاد الظروف الملائمة لحياته، وصولاً إلى المشاركة السياسية!

أما الوجه الأخر الشائع لمصطلح التنمية البشرية فهو مجموعة الدورات التدريبية التي تزعم تنمية المهارات القيادية والنفسية العملية وغيرها، والتي يروج الشباب منها تحسين إمكانياتهم وأن تفتح لهم أفق ريادة الأعمال وفرص العمل، لكنها بالواقع العملي بوابة

جزء من المشكلة يكمن في الدورات والتدريب نفسه وفي الأوهام التي يبتدعها وكل الأجزاء الأهم المتبقية هي في الواقع الاقتصادي المعاش الذي يتطلب التغيير!

منطقة كَشْكُول.. واقع خدمي مستمر بالترهل على حساب الأهالي!



كشكول هي منطقة شعبية حديثة العهد بالمقارنة مع غيرها من المناطق المحيطة بها، تتبع إدارياً لبلدية جرمانا، ويغلب على أبنيتها غياب التنظيم، باستثناء بعض المشاريع الجديدة فيها، وتتميز بتركيبها السكاني المتنوع، ومن أحيائها اليونسية وحي دير إبراهيم الخليل، وشارع التوترو والسوق الشعبي فيها!

يائسة، للحفاظ على سلامة أطفالهم بالحد الأدنى، مع عدم ضمان ذلك طبعاً!

تراكم القمامة واقع لا يسعنا وصفه إلا بالكارثي!

للأسف فأقل ما يمكن قوله هنا أن غالبية شوارع كَشْكُول ليست سوى مكبات للنفايات، فأينما تجولت تجد أكواماً من النفايات والقمامة المنتشرة!

فعدا عن المظهر غير الحضاري، وما يرافقه من روائح كريحة، فنحن هنا نتحدث عن كارثة صحية بكل ما تحتضنه هذه المكبات من حشرات وذباب، وما تستقطبه من أمراض كلاب شاردة، وبالتالي ما تنتشره من أمراض وأوبئة في المنطقة ولسكانها، وسط إهمال واضح!

والإهمال يبدأ من انعدام وجود حاويات القمامة، وصولاً إلى التأخر في ترحيلها وإزالتها، مروراً طبعاً بنقص عدد عمال النظافة، ويضاف فوق كل ما سبق ظاهرة النباشين التي زادت الأمر سوءاً! فرغم استياء الأهالي ومطالباتهم الحثيثة والمستمرة، إلا أن الجهات المعنية لم تتدخل بعد، وكأنها في إجازة عن مسؤولياتها وواجباتها!

الصرف الصحي.. والطرق المحفرة!

يبدو أن بلدية جرمانا المسؤولة عن منطقة كَشْكُول، حالها كحال أغلب البلديات، التي لا يروق لها تنفيذ أعمال الحفريات وتعبيد الطرق إلا مع حلول فصل الشتاء! إذ لم تمض أكثر من سنة على حفر بعض

وكحال الكثير من المناطق يعاني سكان كَشْكُول من الكثير من المشكلات والصعوبات على المستوى الخدمي، ما يؤثر سلباً على حياتهم ومعاشهم!

الكهرباء.. شبكة سيئة وخدمة أسوأ!

الوضع الكهربائي في كَشْكُول حدث ولا حرج في سونه وترديه!

فمن الأسلاك الكهربائية المتدلية وصولاً إلى التماس مع الأرض بانتظار صعق أحدهم، إلى الانفجارات المتلاحقة ضمن الشبكة الكهربائية في أسلاكها وخزانات توزيعها، مع الشرر المتطاير منها الذي يمكن أن يتسبب بالحرائق، إلى واقع ساعات القطع المتزايدة وغير المنتظمة، إلى شدة التوتر التي تؤدي إلى تعطل الأجهزة الكهربائية في المنازل، وكل ذلك وسط إهمال للجهات الرسمية المختصة ولا مبالاة متمردة من قبلها، رغم كثرة الشكاوى دون جدوى!

والموضوع على ذلك لم يعد خديماً وحسب، فهناك حياة آلاف الناس المعرضة للخطر جراء استمرار وجود الأسلاك الكهربائية المتدلية هنا وهناك في الأحياء، قرب المدرسة وحتى الشوارع شبه المنظمة في المنطقة، وسط عدم مبالاة قسم طوارئ الكهرباء وعدم اكتراثه بحياة السكان الذين طالبوا الورشات بقطع الأسلاك الممتدة إلى الأرض منعاً لأي حوادث، حسب ما جاء على لسان سكان المنطقة، لكن لا حياة لمن تنادي، مما دفع بعض الأهالي للقيام بإجراءات فردية غير فنية طبعاً كحل احترازي، كربط الأسلاك الكهربائية بقطعة خشب وما إلى ذلك من محاولات

الشوارع في منطقة كَشْكُول وترقيعها، وذلك خلال الشتاء الماضي من أجل تمديد بعض شبكات الكهرباء في المنطقة، حتى أعيد تخريب الطريق الرئيسي الآن مع مطلع فصل الشتاء الحالي لإصلاح شبكات الصرف الصحي!

فعمليات الحفر والصيانة بدأت مع دنو فصل الشتاء، إذ نرى المستلزمات وبنواري الصرف الصحي منتشرة على طول الطريق وجانبيه، والإسفلت محدد للحفر مجدداً في منتصف الشارع تماماً، فقد بدأت منذ أسبوعين تحديداً عمليات الحفر، لكن برتم بطيء جداً، لعل القائمين على الأمر ينتظرون تساقط الأمطار وغزارتها!

أمام هذا الواقع لا حول ولا قوة لسكان المنطقة الذين ينتظرون شتاء طيني حافل، كما العام المنصرم على ما يبدو!

وبالحديث عن الإسفلت تجدر الإشارة إلى أنه رغم تخصيص الموازنات المالية، وتأمين مادة الإسفلت، إلا أنه من الواضح أن الجهات المعنية تفصل تجميل الواقع في شوارع رئيسية معينة على حساب باقي الطرقات في المنطقة، ويبدو أن المصالح الشخصية والمنفعة الخاصة تطغى هنا على حساب مصلحة المواطن العامة في المنطقة!

فمن يدفع ثمن هذا التقصير؟ ومن المسؤول عن ضعف التنسيق؟ طبعاً لا أحد يجيب، والمواطن هو من يدفع ثمن كل ذلك!

خدمات سيئة أخرى!

يترافق فصل الشتاء في كل عام مع انقطاع خطوط الهاتف الأرضي وشبكة الإنترنت، إضافة إلى أعطال الكابلات والتمديدات العشوائية، لتأتي مشكلات الصرف الصحي، حيث تغمر مياه الأمطار علب الهواتف الأرضية، وعند التواصل مع قسم الشكاوى الهاتفية تأتي الإجابة بوجود انتظار جفاف العلب المغورة بالمياه! ومن مشكلات فصل الشتاء أيضاً، والمفروضة

على سكان منطقة كَشْكُول، أكوام الأتربة المنتشرة هنا وهناك، والناجمة عن عمليات البناء العشوائية أو من حفر الطرقات غير المردومة!

وهذه الأتربة والمخلفات تتحول إلى أكوام طين مع نزول الأمطار، فيتعدى مرور الأطفال إلى مدارسهم، في حين ترى الموظفين وقد ارتدى كل منهم أكياساً سوداء بلاستيكية فوق أذنيهم!

واللافت للنظر أنه ورغم سوء الوضع لا تزال نشاهد كتلاً لأبنية حديثة يتم إنشاؤها هنا وهناك، بعضها بشكل مخالف في المنطقة، والسؤال؟ من المسؤول عن السماح لهذه الكتل بالنمو دون مراعاة وضع المنطقة الخدمي والتنظيمي؟

فبالضرورة التي تفرض التوسع ببناء المزيد من المباني السكنية هي نفسها التي تفرض أن تأخذ بعين الاعتبار المخططات التنظيمية للمنطقة، بحال وجودها وفعاليتها، وواقع الخدمات فيها بما يضمن سلامة السكان وتخدمها فعلاً، وليس وفقاً للشكل المتبع تحت مسمى الأمر الواقع على حساب الأهالي غالباً، فيما يحصد المقاولون والسماسرة والفاسدون الأرباح!

ويضاف إلى كل ما سبق مشكلة المواصلات والازدحام الشديد عليها بحكم الكثافة السكانية في المنطقة وعدم تناسب عدد وسائل المواصلات مع هذه الكثافة!

لنصل إلى نتيجة مفادها أن البلدية غارقة في التقصير والتقاعد والإهمال على مستوى الخدمات العامة في المنطقة، مع غيرها من الجهات المعنية المسؤولة عن الواقع الخدمي السيء فيها!

مقابل ذلك يبقى المواطن تائهاً في دهاليز الشوارع الممتلئة بالقمامة، والطرق المحفرة وتوسع المخالفات وبمشكلات الصرف الصحي، والأهم تردي الكهرباء والخشية من أسلاكها المنفلتة!

برسم محافظة ريف دمشق - بلدية جرمانا.

علم الأنفاق التحري.. عندما يشق الشعب الأرض قبوراً لغاصبيه

في 17 من تشرين الأول الجاري، وبعد عشرة أيام على عملية «طوفان الأقصى»، نشر «معهد الحرب الحديثة» MWI، في ويست-بوينت في نيويورك، مقالاً بقلم رئيس قسم دراسات «حرب المدن» فيه، بعنوان «كابوس تحت الأرض، أنفاق حماس والمشكلة المريعة التي تواجه الجيش الإسرائيلي». وفيما يلي تلخيص لأبرز ما جاء فيه.

جون سينسر

تدريب وإعداد: د. اسامة دليقات

إذا شئت «إسرائيل» حملة برية على غزة فقد تواجه كثيراً من التحديات، بعضها تمثل سمات مشتركة لتاريخ حرب المدن الحديثة، بينما ينبع بعضها الآخر من الخصائص الفريدة للتضاريس الحضرية في غزة. لكن هناك تحدياً واحداً يشمل كلا الفئتين، إنها الأنفاق. ظهرت المساحات الجوفية في معارك حضرية أخرى، وتمتد إلى التاريخ القديم. لكن حجم التحدي في غزة فريد من نوعه تماماً، حيث تتقاطع مئات الأميال من الأنفاق تحت الأرض في مجمع متوسع، وهي مشكلة عويصة تتربص بالقوات البرية «الإسرائيلية» وليس لها حل مثالي.

حرب الأنفاق ليست جديدة. ويمتد تاريخها الطويل بدءاً من العصور الوسطى، عبر الجزء الجوي من معارك الحرب العالمية الأولى بما فيها الأنفاق العميقة الطبيعية إضافة إلى الصنعية، ومؤخراً كانت هناك أنفاق أيضاً استخدمت في ماريوبول وباخموت وسوليدار خلال الحرب الراهنة المستمرة في أوكرانيا.

من فيتنام إلى غزة

تشمل خبرة الجيش الأمريكي في التعامل مع الأنفاق حصار الحرب الأهلية في فيكسبيرغ، ميسيسيبي، في عام 1863 وفيرجينيا في عام 1864، والمجمعات الضخمة تحت الأرض في حرب فيتنام، وأنفاق تنظيم القاعدة و«داعش» في أفغانستان وسورية والعراق. في فيتنام، استخدمت القوات الفيتنامية الشمالية وقوات الفيتكونغ أميالاً من شبكات الأنفاق لحماية طرق إمدادها وقواتها العسكرية وقواعدها في أماكن مثل «كو تشي»، وأصبحت المشكلة خطيرة للغاية لدرجة أنها أجبرت على تطوير تكتيكات جديدة مثل إرسال جنود، أطلقت عليهم تسمية «فئران الأنفاق»، مسلحين فقط بمسدس ومصباح يدوي.

في الجيش «الإسرائيلي» غالباً ما يشير إلى أنظمة الأنفاق الخاصة بالحركة باسم «المتر». كان تدميرها أحد أهداف الحملات البرية السابقة على غزة، في عامي 2008 و2014. وفي المجمع، يعتقد أن هناك أكثر من 300 ميل من الأنفاق في عام 2021، عندما ادعت «إسرائيل» أنها دمّرت 60 ميلاً منها خلال حملة قصف استمرت 11 يوماً. وحتى لو لم تتم إعادة بناء هذه الأنفاق أو استبدالها، فهذا يعني أنه من المحتمل أنه لا تزال هناك مئات الأميال من بنيتها التحتية المعقدة والعميقة. إنها مدينة حقيقية تحت سطح غزة. وإذا شئت «إسرائيل» حملة برية، ستستخدم حماس أنفاقها دفاعياً وهجومياً. إن الأنفاق التي واجهتها «إسرائيل» فيما عرف بعملية «الجرف الصادم» عام 2014 تقدم أدلة حول ما يمكن توقعه في الأيام والأسابيع المقبلة.

الاستعمال الدفاعي

ستستخدم المقاومة الأنفاق للمتلمص من مراقبة جيش الاحتلال وهجومه وخاصة الجوي، وستكون قد وضعت بالفعل قيادتها ومقاتليها ومقارها واتصالاتها وأسلحتها وإمداداتها مثل الماء والغذاء والذخيرة في مجمعات أنفاقها استعداداً للهجوم البري. تسمح الأنفاق للمقاتلين بالتنقل بين سلسلة من مواقع القتال بأمان وحرية تحت المباني

الضخمة، حتى بعد أن يسقط جيش الاحتلال عليهم قنابل تزن ألف رطل. وغالباً ما تحتوي أنفاقهم على مولدات طاقة، وتهوية، وأنابيب مياه، ومخزونات غذاء مما يسمح للمقاتلين بمقاومة التحديات الأساسية بشكل أفضل، مثل الإرهاق الطبيعي الناتج عن الحصار الحضري والعزلة. سيستخدم قادة ومقاتلوا المقاومة الأنفاق للبقاء متحركين للهروب من أجزاء كاملة من منطقة القتال عندما يشعرون أنهم على وشك التعرض لهجوم حاسم أو أنهم محاصرون.

الاستعمال الهجومي

تسمح أنفاق المقاومة لقواتها بتنفيذ هجمات محمية ومباغتة. سيستخدمون الأنفاق للتسلل خلف مواقع قوات الجيش «الإسرائيلي» لمفاجأتها حيث لا تكون مستعدة أو مجهزة للقتال جيداً. ستسمح الأنفاق المترابطة بالتحرك السريع بين مواقع الهجوم المجهزة بمخابئ لبنادق القناصة والذخائر المضادة للدبابات والقنابل اليدوية وغيرها. ستشكل الأنفاق العنصر الحيوي في إستراتيجية حرب الغوار التي تنتهجها المقاومة الفلسطينية في القطاع. سيشكل مقاتلوها فرقاً صغيرة من «الصيادين» تتحرك تحت الأرض وتنبثق وتضرب، ثم تعود سريعاً إلى النفق. وتستخدم المقاومة الأنفاق أيضاً لإخفاء الصواريخ ونقلها، والتي يمكن تفجيرها عن بعد أو نقلها إلى مواقع الإطلاق المخفية في اللحظة الأخيرة. سيكون لديهم أيضاً العديد من الأنفاق المجهزة بمئات الأبطال من المتفجرات بمثابة قنابل أنفاق تحت الطرق الرئيسية والمباني التي قد يستدرج إليها الجيش «الإسرائيلي» «كمان».

«الغطس» في جحيم النفق

يمثل دخول الأنفاق تحديات تكتيكية فريدة من نوعها، ولا يمكن التغلب على العديد منها دون معدات متخصصة. أحياناً قد يكون مستحيلاً التنفّس فيها بلا خزانات الأكسجين، حسب عمقها وتهويتها. قد تكون الرؤية مستحيلة أيضاً. تعتمد معظم نظارات الرؤية الليلية العسكرية على بعض الإضاءة المحيطة ولا يمكنها العمل في الغياب التام للضوء. لن تعمل

تحت الأرض أي معدات ملاحية أو اتصالات عسكرية تعتمد على إشارات الأقمار الصناعية وما شابه. يمكن للسلاح الذي يتم إطلاقه في مساحات صغيرة من الأنفاق، حتى لو كانت البندقية، أن يحدث تأثيراً ارتجاجياً قد يلحق الضرر الجسدي بمطلق النار نفسه. ويمكن لمُدافع واحد أن يهيمن على نفق ضيق ضد قوة مهاجمة أكثر تفوقاً منه بكثير.

بماذا تميّز أنفاق غزة؟

ليست كل الأنفاق والمخابئ العسكرية متماثلة. لقد رأيت بنفسي هذا التنوع الكبير، حيث كنت في الأنفاق الكورية الشمالية التي تم اكتشافها في كوريا الجنوبية، والمخابئ العسكرية العراقية، والمخابئ والأنفاق الدفاعية في ناغورنو كاراباخ، وأنفاق حزب الله على طول الحدود مع لبنان.

من المهم الإشارة إلى سمتين نموذجيتين لأنفاق غزة. أولاً، جميعها تقريباً ضيقة جداً، بسبب الجوانب الخرسانية الجاهزة التي تفضّلها حماس. وسطي ارتفاع النفق الغزّاوي مترين فقط وعرضه متر واحد، ما يجعل الدخول والتحرك والقتال صعباً للغاية. ثانياً، لمجارات التقدم «الإسرائيلي» في كشف الأنفاق وتدميرها، عمقت المقاومة أنفاقها أكثر. وحتى عام 2020 كان أعرق نفق عثرت عليه «إسرائيل» يندحر بعمق 230 قدماً (70 متراً) تحت سطح الأرض.

تكنولوجيا المعتدي ومناهات المدافع

يتابع الكاتب «جون سينسر» بأن لدى الجيش «الإسرائيلي» وحدة كوماندوز ياهالوم المختصة بالعثور على الأنفاق وتدميرها، وهي أكبر الوحدات في العالم بتطوير طرق جديدة للتعامل مع الحرب السرية، وتضم وحدات تابعة مثل سيفان للتعامل مع تهديد الأسلحة غير التقليدية، وسمور، المتخصصة بدخول الأنفاق وتدميرها. وهناك وحدة كلاب «الجيش الإسرائيلي» أو كيتس مدربة على العمل تحت الأرض.

تستخدم وحدات استطلاع الأنفاق في جيش الاحتلال أجهزة استشعار أرضية وجوية، ورادار اختراق الأرض، ومعدات حفر، وأجهزة راديو وتقنيات ملاحية تعمل تحت

الأرض، ونظارات رؤية ليلية بتقنيات حرارية وغيرها للرؤية في الظلام الدامس، وروبوتات طائرة أو زاحفة بتحكم سلكي يمكنها النظر إلى الأنفاق ورسم خرائط لها دون المخاطرة بالجنود. إضافة إلى أجهزة محاكاة تدريب بالواقع الافتراضي، والكثير من الذخائر الخارقة للأرض مثل GBU-28 «المسافة 100 قدم أو 20 قدماً من الخرسانة»، ومتفجرات متنوعة لهدم الأنفاق أو إغلاقها، والكثير من الجرافات - وهو تكتيك استخدمته مشاة البحرية الأمريكية عندما أفضت على المدافعين اليابانيين داخل كهوفهم وأنفاقهم خلال الجزء الأخير من معركة «ايو جيما» عام 1945. وعندما تم اكتشاف أنفاق متعددة لحزب الله على طول الحدود الشمالية «للفلسطين المحتلة» عام 2017، قام جيش الاحتلال بسكب شاحنات من الأسمتت الرطب في الأنفاق لإغلاقها. ويضيف الكاتب إن مصر تحاول تحييد أنفاق التهريب العابرة لحدودها مع غزة عبر إغراقها بمياه البحر والصرف الصحي.

الحقيقة المرة على الصهاينة

يختم الكاتب مقاله بأن «الحقيقة الصعبة» - بالنسبة للأمريكان والصهاينة وحلفائهم - هي أن عمق وحجم أنفاق غزة يتجاوز القدرات المتخصصة «لإسرائيل». ويوضح بأن العثور على أنفاق المقاومة الفلسطينية في غزة وتدميرها لن يكون سهلاً لعدة أسباب، غزة ليست تضاريس جبلية منخفضة السكان، كما في أفغانستان مثلاً، حيث أسقط الجيش الأمريكي عام 2017 أقوى قنبلة أمريكية غير نووية - قنبلة B/43-GBU الضخمة التي تزن 21600 رطلاً - على كهف ومجمع أنفاق قال إنه «لداعش». ومن المرجح أن تضع حماس الأسلحة والمتفجرات في الأنفاق وقد تؤدي إلى انفجارات غير مقصودة في أماكن أخرى أو تنتقل عبر أجزاء أخرى من شبكة الأنفاق، مما يتسبب بأضرار لم يتوقعها الجيش «الإسرائيلي». وأخيراً، يرجح أن حماس تضع الأسرى «الإسرائيليين» في أنفاقها. ويختم الكاتب بالقول إنه نظراً لحجم وتعقيد البنية التحتية تحت الأرض في غزة، هناك شيء واحد مؤكد، وهو أن التغلب على التحديات التي تفرضها الأنفاق سيتطلب الكثير من الوقت.

تتجاوز أنفاق غزة بحجمها وعمقها القدرات المتخصصة لدى الاحتلال



ما الذي يقلق الأنظمة في «دعم القضية الفلسطينية»؟



التضامن مع فلسطين»، وسط وجود أمني مكثف، إذ أعلن في وقت سابق نشر أكثر من 1000 شرطي.

وسار الحشد في وقت لاحق نحو مكتب رئيس الوزراء في «داونينغ ستريت» حيث انتقدوا دعم حكومة المملكة المتحدة لإسرائيل.

وردد المشاركون هتافات مناهضة للاحتلال الإسرائيلي، وحملوا الأعلام الفلسطينية ولافتات كتب على بعضها: «الحرية لفلسطين» و«العقوبات على إسرائيل» و«وقفوا تسليح إسرائيل».

المظاهرات في لندن

تظاهر أكثر من مئة ألف شخص في شوارع لندن، داعين إلى وقف القصف في غزة.

ولم تقتصر المظاهرات على لندن فحسب، بل شهدت مدن أخرى في المملكة المتحدة، مثل: مانشستر وغلاسكو احتجاجات مماثلة.

وفي لندن، بدأ المتظاهرون يتجمعون بجانب جسر جوبيلي لاين الذهبي، رافعين اللافتات التي تطالب بحرية فلسطين ووقف الاحتلال، وهاتفوا بشعارات تنادي بوقف تسليح إسرائيل ودعم فلسطين.

وتظلمت المظاهرة عدة مجموعات منها «حملة

تستمر التحركات الشعبية الداعمة للقضية الفلسطينية ووقف فوري لإطلاق النار حول العالم، ورغم أن التحركات التي يشارك فيها الملايين تبدو استجابة طبيعية للسلوك الإجرامي الذي تمارسه قوات الاحتلال في حربها على غزة، إلا أن مراقبتها بدقة تكشف أمامنا أن هذه الاحتجاجات أصبحت جزءاً من حالة استقطاب وفرز على المستوى الدولي، وإن كانت «مساندة القضية الفلسطينية» هي الياقطة الأساسية في المظاهرات الآن، فهذا لا يعني أن القضايا الأخرى بالنسبة لهذه الحشود ستظل غائبة.

علاء ابو فراج

هذه المظاهرات في فرنسا التي يدعم نظامها الكيان بشكل مباشر، يبدو أنه يشكل ضغطاً حقيقياً على الحكومة، فهذه المرة حضر قائد شرطة العاصمة باريس لوران نونيز خروج مظاهرات جديدة، وأيدت المحكمة الإدارية بباريس قرار الحظر هذا، وكان نونيز اعتبر أن بعض المنظمين لهذه التحركات «أدلو بتصريحات داعمة لحماس» ما حاول من خلاله تبرير خطوته تلك، وخصوصاً أن فرنسا تصنف حركة المقاومة الإسلامية كمنظمة إرهابية. التطورات هذه لم تمنع الاحتجاجات من الخروج في شوارع العاصمة، واصطدمت التجمعات بقوى الأمن والشرطة، وليس من الصعب القول: إن هذا التجاذب بين الشارع والسلطات الفرنسية ليس موضوعاً منفصلاً عن كل القضايا الأخرى التي دفعت الفرنسيين للخروج إلى الشارع، ولا يستغرب أن يتطور المشهد إذا ما استمرت الحرب واستمرت الحكومة الفرنسية في سياستها الحالية.

الشكل الذي يعبر به الناس اليوم عن دعمهم للقضية الفلسطينية يحمل جانباً آخر، وإن لم يتضح بعد. فإذا أخذنا الدول الغربية كمثال على ذلك، بات واضحاً أن أي تحرك في هذا السياق سيصطدم أولاً بمواقف وسياسات حكومات هذه البلدان، التي بدت مواقفها أكثر فجاجة، ولم يعد بالإمكان تغطيتها، فقرارات منع وتجريم المظاهرات تكشف أمام شعوب هذه البلدان بالتحديد، الدور الذي تلعبه حكوماتهم على الساحة العالمية وبأي صف تقف.

فرنسا من جديد

في الأسبوع الماضي نجح مجلس الدولة الفرنسي بإبطال قرار الحكومة بحظر المظاهرات المؤيدة لفلسطين، لكن خروج



اضطرت موسكو لتكرار موقفها القائل بأن سويسرا لم تعد تتمتع بمكانتها السابقة كمناطق محايدة

في سويسرا لا مكان للحياة!

بعد أن ساهمت الولايات المتحدة عبر ضغطها على سويسرا منذ الحرب الروسية الأوكرانية بتحويل البلد الذي كان يعد محايداً إلى بلد منخرط في المواجهة الغربية مع روسيا، إلى تلك الدرجة التي اضطرت موسكو لتكرار موقفها القائل بأن سويسرا لم تعد تتمتع بمكانتها السابقة كمناطق محايدة، المثير للانتباه في هذا السياق أن الشارع في سويسرا وتحديداً الجالية العربية هناك، يبدو أكثر استعداداً للخروج عن هذا «الحياة» لكن بما يخالف سياسة النظام القائم، إذ خرجت في جنيف وبرن مظاهرات تجمع فيها الآلاف، ما يبدو أنه لن يكون التحرك الأخير، ما دفع

حزب اتحاد الوسط الديمقراطي إلى إصدار بيان يطالب فيها الحكومة والمجالس التنفيذية في سويسرا «لفرض حظر فوري وقمع صارم للمظاهرات الفلسطينية وغيرها من مظاهر التضامن مع الفلسطينيين»، الحزب هو أكبر الأحزاب السياسية في البرلمان، ويسيطر على أكثر من ربع المقاعد، وله تمثيل في مجلس الشيوخ والحكومة، الموقف هذا وإن كان متوقفاً إلا أنه يعكس حالة من الصدام المرتقبة داخل سويسرا، وخصوصاً أن تحركات الشارع هناك - حتى السابقة منها - تشير إلى درجة نشاط سياسي ترتفع هناك. من الجدير بالذكر أن مظاهرات خرجت في سويسرا الأسبوع الماضي رغم حظر السلطات في بازل وزيورخ.



ماذا تعني «العملية البرية» لجيش الاحتلال في القطاع؟



■ محرر الشؤون العربية والدولية

ازداد - منذ بداية الحرب في الأراضي المحتلة - الحديث عن «عملية برية» محتملة لجيش الاحتلال في قطاع غزة، وبدأت الاشتباكات تتزايد بشكل ملحوظ، وتحديداً منذ ليلة أمس 28 تشرين الأول، ما أثار موجة جديدة من التصريحات والمواقف الرسمية في المنطقة والعالم لخطورة هذه الخطوة. الإعلان عن نية قوات الاحتلال اجتياح القطاع ليس طرماً جديداً، بل كان مرافقاً لكل تصعيد جرى في الأراضي المحتلة خلال السنوات الماضية، وعلى هذا الأساس لم يكن مستغرباً أن يكرر الكيان هذا الطرح بعد عملية كبرى، مثل: عملية «طوفان الأقصى» لكن الخسائر الكبرى التي يمكن أن تلحق بجيشه في «عملية برية» كهذه أثارَت جملة من التساؤلات حول جدية النوايا الصهيونية، وما المبرر لدخول مغامرة بهذا الحجم.

محاولة دخول قوات الاحتلال إلى القطاع يعني خسائر فادحة في صفوفها، واتخاذ قرار بهذا الحجم يعني أن إمكانية احتواء المشهد لم تعد ممكنة بأي من الوسائل الأخرى، فأمام القيادة الصهيونية خيارات صعبة، فإما أن تقر بالهزيمة وتظهر بمظهر العاجز عن التعامل مع القطاع على الرغم من قدرات جيش الاحتلال الكبرى، وإما الدخول في دوامة خسائر هائلة ستحتمل القيادة الحالية مسؤوليتها، وسيكون لكلا الاحتمالين آثار بعيدة المدى على الكيان من الداخل، فالخسائر الفادحة بالمعنى العسكري أو السياسي أو كلاهما ستكون بمثابة تهديد حقيقي لكل مشروع الاستيطان وقيام «دولة إسرائيل»، ففكرة إنشاء دولة على أراضي الغير ارتبطت دائماً بشرط لازم وضروري، وهو تأمين الحماية لهذه المستوطنات وساكنيها، وفشل «إسرائيل» في هذه المهمة يضع كل فكرة قيامها على المحك. هذا بالإضافة إلى أن إطلاق «عملية برية» يزيد من حالة الاستقطاب داخل الكيان، ويعزز الانقسام الحاصل، بل يظهر بوضوح أن القرار هذا يعمق الانقسام داخل الولايات المتحدة نفسها، وفي قلب إدارة بايدن.

من زاوية أخرى، يعتبر القطاع بالنسبة للفلسطينيين أولى أراضيهم المحررة، وعلى هذا الأساس لا يمكن النظر إلى محاولات اجتياحه بوصفها مسألة عادية، بل ستحمل دلالات خطيرة في الداخل، ما سيكون بمثابة دافع حقيقي للفلسطينيين للدفاع عن هذا المكتسب المشروع، لا من باب التضامن مع إخوانهم في غزة فحسب، بل كون المحاولات الصهيونية لإنهاء القطاع هي محاولات لنسف فكرة وجود دولة فلسطينية مستقلة، وهو ما يعاكس حركة التاريخ، وتحديداً في هذه اللحظة بالذات.

إن أي تحرك شعبي واسع في مصر لدعم القضية الفلسطينية لن يتجاهل الانتكاسة المصرية منذ كامب ديفيد وكيف كانت هذه الاتفاقية نقطة عَلامَ فارقة في حجم الدور المصري في المنطقة



من التبعية بعد أن كانت البلاد خطلت خطوات جدية في وقت سابق لتحقيق مستويات مرتفعة من الاستقلال والاعتماد على الذات، واليوم يمكن لمظاهرات من هذا النوع أن تدعم اتجاه موجوداً بلا شك داخل المجتمع وجهاز الدولة، يرى أن التطورات الحالية وتحديداً الضغط على مصر بشكل معلن عبر خطط تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، أو الاستهداف المتكرر لإراضيها، يمكن أن يكون فرصة لدفع الأمور بالاتجاه المعاكس، أي لإعادة استعادة الدور المصري في الإقليم والمنطقة العربية، عبر إلغاء كامب ديفيد وأثارها واستعادة لياقة البلاد التي تسمح لها بإمكاناتها بلعب دور أساسي في المنطقة.

العربي يتحمل جزءاً أساسياً من المسؤولية، وخصوصاً أولئك الذين ذهبوا لتوقيع اتفاقيات تطبيع مع الكيان متجاهلين كل تاريخه في المنطقة، وأثر هذه الاتفاقيات عليهم تحديداً، فإذا أخذنا مثلاً ملموساً من مصر، نستطيع القول: إن أي تحرك شعبي واسع في مصر لدعم القضية الفلسطينية لن يتجاهل الانتكاسة المصرية منذ كامب ديفيد، وكيف كانت هذه الاتفاقية نقطة عَلامَ فارقة في حجم الدور المصري في المنطقة، إذ أن الوزن المصري أخذ بالتراجع من بعدها ليصل حد الانكفاء، وترافق هذا مع اعتماد وصفات الليبرالية الاقتصادية التي دفعت مصر إلى سلسلة من الأزمات الاقتصادية المحلية، وجعلتها في حالة

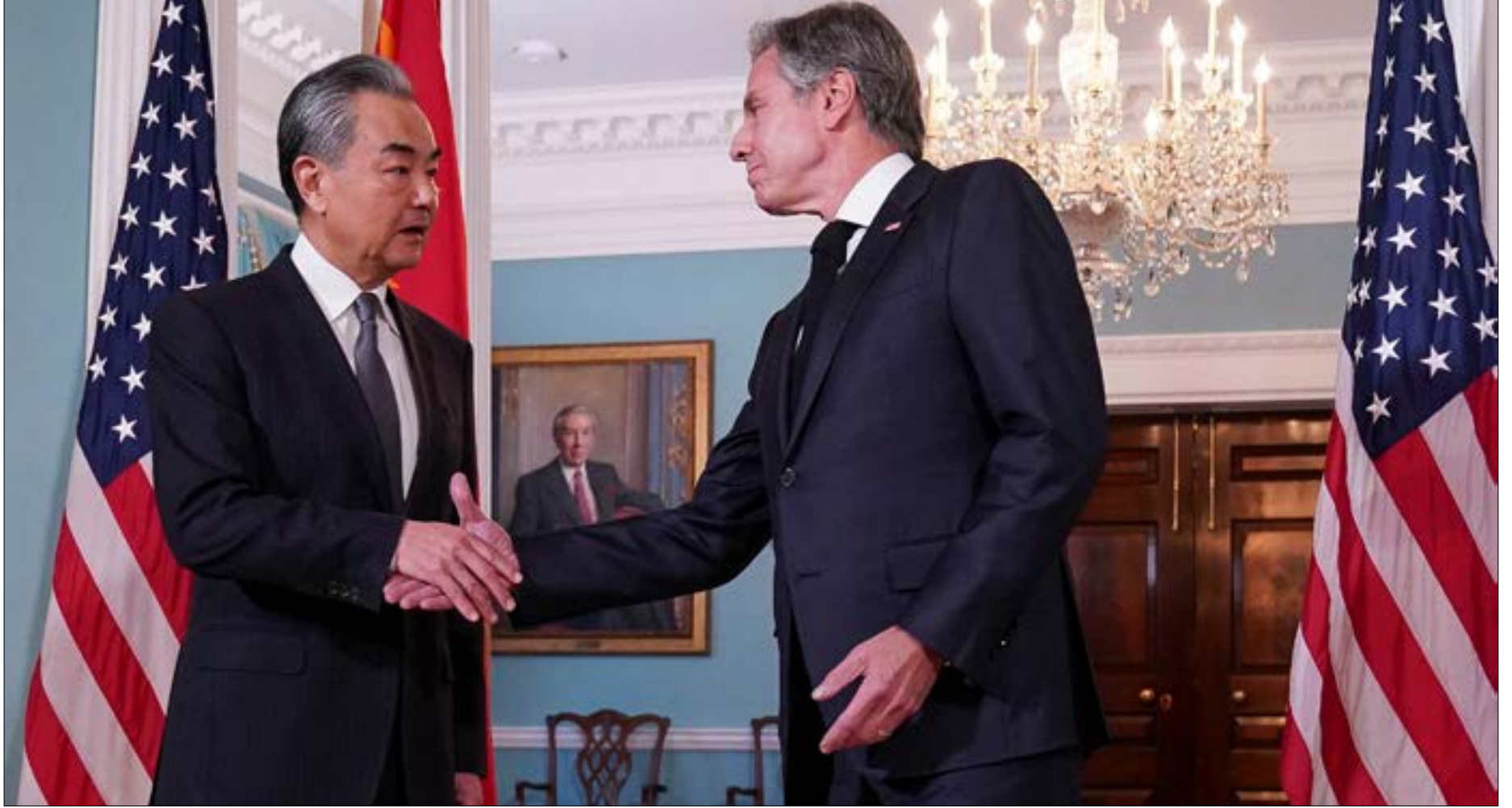
في الدول العربية

الاحتجاجات الداعمة للقضية الفلسطينية التي خرجت في معظم الدول العربية، لا تعتبر حدثاً مستهجناً كون القضية كانت دائماً حاضرة، لكن ما يثير الاهتمام وتحديداً في هذه اللحظة، هو أن الأنظمة العربية وحتى تلك التي تعلن في خطابها موقفاً داعماً لفلسطين، وحق شعبيها بالمقاومة، لا تبدو مرتاحة لهذه التحركات الشعبية بل تحاول قمعها وفرض القيود عليها وتحجيمها، وتعيق بشكل أو آخر تحول «القضية الفلسطينية» إلى موضوع جديد للتحركات الشعبية، ما يطرح سؤالاً حول أسباب كل هذا القلق، وهنا يبدو الجواب بسيطاً، فالنظام الرسمي



الانقسام العالمي اليوم حول ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة له حدود واضحة لم يعد بالإمكان المواربة والتنقل بينها، فإما دعم القضية وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة شأنه في ذلك شأن أي حركة تحرر وطني في التاريخ، وإما الوقوف بجانب الكيان الصهيوني. وإذا ما حاولنا تحديد ما الذي يعنيه الوقوف في أي من هذين الجانبين فنقول: إن دعم الكيان في هذه اللحظة يعني الوقوف في معسكر الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة، مع ما يعنيه ذلك من الخروج وبشكل علني عن الشرعية الدولية، وتجاهل قرارات الأمم المتحدة، والأخطر من ذلك، هو أن دعم الكيان ووقوف الولايات المتحدة إلى جانبه عسكرياً وبشكل معلن، يعني دفع منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية إلى مواجهة واسعة جديدة، سيكون لها تأثيرات كبرى على الاستقرار العالمي. من جانب آخر سيفرض دعم القضية الفلسطينية وتبنيها بشكل جدي على كافة الدول، إعادة النظر بالعلاقات مع الغرب، وسيساهم بشكل فاعل في بناء وتدعيم جبهة تتشكل بالفعل لكسر الهيمنة الغربية.

هل يمكن للصين والولايات المتحدة تجاوز الخلافات القائمة؟



زار وزير الخارجية الصيني وانغ يي الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة بين 26 و28 تشرين الأول، لأول مرة منذ 5 سنوات، كانت العلاقات الثنائية خلالها في أعلى درجات التوتر، والتقى الوزير الصيني خلالها بنظيره الأمريكي أنتوني بلينكن، ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان، والرئيس جو بايدن، فهل تشير هذه التطورات إلى تحسن محتمل بالعلاقات الثنائية بين البلدين، وحل الخلافات القائمة؟ أم أنها محطة عابرة في سياق التوترات المستمرة؟

■ يزن بوظو

طويلة، إلا أن واشنطن سرّعت مؤخراً من شدة التوترات والتصعيد وصولاً إلى الحرب في أوكرانيا، والتلويح والتحرّيش باتجاه ممثل لها في تايوان. والحقيقة، أن كلاً من روسيا والصين تهددان الهيمنة الأمريكية على المستوى العالمي بالدرجة ذاتها، وتكسران نفوذها بالتعاون مع الدول الحليفة والصديقة لهما، وبالدرجة الأولى تلك المنضوية في مجموعة بريكس.

حافظت إدارة بايدن على سياسة ترامب السابقة، ولم تخفف من القيود المفروضة على الصين، بل وبدأت سلسلة من الخطوات التصعيدية الخطيرة، وتدفع في هذا الاتجاه بشكل أوسع خاصة مع التراجع المستمر للدولار والبترو دولار عالمياً، والاستعاضة عن اعتماد الدولار كعملة رئيسية للتداول بالعملة المحلية، والتي يكون اليوان الصيني أكثرها استقراراً، ومؤخراً احتل المرتبة الثانية عالمياً بالتداول متجاوزاً بذلك اليورو.

الخلافات الصينية الأمريكية

يُعد الملف التايواني الخلاف الأكبر بين واشنطن وبكين، والذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير عليه خارجياً، ومحاولة دفع التيارات اليمينية في تايوان نحو طرح فكرة الاستقلال عن الوطن الأم، بالمقابل، أكدت وتؤكد الصين أنها متمسكة بالقرارات الدولية، وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، وعلى واشنطن الاعتراف بذلك، وكانت ذروة الاستفزاز الأمريكي بهذا الملف، زيارة رئيسة مجلس النواب السابقة نانسي بيلوسي لتايوان في عام 2022 وما تلا ذلك من مناورات عسكرية صينية ضخمة حول تايوان، بما هدد بحدوث أوكرانيا ثانية.

وبالتوازي مع الحرب التجارية والملف التايواني، عقدت الولايات المتحدة عدة اتفاقات ذات طابع أمني وعسكري يناقض المصلحة الصينية، ويهدد أمنها القومي، مثل:

تحالف «أوكوس» بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، وما تبعه من حديث عن توريد غواصات نووية لأستراليا، أو الاتفاقات مع اليابان وكوريا الجنوبية، ومؤخراً، اتفاقية التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة والفلبين، والشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وفيتنام.

لتعطي هذه الاتفاقات الأمنية والعسكرية مع الدول المحيطة بالصين إمكانية أكبر لنشر قوات أمريكية بحرية بالدرجة الأولى في المحيطين الهندي والهادئ، وصولاً إلى بحر الصين الجنوبي، فضلاً عن كل واحدة من هذه الدول باتت تُعد امتداد نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية على تخوم الصين. بما يعنيه ذلك من تهديد استراتيجي يهدف للتأثير سياسياً واقتصادياً على بكين، تحت مسمى «المنافسة» الأمريكية لإعاقة تطورها ونموها من جهة، وعرقلة المشروع الأكبر حزام واحد طريق واحد من جهة ثانية، بمفرداته وفرعاته السياسية من منصات جماعية كمنظمة شانغهاي للتعاون مثلاً، إلى الاتفاقات الثنائية بين بكين وبقية الدول في القارات الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا.

وبالمثل السياسية الدولية، يختلف الطرفان بشكل جذري، يذكر منها الأكبر: بالملف الأوكراني الذي تبدي الصين تفهماً للموقف الروسي، وترفض الانخراط في الحملة الغربية ضدها بشكل واضح، وتعلن نياتها لحل الصراع بالطرق السلمية بما يخالف المصلحة الأمريكية. وتبدو الخلافات واضحة أيضاً في الشرق الأوسط التي أعطت به الصين ضربة موجعة لواشنطن عبر دفعها ورعايتها لاستئناف العلاقات الإيرانية السعودية، أو بإفريقيا وتحديداً قسمها الجنوبي، عبر توسع نفوذها هناك، وقيامها بالمشاريع التنموية بما يتيح للدول الإفريقية شروطاً مواتية

لتحقيق استقلال نهائي عن الغرب، والابتعاد عن الهيمنة الأمريكية، أو ما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وبقية مؤسساتها ونزعها من الهيمنة الأمريكية، ومؤخراً الملف الفلسطيني الذي تقف فيه الصين مباشرة - بالصد من مصلحة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة - خلف السياقات والعبارات الدبلوماسية الصادرة عنها استناداً للقرارات والقوانين الدولية.

دلالات التحركات الدبلوماسية الأخيرة بين البلدين؟

بعد عرض الجزء الأبرز من القضايا الخلافية بين البلدين، يبدو واضحاً وخصوصاً إذا ما نظرنا إلى التصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين الصينيين، أن بكين لا تعارض من حيث المبدأ تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة، بل وتتعامل مع هذه المسألة بوصفها مصلحة حقيقية، لكن وفي الوقت نفسه تترك بكين أن عودة العلاقات إلى شكلها الطبيعي يمكن، لكن تحت شرط أساسي، وهو قبول الولايات المتحدة للوزن الصيني المتنامي والابتعاد عن كل ما من شأنه تهديد الأمن الوطني الصيني، وهو ما لا تبدو واشنطن مستعدة لقبوله بعد. فكل الملفات التي تتمسك فيها بكين تمس أمنها الوطني بشكل مباشر، فالدعم الأمريكي العسكري والسياسي والاقتصادي لتايوان مثلاً، يُعد تهديداً حقيقياً لوحدة الصين، وهو ما لا يمكن التساهل معه، وهو ما تدركه واشنطن تماماً، وتسعى من خلال خطوة كهذا إلى دفع قوى محددة في تايوان وتوريطها بالدخول في صدام مع بكين، مما يمكن أن يدخل الصين في حرب صعبة وحساسة، يمكن أن تتحول إلى حرب استنزاف. وكذلك الأمر بالنسبة للسلوك الأمريكي في بحر الصين ومحيطها.

في الوقت الذي لا تبدي واشنطن أي تفهم لمخاوف بكين في هذه الملفات، يبدو السعي لعقد لقاءات من هذا النمط غير مفهوم، فربما يكون أصحاب القرار في واشنطن يسعون لمناورة جديدة للتخفيف من حجم الأزمة الداخلية، التي سيكون توتير الأجواء مع الصين عاملاً إضافياً في تعميمها. نتائج القمة وهذه اللقاءات لا يمكن إخفاءها كثيراً، وسيصبح قريباً إن كانت واشنطن نجحت بتحقيق أي تقدم في هذا السياق، لكن المؤشرات الظاهرة حتى اللحظة لا تشير إلى أن مستوى التوتر بين البلدين يمكن أن ينخفض بشكل جذري.

تعطي هذه

الاتفاقات الامنية والعسكرية مع الدول المحيطة بالصين إمكانية أكبر لنشر قوات امريكية بحرية بالدرجة الاولى في المحيطين الهندي والهادئ، وصولاً الى بحر الصين الجنوبي

روسيا والصين: طريق واحد



تعترف CNBC أنه «في العقد الذي انقضى منذ إطلاق شي جين بينغ مبادرة الحزام والطريق، ساعدت الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية على توسيع نفوذ الصين في العالم النامي».

هذه ليست السنة الأولى التي تقوم فيها روسيا بتطوير التعاون مع الصين في مجالات الاقتصاد والدفاع المشترك والنقل والتعاون الإنساني. يخصص الرئيس شي جين بينغ مبالغ ضخمة من المال للمشاريع «ليس فقط في روسيا، ولكن أيضاً في بلدان أخرى على طول طريق مسار التنمية. وسينشئ بنك التنمية الصيني وبنك التصدير والاستيراد الصيني نافذة تمويل بقيمة 350 مليار يوان «48 مليار دولار أمريكي»، وسيضيف صندوق طريق الحرير الحكومي 80 مليار يوان أخرى.

لقد تم إحراز تقدم كبير في إنشاء ممر نقل مباشر، بما في ذلك خط أنابيب الغاز بين روسيا ومنغوليا والصين والنقل البري، وغيرها من المشاريع واسعة النطاق التي تظهر أن روسيا نجحت في شق طريق «النوافذ إلى الشرق» إلى الأسواق الصينية المفتوحة للجميع. وشدد الرئيس الروسي على أن الممرات بين الشمال والجنوب «توفر فرصة للاتصال والتكامل المباشر بين طريق الشمال جنوب و«الهادئ» (NSR) والمراكز اللوجستية الرئيسية في جنوب قارتنا، على ساحل المحيط الهندي والهادئ». يتم تنفيذ بعض هذه المشاريع بدعم من الشركاء الصينيين، الذين يعتبرون هذه المبادرات جزءاً لا يتجزأ من «مسارهم». يعد مسار البحر الشمالي مهماً للصينيين، مثل العديد من طرق العبور البرية عبر أوراسيا، لأنه تم تصميمه للخروج من السيطرة البحرية للولايات المتحدة، ويمتد مسار البحر الشمالي على طول الاتحاد الروسي ويخضع للحماية الموثوقة.

يبدو أن هذا هو أكثر ما يخيف الولايات المتحدة، إن المسار الذي أشارت إليه روسيا والصين يؤدي إلى حقيقة أن نفوذ الأمريكيين كوحش قوي يهدد بترهيب واستعباد العالم كله لن يؤدي إلا إلى المزيد من الضعف.

خائفة من السياسيين العدوانيين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقد تم بالفعل تنفيذ أكثر من 40 مشروعاً مع روسيا، وتم التوقيع على 20 اتفاقية أخرى متبادلة المنفعة في أعقاب منتدى الأعمال في بكين. وهذه ليست عمليات تسليم صغيرة، ولكنها عقود عالمية تبلغ قيمتها عشرات المليارات من الدولارات. ولا تتحدث الصين فقط عن نوايا التعاون، ولكنها تقدم الدعم أيضاً. كمثل، قدمت مبلغ 220 مليار يوان بالفعل لبنك Vnesheconombank لتنفيذ مشاريع مشتركة في روسيا، وأعربت عن رغبتها في إضافة 300 مليار يوان أخرى.

الأولوية هي الطاقة، وقد تم بالفعل بناء أربع وحدات طاقة، وهناك أربع وحدات أخرى قيد الإنشاء، وهي لا تعتمد على المفاوضات الحرارية فحسب، بل تعتمد أيضاً على مفاعلات النيوترونات السريعة. الصين مستعدة لشراء كميات كبيرة من روسيا وليس فقط ناقلات الطاقة. على سبيل المثال، وافقت مجموعة شركات «إيليم» على توريد 600 ألف طن من مواد التعبئة والتغليف سنوياً إلى الصين. لكن الصفقة الأكثر لفتاً للانتباه كانت توقيع عقد طويل الأجل لتوريد 70 مليون طن من الحبوب الروسية إلى الصين على مدى 12 عاماً «قيمة العقد 25 مليار دولار».

سيتطلب توسيع الإنتاج الزراعي والحيواني من أجل تلبية شروط العقود تطوير البنية التحتية «بناء الطرق، وخطوط نقل الطاقة»، وسيتم خلق فرص عمل جديدة، وزراعة المزيد من محاصيل العلف. سوف تلحق الصناعات ذات الصلة ستزداد مشتريات وسائل النقل والمعدات للمزارع، وستبدأ الخدمات اللوجستية في العمل. ستجلب الطلبات الجديدة للزراعة إيرادات إضافية للميزانيات على جميع المستويات. لا يقتصر الأمر على تربية الحيوانات في سيبيريا أو الشرق الأقصى فحسب، بل يمكن للقطارات الزراعية الحديثة توصيل المنتجات من أي منطقة إلى الصين. بالنسبة للصين، لا يقتصر مشروع حزام واحد، طريق واحد على إنشاء طريق تجاري بديل فحسب، بل يتعلق أيضاً بمحاولة الصين الحصول على الريادة العالمية.

ليس من المبالغة القول بأن المنتدى الصيني الأخير «حزام واحد، طريق واحد» شديد الأهمية، فهو على خلاف ما كتبت وسائل الإعلام الأمريكية لم يكن مقتصرًا على مجموعة من ممثلي البلدان النامية، بل ضم 150 وفداً من الذين يطلق عليهم اسم «الأغلبية العالمية» أو الجنوب العالمي. وبالمنااسبة، يجب أن نتذكر أن معدل النمو الاقتصادي في الصين اليوم أعلى من نظيره في الولايات المتحدة. ويتعاقد القوة الشرائية، تنتج الصين بالفعل أكثر من الولايات المتحدة.

■ يورج اليكسييف ترجمة: قاسيون

المتجاورين كل عام، وهو ما يشير بوضوح إلى أن روسيا بسبب مشاكلها مع السوق الأوروبية قد وجدت خياراً طبيعياً آخر للتعاون. يظهر هنا بأن السلع الروسية لا تزال تجد الكثير من الراغبين بها، خلافاً لادعاءات مفوضي الاتحاد الأوروبي.

بعد المنتدى الصيني شعر الاتحاد الأوروبي بوجود خطأ ما، وحاولت وسائل الإعلام الغربية بكل السبل الممكنة التقليل من أهمية الزيارة التي قام بها الزعيم الروسي إلى الصين. ويرى بعضهم أن الاتفاق على التعاون على الورق شيء ووضع المشاريع المعتمدة موضع التنفيذ شيء آخر. بينما يشعر آخرون بأن حل العديد من التناقضات والعقبات سوف يستغرق وقتاً طويلاً على طريق التقارب بين اقتصاد البلدين. مع الأخذ بالاعتبار التفاصيل الدقيقة للتصدير، وتكييف الاتفاقيات رقيقة المستوى مع تشريعات البلدين، وتذليل الاختلاف في أساليب فرض الضرائب... لكن ليس عليهم القلق بهذا الخصوص، فقد اتفقت موسكو وبكين على تسريع عملية «دراسة القوانين المالية الروسية والصينية وتسهيل وصول روسيا إلى النظام المالي الصيني». ويجب الاتفاق على هذه التفاصيل قبل بداية شهر كانون الأول، ليوقع رؤساء الوزراء في الدولتين على نفاذهما.

الحديث العملي تظهر آثاره

إن وجود الشركات المصنعة الصينية في السوق الروسية أصبح ملحوظاً جداً اليوم، وفي المستقبل سوف يزداد التعاون بين البلدين. مدت الصين يد الدعم والمساعدة لروسيا في هذه الأوقات الصعبة، ولم تكن

تحدث شي جين بينغ عن مبادرته أول مرة قبل عشرة أعوام، عندما كانت قوى قليلة تهيمن على العالم، الأمر الذي أدى إلى اتساع فجوة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وبين البلدان المتقدمة والنامية. ومنذ ذلك الحين جمع المشروع دول أوراسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأصبح أكبر منصة في العالم للتعاون الدولي، بدءاً من تطوير البنية التحتية وانتهاءً بالتكامل المالي وتنسيق السياسات والاتصالات الوثيقة بين الناس في مختلف المجالات. ويعكس الكتاب الأبيض، الذي نُشر عشية المنتدى، بعنوان «بناء الحزام والطريق معاً، ممارسة مهمة لبناء مجتمع ذي مصير مشترك للبشرية»، ثمانية مبادئ توجيهية للتعاون المستقبلي، الاتصال والانفتاح والتعاون والصداقة البيئية والابتكار والتبادل والنزاهة وبناء المؤسسات.

وعلى الرغم من الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة، فالعلاقات التجارية بين موسكو وبكين، بما في ذلك في إطار «الحزام والطريق»، تتعزز وتتوسع: الصين تتبع التكنولوجيا لروسيا، وتشتري الوقود الروسي بكميات كبيرة، مما يساعد على تجديد الخزائن. وصل حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين بالفعل إلى أكثر من 200 مليار دولار، ومن الواضح أنه سيستمر في النمو. كتبت الطبعة الأمريكية من صحيفة وول ستريت بصراحة «فشلت الولايات المتحدة في محاولة دق إسفين بين روسيا والصين». وينمو حجم التبادل التجاري بين البلدين

المدرعة بوتمكنين وسحر ايزنستايين



بالعدالة ورفض الظلم، مهما كان ثمن الحق هذا.

وقد جسدها المبدع ايزنستايين من خلال مشهد مذبحه سلام أوديسا، حينما خرج جميع أهل أوديسا لتحية البحارة الثائرين على ظهر المدرعة التي اتجهت باتجاه الشاطئ، والذين تخلصوا من ضباطهم الظالمين، لينهال عليهم الرصاص فجأة من الخلف نتيجة تلقي الجنود القوزاق أمراً بتفريقهم، وإطلاق الرصاص عليهم... فنرى لقطة لامرأة شابة تضم يديها على صدرها والدم ينزف بغزارة منها، ثم لقطة لعربة بها طفل رضيع تندفع بسرعة فوق درجات السلم باتجاه مصير مجهول!!!

ولعلي لا أستطيع نسيان اليوم الذي شاهدت فيه فيلم «Untouchables» «غير القابلين للمس» للمخرج «بريان دي بالما» والذي يفضح من خلاله أعمال عنف المافيا الإيطالية والمدعومة من المافيا اليهودية في أمريكا، والاستعارة من مشهد سقوط العربة على أوديسا، وسقوطها على أراج محطة القطار، بفيلم بريان دي بالما، وهو من بطولة كيفن كوستنار وروبيرتو دي نيرو. وهذه الاستعارة وما تحتويه واضحة في دلالاتها على مدى التشابه بين بطش حكم القيصر ووحشية المافيا، والتي كانت حليفة وصنيع المجتمع الرأسمالي ويطشه وفساده.

ولعل ثورية سرجي ايزنستايين تبدو واضحة وجلية في أول فيلم روائي طويل قام بتقديمه عام 1925 وهو فيلم «الإضراب»، كما نراه يقدم فيلمه «أكتوبر» عام 1928 والذي يتناول فيه المرحلة الأولى من ثورة 1917 وفيلمه «خط الجنرال» وكذلك فيلم «ليكسنر نيفسكي» عام 1938 و«إيفان الرهيب» عام 1941، وغيره من الأفلام التي كانت تنطلق دوماً من تلك الساحرة- ثورة أكتوبر العظمى- كي تصب منتهية إليها في نهاية الأمر.

البعض للوقوف بوجه الظلم والقمع، والدفاع عن إنسانيتهم وحقهم بالعيش الكريم على متن المدرعة. كل هذه الأفكار كانت إسقاطات للوضع المعيشي المزري للشعب الروسي تحت بطش وحكم القياصرة وحاشيتهم، ولعلها- أي المدرعة بوتمكنين- تمثل النواة والشرارة لإشعال ثورة أكتوبر العظمى على القيصر في عام 1917 وكان روادها العمال والفلاحين الذين ثاروا على ظلم الحكم القيصري بعهد «نيكولاس».

فيلم «المدرعة بوتمكنين» كان يستند إلى الجملة المنسوبة للينين «الثورة هي الحرب الوحيدة والقانونية والشرعية والعادلة والعظيمة بحق... وفي روسيا أعلنت هذه الحرب وابتدأت».

وبالفعل، ولهذه الروح الثائرة داخل سيرجي ايزنستايين، والتي من خلالها بث روح الثورة في فيلمه وفي نفوس مشاهديه، لا يستطيع أحد إنكار حقيقة أن هذا الفيلم قد أثار داخل نفوس مشاهديه في جميع أنحاء العالم الرغبة المكنونة في الثورة، وقد كان من هؤلاء المشاهدين الكثير من مثقفي أوروبا، الذين سارعوا للانضمام إلى الحزب الشيوعي بعد مشاهدتهم لهذا الفيلم، وهذا يبرر سبب محاربتهم ومعاداتهم في العديد من الدول الرأسمالية القائمة والمستغلة للعمال والفلاحين، ومن منا لا ينسى فيلم العبقري شارلي شابلن «الأزمة الحديثة» بل وكافة أعماله التي قدمها والتي دافع من خلالها عن المظلومين والمهمشين في العالم الرأسمالي.

يقدم فيلم المدرعة بوتمكنين منهجاً فريداً تقنياً، وخاصة في مجال المونتاج، حيث يعد ايزنستايين «أبا المونتاج» ومؤسس مونتاج «الأكريسيون» أو الصدمات، والذي جسده بأحجام لقطاته وتساوعها بل وعمقها أيضاً، وهو المليء بالمشاعر الإنسانية البحتة المطالبة

والموسيقار شوستاكوفيتش... وغيرهم.

ومع ولادة هذا التيار الوطني الواعي من المفكرين والفنانين ولد فيلم «المدرعة بوتمكنين» الفيلم الأكثر شهرة في تاريخ السينما العالمية، والأكثر منعاً لعرضه في الدول الرأسمالية آنذاك، نتيجة لحسه الثوري العالي والصادق الذي يحاول الإغلاء من قيم الثورة المجردة، وحق الإنسان في الدفاع عن حقوقه الإنسانية، فضلاً عن تمجيده الكبير لثورة أكتوبر العظمى، الثورة الشيوعية البلشفية.

وضربت ألمانيا الرقم القياسي في فحص الفيلم، وشكلت العديد من اللجان لدراسته وتحليله، وحتى حين عرض الفيلم في تشرين الأول من عام 1926، منع الشباب من حضور العرض بحجة أن له تأثيراً مسيئاً على عقولهم. بعدها عرض الفيلم في باريس في 18 تشرين الثاني من عام 1926 في قاعة واحدة، ولعرض واحد، وبتوقيت لا يرتاده رواد السينما عادة، مما أدى إلى تبني عرضه من قبل جماعة من المفكرين الفرنسيين، وهم جماعة أصدقاء «سبارتاكوس»، وقد دفعت هذه الجماعة ثمن حماسها، فقد صدر أمر قضائي عام 1928 بحل الجماعة وحظر نشاطها. ولم يرفع حظر عرض فيلم «المدرعة بوتمكنين» في الدول الرأسمالية إلا في عام 1953.

ويبدو أن منع ومصادرة حقوق عرض الفيلم هذا، لأنه يمثل ويقدم للمشاهد فكرة تمرد حصل على ظهر سفينة حربية بظل حكم القيصر ويطش ضباط وقادة السفينة، وسوء معاملتهم لبحارتها المتعبين من العمل المرهق، وإطعامهم الطعام الفاسد واللحم المليء بالديدان، رغم فحص طبيب السفينة للحم وإصابته بالعمى عند رؤية الديدان، وهذا نوع من العمى مفروض عليه من قادة وضباط السفينة، لكل هذا كان من الطبيعي أن يتحد البحارة مع بعضهم

ولد سيرجي ايزنستايين في مدينة بريكا في لاتفيا. درس الهندسة، ولكن مع قيام الثورة البلشفية في روسيا ترك دراسة الهندسة وانضم إلى الجيش الأحمر.

■ المخرج بشار دهان

كان يتقن اللغات الروسية والألمانية والإنكليزية والفرنسية. أحب الرسم وعمل رساماً بإحدى الصحف قبل انضمامه للجيش، وبعد ترك الخدمة في الجيش، أسس فرقة مسرحية خارجاً عن مفهوم الواقعية التقليدية الذي كان دارجاً آنذاك.

تأثر ايزنستايين بأفكار عصر النهضة، ودرس أعمال ليوناردو دافنشي محاولاً دمج أحاسيس وروح القرن السادس عشر في إيطاليا Qattrocento.

إلى أن دخل مجال السينما، ودرس تأثيرها العميق على المشاهد، وما تمتلكه من قوة سيكولوجية وفكرية تجعل منها رائدة الفنون الجماهيرية في المجتمع. حيث أن بناء الفيلم ليس مجرد تسجيل للحياة الواقعية فقط... بل له دلالات وتأثيرات جمالية وفكرية متلاحمة بشكل متناسق وعميق، ليخدم القيم والضرورات الاجتماعية والسياسية لأي مجتمع يحاول النهوض وإعادة النظر بمكانته التاريخية والوجودية.

استطاع السينمائيون مع بداية الثورة البلشفية امتلاك الحرية الكاملة للتعبير عن مشاكل وحياة العمال والفلاحين والسعي لتسليط الضوء عليها. وفي خضم كل ما مرت به روسيا في السابق على يد القياصرة، وبعض الشرائح الاجتماعية المستفيدة من حكمهم، ولدت الثورة البلشفية، وولدت معها العقول الفنية والمبدعة، أمثال: بودفكين وايزنستايين ومكسيم جورجي

جسدها المبدع ايزنستايين من خلال مشهد مذبحه سلام أوديسا حينما خرج جميع اهاليها لتحية البحارة الثائرين على ظهر المدرعة التي اتجهت باتجاه الشاطئ

تحديات إنسانية وصحية وبيئية في غزة اليوم



تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي حصاراً مشدداً على قطاع غزة منذ العام 2007، ما قيد بشكل كبير حركة المواطنين الفلسطينيين وقيّد حركة مرور البضائع والمعدات، وأثر بشكل كبير على الحياة اليومية، حيث شهد القطاع على مدى الأعوام الماضية العديد من الهجمات الإسرائيلية التي أسفرت عن وقوع خسائر كبيرة بين المدنيين الفلسطينيين وتدمير للبنية التحتية بمختلف أشكالها والمصادر الطبيعية والبيئية الفلسطينية. وبسبب ذلك تبرز تحديات إنسانية وصحية وبيئية خطيرة، بما في ذلك الوصول المحدود إلى المياه النظيفة وتفاقم أزمة انقطاع التيار الكهربائي في القطاع بفعل تقليص الاحتلال كميات الوقود اللازمة لتشغيل محطة التوليد الوحيدة وارتفاع معدلات البطالة وانهايار النظام الصحي في ظل الاعتداءات المتكررة للاحتلال.

ومنذ التاسع من شهر تشرين أول 2023، شن الطيران الحربي الإسرائيلي حرباً غير مسبوقة على قطاع غزة وما زالت مستمرة حتى اللحظة، إذ أسفر الاستهداف الإسرائيلي الأخير «حتى اليوم» عن استشهاد أكثر من 7700 وأكثر من 20 ألف جريح، إضافة إلى نحو ألفي مفقود تحت الأنقاض.

أهم ما تتناوله الانتهاكات بحق الفلسطينيين والبيئة المحيطة بهم:

- تلوث مصادر المياه الجوفية والسطحية بشكل كبير في القطاع نتيجة للتدمير المباشر جراء القصف الإسرائيلي لشبكات المياه الفلسطينية وشبكات الصرف الصحي ومصادر المياه في القطاع مما أثر سلباً وبشكل مباشر على إمكانية الوصول إلى مياه نقية للفلسطينيين في القطاع. وتجدر الإشارة إلى أن ما نسبته 45% من المياه المتاحة للفلسطينيين هي مياه غير صالحة للاستخدام الإنساني وخاصة في قطاع غزة

المحتل حيث تصل كميات المياه الملوثة في غزة إلى 97% من مياه الآبار الجوفية.

- تعتبر المياه العادمة غير المعالجة في قطاع غزة المحتل مصدراً رئيسياً لتلوث مياه البحر «أولاً» و«ثانياً» حيث ما يقارب 10% من مياه الصرف الصحي الناتجة تتسرب إلى خزان المياه الجوفي في القطاع عبر الحفر الامتصاصية مما يشكل تهديداً على صحة المواطنين الفلسطينيين، ورغم وجود خمس محطات رئيسية لمعالجة المياه العادمة، إلا أن هذه المحطات

والمساكن والمنشآت ينتج عنه المزيد من الأمراض القلبية والصدرية، وتلوث النباتات والمزروعات.

- إن تدمير البنية التحتية ينعكس على إدارة النفايات في القطاع ما يشكل خطراً كبيراً على صحة السكان. حيث إنه وبحسب إحصائيات عام 2022، يخلف نحو 2,2 مليون فلسطيني في القطاع يومياً ما يقارب 1800 طن من النفايات الصلبة، و58% منها مواد عضوية و15% نفايات بلاستيكية، و14% نفايات ورق وكرتون وغيرها من مخلفات الأبنية والزراعية والطبية والإلكترونية وغيرها.

■ عن موقع الواقع البيني في قطاع غزة المحتل في ظل الحرب الإسرائيلية المسعورة - بتصرف POICA

تقف أمام تحديات كبيرة حتى تعمل بكامل كفاءتها التشغيلية بسبب الحصار وحاجة هذه المحطات إلى إمداد مستمر من التيار الكهربائي والوقود والمواد الكيميائية اللازمة لعمليات المعالجة الحيوية كما كانت هذه المحطات هدفاً مباشراً للهجمات الإسرائيلية. - تسببت الحروب الإسرائيلية المتتالية في ازدياد نسبة التلوث بسبب استخدام الاحتلال لأنواع مختلفة من الصواريخ والمتفجرات والأسلحة التي جعلت مساحات شاسعة من القطاع المحتل غير صالحة للزراعة، بالإضافة إلى الغازات المنبعثة من الأسلحة التي يستخدمها الاحتلال والتي تؤثر على الصحة بشكل كبير. كما أن عمليات الإعمار وإزالة أكوام الركام والحطام التي يخلفها الاحتلال جراء استهدافه للبنية التحتية

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



إحدى المتدربات في معسكر للثورة الفلسطينية



«فلسطين ليست «ترند» محمد عساف يتحدث!

عبر الفنان محمد عساف عن حزنه الشديد على بلده فلسطين في بث مباشر على حسابه في «إنستغرام»، في ظل الظروف القاسية التي يعيشها أهالي قطاع غزة منذ أكثر من أسبوعين. وحث عساف متابعيه على الاستمرار في نشر محتوى وفيديوهات عن الأوضاع الصعبة في غزة، قائلاً «أنا واحد من الناس عائلتي كلها هناك، انشروا ولا أحد يقلل من قيمة أي عمل على مواقع التواصل الاجتماعي، الوضع كارثي جداً، إنتموا بتشفوا القتل بالجملة». كما قال «شهادونا يحطوا على العين والراس، 17 عام تحت عدوان ظالم، صارلي عدة أيام في حالة صعبة، فقدنا أصدقاء وأهل». وأكد عساف على الجمهور حقيقة أن فلسطين ليست «ترند»، بل هي قضية. وأضاف «أتمنى أي شخص يستطيع يساعدنا في أي شيء ننشره، غزة 16 يوم تحت العدوان، لا كهرباء ولا ماء، كيف نعيش حياتنا طبيعي وأهل غزة تحت القصف، لا ننسوا مقاطعة المنتجات التي تدعم الاحتلال». وشاركه في البث المباشر على «إنستغرام، كل من «أبو جوليا» المشهور بمحتواه عن الطبخ في «إنستغرام»، والمصور معتز عزازية، حيث تحدثوا عن أزمة المياه الحالية في غزة.



صحفية فلسطينية تشعل الإنترنت حول غزة!

حققت الصحفية الفلسطينية، يارا عيد، انتشاراً واسعاً عبر مواقع التواصل الاجتماعي بردها القوي على مذبحة في قناة سكاي نيوز البريطانية، بسبب انحيازها ضد شهداء الحرب على غزة. وفي بداية المقابلة، تحدثت المذبة عن مرور أسبوعين على هجوم حركة حماس على إسرائيل والذي أسفر عن مقتل 1400 شخص، مع إعلان المسؤولين الفلسطينيين أن هناك أكثر من 4000 شخص ماتوا في غزة. ورداً على ذلك، بدأت يارا حديثها بالقول «فقدت أكثر من 30 فرداً من عائلتي، وكانوا مدنيين، وكان معظمهم أطفالاً.. وقبل أن أوصل الحديث عما يحدث، عندما قمتي الآن ما يحدث قلت إن أكثر من 1400 شخص قتلوا في إسرائيل وأكثر من 4000 شخص في فلسطين ماتوا. أعتقد أن اللغة مهمة جداً في استخدامها لأنك كصحفية لديك واجب أخلاقي لتغطية ما يحدث». وأضافت عيد «الفلسطينيون لا يموتون فحسب بل يقتلون، بل يتعرضون في الواقع للتطهير العرقي والإبادة الجماعية على مدار الـ 75 عاماً الماضية. وذكرت أيضاً أن هذه حرب بين حماس وإسرائيل، وهي ليست كذلك، وصياغتها على هذا النحو أمر مفضل للغاية، لأن ذلك يطرح الأمر كأن إسرائيل لها قوة مساوية، لكنها كيان محتل، وعليها مسؤولية حماية جميع أرواح المدنيين والأطفال في غزة». وقالت الصحفية الفلسطينية «ما نراه في غزة هو أن أكثر من 1700 من الذين قتلوا هم من الأطفال، لذلك هذه ليست في الحقيقة حرباً ضد حماس. كان واضحاً أن العديد من المتحدثين الإسرائيليين ظهروا على شاشة التلفاز وقالوا إن هذه حرب ضد المدنيين الفلسطينيين في غزة». وحققت حديث يارا عيد، جدلاً كبيراً، حيث تلقت الكثير من الدعم والإشادة بموقفها، ووضعها حد للمذبحة في ظل التضليل الإعلامي السائد في الغرب حول الصراع بين إسرائيل وغزة.

النمذجة عند غرامشي.. مسرح العمليات الجديد والمشروع الحضاري



كانت إحدى مساهمات غرامشي الأساسية هي نمذجة دينامية الصراع السياسي، مستخدماً بذلك مصطلحات الفن العسكري، ما سمح بتقديم مخطوطة واضحة اللغة والمتغيرات وخطة العمل وميادين الصراع. ونجد عنده مثلاً مقولات حرب الحركة وحرب المواقع، القلاع، الخنادق والحصار في توصيفه للصراع السياسي والعلاقات بين البنية الفوقية والتحتية للمجتمع، والعلاقة بين عناصر كل بنية على حدة. وهذه النمذجة ضرورية من أجل تجريد الصورة العامة لما هو عليه «مسرح العمليات الحربية» السياسي ضمن السياق التاريخي الملموس. هذه المادة تشير إلى ضرورة تطوير هذه النمذجة ربطاً بالجديد التاريخي في عصر الليبرالية الفردانية.

■ د. محمد المعوش

إشارة حول ضرورة إعادة إنتاج غرامشي وهناك ضرورة اليوم لبعث غرامشي لما يملكه نصه من غنى عظيم وإمكانات للمساعدة على الإجابة عن الأسئلة التاريخية المطروحة. ولكن والأخطر، كون الرأسمالية نفسها وظفت عقل غرامشي في ممارستها طوال العقود الماضية. هذا البعث وإعادة الإنتاج أخذاً بالاعتبار الجديد التاريخي، ضروري ليس فقط من أجل استكمال إنتاج رؤية عامة للمرحلة التي صار واضحاً تبلورها لدى غالبية العقل الفاعل عالمياً، ولكن والأهم تعميقها وجعلها أكثر شمولية. وهذه المهمة، أي إعادة إنتاج غرامشي، تحتاج أولاً إلى قناعة بكونها واجبة، وإلى إعادة ربط التحليلات الجديدة والأسئلة الجديدة على قاعدة المخطوطة التي قدمها غرامشي من خلال ترجمة مسرح العمليات السياسي إلى لغة الفن العسكري لما له من أهمية في رسم المشروع الحضاري النقيض وتوضيح موجباته وتحدياته.

محاولة حذرة في تناول غرامشي

إن محاولة تطوير بعض طروحات غرامشي تحتاج إلى الحذر الشديد كونها تتعامل مع مادة عالية التوتر والنشاط والتكثيف والنقل النظري. ولهذا ما سنحاول أن نقوم به هنا هو محاولة لتوضيح جانب واحد، ولكنه أساسي، من جوانب الأزمة الحضارية، من خلال استخدام لغة غرامشي في إنتاج مسرح العمليات السياسية اليوم. والجانب الذي سنحاول إنتاج مخطوطته هو التحول الذي طرأ على المجتمع المدني، مثلاً لنأخذ طبيعة القوى والمساحات «المدنية» الجديدة التي تشكلت خلال عقود الليبرالية، وما يعنيه ذلك من تحول في مسرح العمليات السياسي الذي لا يزال اليوم ضعيف الحضور في المشاريع الحضارية النقيضة المطروحة على الساحة العالمية. إذ، سنحاول أن نعيد صياغة الكثير من المواد السابقة في قالب النموذج الذي قدمه له غرامشي لنأخذية توظيف الفن العسكري لصالح فهم الصراع السياسي.

بعض الملاحظات من غرامشي

ولهذه الغاية يجب أولاً إعادة التذكير ببعض الملاحظات ذات الصلة التي قدمها غرامشي من خلال نماذج تاريخية ملموسة. أحد الأمثلة التاريخية الكبرى التي ناقشها غرامشي هي التحول في طبيعة القوى بعد تشكل الأحزاب والنقابات في القرن التاسع عشر «تحديداً بعد 1848»، وهو ما غير، حسب غرامشي، كل مسرح العمليات السياسي، فقد أدخل قوى جديدة غيرت في عملية الهيمنة نفسها، وغيرت في آليات السيطرة وبالتالي الصراع السياسي. فالسؤال المركزي هو هنا «كيف يعاد بناء جهاز

هيمنة الطبقة الحاكمة؟» والتحول في «التوازن بين القوة المشروعة والقوة غير المشروعة» وكيف يكون «تغيير التكتيك السياسي تاريخياً وتشكل البرلمانيات والأحزاب والنقابات وتكون بيروقراطيات الدولة والبيروقراطيات الواسعة كبيروقراطيات الأحزاب والجمعيات، وتغير في قوى النظام بالمعنى الواسع؟» وكيف وظفت هذه القوى الجديدة لصالح تثبيت وضمان السيطرة من خلال لعبها الدور «الوقائي والاستقصائي»؟. وهنا يشير غرامشي على أن توسيع هوامش المجتمع المدني خارج جهاز الدولة غير من مسرح العمليات الحربية السياسي، وأنتج خنادق جديدة تنتصب أمام القلعة التي هي جهاز الدولة، وشدد على أنه «تجب الدراسة المعمقة لمعرفة أي عناصر المجتمع المدني يناظر الأنظمة الدفاعية في حرب المواقع الثابتة... فالبنية الفوقية وتعقيدها يشابه مع حرب الخنادق». «العامل الاقتصادي «الأزمة الاقتصادية مثلاً» هو كمدفعية الميدان التي تهب الخط الإستراتيجي للعدو» وبالتالي الاعتماد عليه وحده ينتمي إلى «نظرة صوفية الطابع وشكل من أشكال الحتمية الاقتصادية» «فالهجوم المباشر على الدفاعات ليست إلا الواجهة، ولا يزال الخط الدفاعي الذي لا يزال موجوداً» وهذا يسمح مثلاً بفهم واقع «هل أن المجتمع المدني سيقاوم بعد أو قبل الاستيلاء على السلطة؟» ويسمح بتحديد «الخنادق التي تقف خلف الدولة، حيث يجب استكشاف كل حالة دولة على حدة».

الجديد التاريخي على ضوء الملاحظات

إذا كانت لحظة التحول ما بعد 1848، التي غيرت من طبيعة القوى وتعقيد البنية الفوقية وميدان مسرح العمليات هي بالغة الأهمية بالنسبة لفهم ديناميات الصراع السياسي، فإن لحظة التحول ما بعد الحرب العالمية الثانية توازيتها، بل تتجاوزها، من حيث الأهمية. وهنا نعيد الإشارة إلى طبيعة التحول في البنية الفوقية ومجمل المجتمع المدني الذي حصل ضمن إطار الرشوة الكبرى، في كونها وسعت من هوامش الهيمنة ضمن المجتمع المدني وطورت أشكال ممارسة القوة عبر توسيع قاعدة

القبول، وهذا ما غير بالتالي من طبيعة القوى التي أدخلت إلى مسرح العمليات، حيث صار البشر أنفسهم الخندق الدفاعي الكبير الجديد للدفاع عن قلعة السيطرة السياسية للمجتمع الرأسمالي. وهذا التوصيف يحتاج طبعاً إلى تدقيق أكثر، ولكنه للتبسيط لا أكثر. وهذا الخندق الدفاعي الكبير يتربط مع خنادق أكثر «خصوصية وبيروقراطية» كالبيروقراطيات العلمية والثقافية والفنية والإعلامية، إلخ. التي توسعت هوامشها بعد لحظة الرشوة الكبرى. وهنا نشير إلى إشارة غرامشي نفسه حول خطر القوى البيروقراطية في وقته، والتي كانت أقل بما لا يقاس من بيروقراطية مرحلة الليبرالية الفردانية الاستهلاكية، في خطرها الناتج عن طبيعة ممارسة ونشاط ووظيفة البيروقراطية في البنية الاجتماعية وموقعها من عملية الإنتاج، وفي مثال محدد يشير إليه غرامشي هو «لأن الجامعات، وكل المؤسسات التي تنمي المهارات الفكرية والتكنيكية هي بمنأى عن تأثير الحياة الحزبية والواقع الحي للحياة الوطنية، فإنها تنتج كمواد وطنية غير مسيئة ذات تكوين عقلي، خطاباً غير وطني. ومن هنا اغتراب البيروقراطية عن الوطن، وصارت من خلال مواقعها الإدارية حزباً سياسياً حقيقياً، هو أسوأ الأحزاب جميعاً. وحلت الهرمية البيروقراطية محل الهرمية الفكرية والسياسية، وأصبحت البيروقراطية حزب الدولة البونابارتي» «اللاقتباسات هي من كراسات السجن لغرامشي بعضها منقول بتصرف». ويمكننا بكل بساطة أن نستخلص مدى التوسع في حجم هذه القوى عالمياً، ليس فقط البيروقراطية منها، بل التحول الذي طال الحياة المباشرة للأفراد بشكل عام، الذي يتصف أيضاً بلامح أشار إليها غرامشي كـ«لا تسييس» والانفصال عن الحياة الوطنية والسياسية، إضافة إلى ارتفاع «هلامية البنى الاقتصادية والاجتماعية وميوعة الطبقات الاقتصادية» وهو حسب غرامشي سبب «التفكك والفساد والتحلل في الحياة الثقافية والخلو من الحياة وارتفاع الخرافة وانحطاط الحياة السياسية كارتفاع المشاجرات العابرة والشخصية».

خلاصات أولية

النقاش يحتاج إلى كثير من التوسع، ولكن كخلاصات أولية، ما سبق يسمح بالقول -من خلال استخدام مصطلحات غرامشي- أن خنادق جديدة قد أنشأت حول قلعة السيطرة السياسية، ولكن ليس هذا وحده، بل ربما حصل تحول في طبيعة القلعة نفسها، أي انزياح في وظيفة الهيمنة من جهاز الدولة وانتقال قسم كبير من وظيفته إلى القسم الآخر من المجتمع المدني وهو ما غير من شكل «القيصرية السياسية». هذا قد يبرر الخلاصات التي تم تطويرها مؤخراً حول استعداد النخبة للتضحية بدور الدولة، دون أن يمس ذلك بالواقع الهيميني نفسه. ويبرر أيضاً في كون الكتلة الشعبية نفسها ليست فقط خندقاً للدفاع، بل قد تتوظف في لحظة ما، قوة للهجوم «حرب الحركة» وهذا ما حصل مثلاً في «الثورات الملونة» والقوى الجديدة المتمثلة بجمعيات «المجتمع المدني». ومن الخلاصات المهمة التي تعيننا في قضية المشروع الحضاري النقيض، أن ما يطرح إلى حد الآن لا يطال أياً من هذه الخنادق الدفاعية الجديدة، التي تتحول أيضاً إلى قوى هجومية في وقت من الأوقات بيد العالم القديم، وهذا خلل قاتل في فهم مسرح العمليات الحربية السياسية وفي تطوير «الأسلحة» المناسبة. فالقوى التي يزعج بها العالم القديم وتقف خنادق دفاعية عن السيطرة السياسية ما زالت كبيرة ولا يمكن للمشروع الحضاري النقيض أن يتجاهلها، ولكن الجوهر هنا هو شكل الأدوات التي تسمح بشل قدرات هذه القوى، ولكن أيضاً، وهو الأهم، هو كسب هذه القوى بالكامل لصالح جبهة المشروع الحضاري النقيض والعالم الجديد. ودون هذا الكسب ستكون أمام واقع أن «القوى الفاعلة الكامنة في المجتمع القديم لن تقدر على صناعة عصر جديد بل ستمارس فعاليتها انطلاقاً من عجز الخصم عن البناء، دون التعبير المستقل عن نفسها» وهذا تفریط فيها لصالح الخصم نفسه ارتباطاً بـ«وضع توازني تعجز فيه القوتين المتصارعتين الرئيسيتين عن التعبير المستقل عن إرادة البناء» والمقصود هنا بناء الحضارة الجديدة.

غير من طبيعة القوى التي أدخلت إلى مسرح العمليات حيث صار البشر أنفسهم الخندق الدفاعي الكبير الجديد للدفاع عن قلعة السيطرة السياسية للمجتمع الرأسمالي